

بجته التأليف والترجمة والنشر

النجاح السني للشيخ العظمي

تأليف

رمزي مبور

RAMSAY MUIR

استاذ التاريخ الحديث بجامعة مانشستر سابقاً

ترجمه إلى العربية

محمد بدراي

ناظر مدرسة بنفاقدن الابتدائية

وبه فصل بقلم المترجم في الحوادث التي وقعت في العالم

بين يونيه سنة ١٩٣٠ و يونيه سنة ١٩٣٦

الفهرس

صفحة

مقدمة الترجمة	ز
مقدمة المؤلف	١

الفصل الأول — القوى العاملة

الروح القومية	٥
المدنية الصناعية	٢٦
الزعة الاستعمارية	٣١
الروح العسكرية	٣٧
الديمقراطية	٢٢
الزعة الدولية	٥٣

الفصل الثاني — التسوية التي أعقبت الحرب

مؤتمر الصلح	٦٠
التنظيم الدولي	٧٦
الناحية التأديبية في التسوية	٩٢
خريطة أوروبا الجديدة	٩٩
التغيرات التي حدثت في خارج أوروبا	١١٦

الفصل الثالث — تقدم الديمقراطية

السعادة المرجاة	١٣٦
قيام الديمقراطية الكاملة	١٣٩
التطورات الاجتماعية - روسيا - ألمانيا - بريطانيا	١٤٤
اضمحلال الحكم البرلماني	١٦٣

الفصل الرابع — أوروبا والعالم غير الأوربي

تبدل العلاقة بينهما	١٧١
العالم الإسلامي — الدولة العثمانية	١٧٧
العالم الإسلامي — البلاد الخارجة عن الدولة العثمانية	١٩٩
القلاقل في الهند	٢١٣
الفوضى في الصين	٢٢٦

الفصل الخامس — تقدم النزعة الدولية

الاكتفاء بالنفس والاعتماد على الغير	٢٣٦
عصبة الأمم ترسخ	٢٤١
أداة السلام	٢٥١
نزع السلاح	٢٦٠
التعاون الدولي	٢٧٤

الفصل السادس تبدل مرکز بریطانیا

والإمبراطورية البريطانية

٢٨٦ بريطانيا
٣٠٩ الإمبراطورية البريطانية

الفصل السابع — العالم بين يونيه سنة ١٩٣٠

ويونيُو سنة ١٩٣٦

٣٣٢		النزاع بين الصين واليابان
٣٤٠		المسألة الحبشية
٣٥١		الحركة النازية
٣٦٢		حوادث البلقان والشرق الأدنى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الترجمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه
الأمين ، وعلى جميع أنبيائه ورسله . (وبعد) فإن خير
ما يقدم به هذا الكتاب للقراء هو ما قدمه به مؤلفه ،
وهو أنه « خلاصة تاريخ العالم في دور من أدوار الانتقال
لا يكاد يختلف عن الفوضى في شيء » . وقد يظن القارئ
أن الست السنين التي مضت بعد تأليفه قد غيرت شيئاً
من آراء المؤلف ، أو كذبت شيئاً مما تنبأ بوقوعه . لكن
الحقيقة أن الحوادث الخطيرة التي شهدتها العالم في هذه
المدة قد عززت آراءه وحققت نبوءاته . فقد ظلت
الدول المغلوبة في خلالها تعمل لتحطيم الأغلال التي قيدتها
بها معاهدات الصلح ؛ فنقضت ألمانيا الشروط العسكرية
في معاهدة فرساي ، وتحررت تركيا من قيود معاهدة

لوزان ، وصدق ما تنبأ به المؤلف من خطر الفاشستية
ومن تجدد القلاقل في فلسطين . ولذلك فإن الكتاب
رغم هذه الحوادث الخطيرة لم تخلق جدته . على أنى
رأيت أن لا يخلو من ذكر هذه الحوادث وعلاهما ونتائجها ،
فأضفت إلى فصوله الستة فصلاً موجزاً ، شرحت فيه
بقدر ما أستطيع من الدقة والأمانة النزاع بين الصين
واليابان والمسألة الحبشية والحركة النازية ، وما أثارته هذه
الحادثات من مشا كل ، وما وقع في البلقان والشرق
الأدنى من أحداث . ولم يكن ذلك العمل بالأمر الهين ،
لأن مصادر البحث قليلة ، ولأن هذه الحادثات « إما قريبة
العهد منا أو لا تزال تقع أمام أعيننا » ، فالحكم عليها من
أصعب الأمور وأقربها إلى الزلل .

كذلك أضفت من عندى تعليقات قليلة شرحت بها
بعض العبارات الغامضة ، أو الحوادث التاريخية التي ربما
خفيت على القارئ العادى .

أما فيما عدا هذا فالكتاب الذى فى يد القارئ

صورة صحيحة من كتاب الأستاذ رضوى ميور ، لأن
 مذهبي في الترجمة هو التقيد الشديد بالأصل المترجم .
 وأعلى أن يكون بما بذلت من جهد قد وفقت إلى
 خدمة لغتي وبلادي العزيزة .

محمد بدره

يوليه سنة ١٩٣٦

مقدمه

هذا الكتاب هو خلاصة تاريخ العالم في دور من أدوار الانتقال لا يكاد يختلف عن الفوضى في شيء .
والحوادث التي يعرضها إما قريبة العهد منا أو لا تزال تقع أمام أعيننا ، ولذلك لم يكن في استطاعتنا أن نرى هذه الحوادث المروعة على حقيقتها ، أو أن نتنبأ بما سيكون لها من نتائج ، ولهذا أيضاً لم يكن في مقدور أحد أن يحكم على أى تفسير لها بأنه خطأ أو صواب . لكننا مع ذلك لا نستطيع أن نعرضها عرضاً يدركه القارئ ، من غير أن نفسرها تفسيراً قد يرى فيه غيرنا أثراً من آثار الغرض أو التحامل . نعم قد يكون من المستطاع أن تتجنب خطر التحيز إذا اكتفينا بسرد الوقائع سرداً موجزاً جافاً خالياً من كل شرح أو تعليق ، ولكننا حتى إذا فعلنا ذلك كان علينا أن نختار الحوادث ونرتبها ، والاختيار والترتيب يتطلبان تقدير أهميتها ، وهو أمر موكول إلى

حكم الإنسان الشخصي . ولهذا رأيت أن أكتب . بقدر
ما أستطيع من الأمانة ، آرائى الشخصية فى الحوادث
السياسية التى وقعت ولا تزال تقع فى العالم بعد الحرب
الكبرى وبسببها . ولذلك أطلب إلى القارىء أن يأخذ
هذا الكتاب على حقيقته ، وأن لا يعده كتابا جامعا
مقطوعا بصحة آرائه ، مساهما بها من جميع الناس ، بل
يعده مجرد بسط لآراء فرد من الناس فى الحوادث التى
لا تزال ريحها الهوجاء تعصف بالعالم فى الوقت الحاضر .

رمزى ميمور

وتشبهه سرى

الفصل الأول

القوى العاملة

كلما قدم العهد بالحرب الكبرى التي دارت رحاها بين ١٩١٤، ١٩١٨ تبين لنا بوضوح أنها كانت نقطة انقلاب في تاريخ الجنس البشرى ، انتقل العالم بعدها إلى عهد تاريخى جديد يختلف ما فيه من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية اختلافاً بينا عما كان عليه فى ذلك الوقت القصى الذى نسميه « ما قبل الحرب » .

فقد شهدت الستة عشر عاماً التي أعقبت اليوم الرابع عن شهر أغسطس سنة ١٩١٤ من التطورات فى النظم السياسية ، وفى علاقة العالم بعضه ببعض ، ما لم تشهده فترة أخرى من الزمن مساوية لها ؛ وتلك التطورات هى التي نسميها « النتائج السياسية للحرب » وهى التي يعنى هذا الكتاب بتحليلها وإظهار كنهها .

ولا يظن القارئ أن التطورات التي سنعرضها

عليه قد كانت كلها أثراً من آثار الحرب . وأنها لم تكن لتحدث لو لم تدر رحاها . لا شك في أنه لو لا الحرب لبقى بعض التطورات نافصاً ، أو سار سيرا بطيئاً ، ولا تأخذ بعضها الآخر أشكالاً غير أشكاله الحاضرة : لكن معظمها قد أحدثته قوى عظيمة كانت منذ زمن بعيد تختمر في أوروبا وفي العالم أجمع ؛ وكانت هذه القوى حتى قبل الحرب عبئاً تنوء به نظم العالم المتمددين وآراؤه السياسية . وكان لا بد لها أن تحدث فيه تطورات هائلة ، حتى ولو لم تشتعل نار الحرب . فكان الحرب في الحقيقة لم تكن إلا نوبة أهاجتها هذه القوى ؛ أو بمعنى أعم كانت هذه القوى هي الأسباب الحقيقية للحرب .

غير أنه لا يفهم من هذا أن الحرب كانت قضاء محتوماً ، لا تقع تبعته على أحد . كلا ليس في الحروب كلها حرب « محتومة » بل كل حرب يمكن تجنبها إذا أوتى الرجال المسئولون من الجانبين المتحاربين حظاً كافياً من الحكمة والأناة وضبط النفس . لكن القوى

التي سنتكلم عليها قد اتقنست ظهر بعض الساسة
المسؤولين في أوربا، فلم يقووا على تحملها فانطلقت الحرب
من عقاها . ومن حقنا أن نلوم أولئك الساسة الذين
نأوا بالعبيء ، ولكن علينا مع ذلك أن نفهم كنه تلك
القوى التي أخضعتهم لسلطانها . لقد ظلت هذه القوى
تعمل عملها في العالم قبل الحرب حتى هيأت لها الأسباب
ولا تزال تعمل الآن وإن تغيرت أساليب العمل . وقد
شكلت ولا تزال تشكل الصور الجديدة لنظم العالم
وآرائه التي نسميها « النتائج السياسية للحرب » .

لذلك كان أول ما يجب علينا هو أن نحلل هذه
القوى لكي ندرك كنه هذا العصر الجديد الذي دفعتنا
إليه حوادث الأيام دفعا .

١ - الروح القومية

إن أقوى العوامل التي كانت تعمل في سياسة
أوربا والعالم أجمع قبل الحرب ، ولا تزال تعمل فيهما

بعدها هي الروح القومية ، ونعني بها تلك الروح التي تجعل الشعوب ، التي تشعر بما بينها من روابط اللغة والجنس والتقاليد وأساليب الحياة ، تُحس « بوحدتها » وتعز بقوميتها ؛ وإذا ما تغلغل هذا الشعور (أيا كان منشؤه) في شعب من الشعوب ، وكان هذا الشعب مشتتاً أو خاضعاً لسلطان غيره ، دب فيه روح القلق والتذمر ، وأخذ يعمل دائماً لئلا يسلخه من حريته ، حتى إذا ما نال وحدته وحريته ، دفعته العزة القومية لأن يفرض أفكاره وأساليبه على غيره من الشعوب . ولذلك كانت النزعة القومية في العصر الحديث أكبر أسباب الحرب ، فالأمم المشتتة لا تنفك تعمل لوحدتها ، والأمم المغلوبة على أمرها تسعى لنيل حريتها ، والأمم الظافرة ترجو أن تسيطر على غيرها .

ولذلك يرى كثير من الناس أن النزعة القومية شر محض ، ولكنها ليست كذلك ، لأن الدول التي نظمت على أساس قومي ، ووحدها الشعور القومي ، كانت

دائماً ثابتة الدعائم ، موطدة الأركان ، مطاعة القانون أكثر من الدول التي لا توجد بين أجزائها إلا رابطة الخضوع لسلطة واحدة . وزيادة على ذلك فإن نظم الحكم الذاتي لم تفلح إلا في مثل هذه الدول القومية ، لأنها وحدها التي يبلغ فيها عطف الناس بعضهم على بعض مبلغاً يحملهم على الرضا بالخضوع لسلطان الأغلبية ؛ ولهذا كان من الخير أن تقوم الدول على أساس القومية ، لأن في هذا النظام من المزايا ما يرجح الأخطار التي تنشأ عن تصادم الآمال القومية المتنافسة .

لقد جرت العادة أن يعتقد الناس أن الدولة والأمة لفظان مترادفان ، وقل منا من يعلم أن « الدولة القومية » لم توجد إلا في فترات قليلة من تاريخ البشر ، وفي أجزاء قليلة من سطح الأرض . فقد نشأت في غرب أوروبا خلال العصور الوسطى ؛ وكانت أول دولة من هذا النوع شعرت بقوميتها هي إنجلترا ، ثم تبعها فرنسا واسكتلنده . وبعد ذلك نالت كل من أسبانيا والبرتغال

وهولندية قوميتها . ولما كانت الدول ذات الوحدة القومية أشد بأساً من غيرها ، امتلأ التاريخ الحديث بالمنافسات القاعية بين هذه الأمم ؛ وكانت هي أيضاً السابقة إلى امتلاك البلاد غير الأوروبية ، ونشر المدنية الأوروبية في أنحاء الكرة الأرضية .

واستهل القرن التاسع عشر ولم يكن في العالم دول قومية إلا دول غرب أوربا ، إذا استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت في الوجود في ذلك الوقت عبر المحيط الأطلنطي . لكن الفكرة القومية كانت تعمل عملها في ذلك الوقت في أوربا الوسطى والشرقية كما تعمل الخميرة في العجين . وكانت هي أهم أسباب الحروب الكبرى التي استعرت في ذلك القرن ، والتي كان أعظم ما تمخضت عنه الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية . ذلك بأن ألمانيا وإيطاليا قد بقيتا عدة قرون مجزأتين ضعيفتين ، ولكنهما ما كادتتا تستكملان وحدتهما حتى تبوأتا مكانهما في مصاف دول العالم الكبرى ، واتسعت

آمالها وأخذتا تلعبان دوراً هاماً على مسرح العالم
السياسى . وكذلك تحررت الأمم المسيحية الصغرى فى
جنوب أوروبا الغربى خلال القرن التاسع عشر نوعاً ما من
سيطرة الترك الذين أخضعوها لسلطانهم منذ قرون ؛
ثم أخذت تجاهد لاستكمال وحدتها ، وكان جهادها أهم
العوامل فى اضطراب شؤون أوروبا جيلاً من الزمان .
لكن تألب الدول الأوربية عليها قد كبج جراح هذه
الآمال حيناً من الدهر . وفى أثناء ذلك كانت اليابان فى
خارج أوروبا قد نظمت أمورها وأنشأت من نفسها دولة
قومية من طراز الدول الأوربية ؛ فلما آذن القرن
التاسع عشر بالرحيل كانت قد أصبحت من دول العالم
الكبرى . كذلك كانت المستعمرات البريطانية الكبيرة
وهى كندا وأستراليا وزيلندة الجديدة وإفريقية الجنوبية ،
قد أخذت تعمل لإثبات قوميتها وإن كانت قد ظلت
أجزاء من مجموعة الأمم البريطانية ، لأن بريطانيا لم تحاول
أن تقف فى سبيلها أو تقضى على أمانها . ثم قامت

جمهوريات أمريكا الجنوبية وكونت من نفسها دولاً
قومية بعد عهد من الاضطراب والفوضى . وهكذا
أخذت الفكرة القومية تنتشر من مهبها ، وتمد لواءها
على أجزاء العالم التي كان للمدنية الأوربية فيها أثر كبير .
بقي بعد ذلك جزء كبير من أوربا لم تنتصر فيه
الحركة القومية ، لكنها كانت تختصر في جميع أجزائه
منذ عهد طويل . وأخذت تشتد فيها منذ بداية القرن
العشرين إلى قيام الحرب الكبرى عام ١٩١٤ . ولم تكن
هذه الحركة لتنتصر إلا بتفكك ثلاث دول كبرى غير
قومية ، هي روسيا والنمسا وتركيا ، كما كانت قوة
ألمانيا العظيمة عقبة أخرى في سبيلها ؛ وذلك لسببين :
أولهما أن ألمانيا كانت تضم أجزاء من هذه القوميات
المشتتة ، وثانيهما أنها كانت مصممة على الاحتفاظ
بوحدة الامبراطورية النمساوية . وليس أدل على قوة
الروح القومية وحيويتها من أن جميع الدول القومية ،
حتى التي خرجت من الحرب مهزومة ، هي التي أمكنها

أن تحتل أعباء الحرب الباهظة ، في حين أن الدول غير القومية قد انهارت وتقطعت أوصالها وساعد انهيارها على إعادة تنظيم جزء كبير من أوروبا على أساس قومي ، وسترى ذلك في الفصل التالي .

والحق أن الروح القومية كانت من أكبر أسباب الحرب ، فلم يكن من قبيل المصادفات أن يقتل الأرشيدوق فرانز فرديناند (Franz Ferdinand) في سراييفو (Sarajevo) ، وأن يكون مقتله السبب المباشر للحرب الكبرى ، بل كان مقتله نتيجة الاضطراب القومي بين الصرب المشتين ، ذلك الاضطراب الذي كان يهدد كيان الامبراطورية النمساوية المختلفة العناصر . وكانت الروح القومية أيضاً هي التي عينت مصير الحرب إلى حد كبير ، ذلك بأن ثورة الشعوب الخاضعة للنمسا هي التي عجلت انهيار دول أوروبا الوسطى ، بعد أن كان الاضطراب الذي ساد هذه الشعوب قد أوهن قوى هذه الدولة منذ بدء الحرب . ولما كانت الآمال

القومية للشعوب الأوربية المشتتة أو المغلوبة على أمرها ذات أثر كبير في سير الحرب وفي التسوية التي أعقبتها فسنذكرها بالإجمال فيما يلي :

(١) كان في شبه جزيرة البلقان أربع دول مسيحية صغيرة قد تخلصت من حكم الترك في القرن التاسع عشر ولكنها كلها ظلت غير راضية عن حالها أو قانعة بما وصلت إليه ؛ فقد كانت بعض أجزائها لا تزال تحت سلطان الترك لم تستخلص منهم بعد ؛ وكانت الأجناس المختلفة في بعض هذه الأجزاء الخاضعة لحكم الأتراك (وبخاصة في مقدونية) مختلطة اختلاطاً نشأ عنه كثير من التشاحن والتحاسد . ثم اتحدت اليونان وبلغاريا والصرب في عام ١٩١٢ ، وهاجمت تركيا وكادت تخرج الأتراك من أوروبا ، ولكنها في عام ١٩١٣ تنازعت على اقتسام الأسلاب فاتحدت اليونان والصرب وانضمت إليهما رومانيا ، وهاجم ثلاثتهم بلغاريا وحرموها الجزء الأكبر من ثمرة انتصارها ؛ وبعدئذ أعلن استقلال

ألبانيا تحت حماية الدول الكبرى ، وكان المتفق عليه أن
تضم إلى الصرب .

وكان هاتين الحربين الحربين البلقانيتين كانتا مقدمة
للحرب الأوربية الكبرى ونذيراً باستعمار نارها ، فقد
تطايير شررها من بلاد البلقان وبسبب آمال البلقانيين
القومية التي لم تكن قد تحققت بعد . وذلك لأن إحدى
هذه الدول البلقانية وهي الصرب كان لها أمانى لا يمكن
تحقيقها على حساب تركيا وحدها ، فقد كانت تطمع في
أن تكون دولة كبرى تضم تحت لوائها جميع الصرب
الخاضعين للإمبراطورية النمساوية ؛ وكانت النمسا
تظاهرها ألمانيا حليفها الكبرى ، لكنها كانت ترتعد
فرائصها خوفاً من دسائس الصرب القومية ، وكثيراً
ما توعدتها بالحرب . وتفصيل ذلك أن النمسا كانت
تمتلك منذ قرن من الزمان ولاية دلماشيا الممتدة على
ساحل البحر والتي كان جل أهلها صربيين ، ثم ضمت
النمسا إلى أملاكها بعد ذلك (في عام ١٩١٨) ولايتي

البوسنة والمهرسك : وكانت الدسائس الصربية في البوسنة (التي انتهت بمقتل الأرشيدوق النمساوى في يولييه من عام ١٩١٤) وخاف النمسا من النزعة القومية الصربية هما السبب المباشر للحرب الكبرى .

(٢) أما في شمال نهري الساف والدانوب فكانت دولة النمسا والمجر يتكون معظمها من خليط من أقوام يرتاب بعضها في بعض ، وتخضع لسلطان الشعبين الحاكمين ، النمساويين الألمان في الغرب والمجر في الوسط . فكان يسكن في الجنوب الغربي مما يلي حدود الصرب الشمالية مباشرة كثير من الصرب النمساويين ، وينتشر الكروات (Croats) والسلوڤين (Slovenes) في أرضين واسعة من أملاك هذه الدولة . وهذان الشعبان تربطهما بالشعب الصربي رابطتا اللغة والجنس وإن اختلفا عنه في الدين . وكان الوطنيون الصربيون يأملون أن يتألف من هذه الشعوب كلها في يوم من الأيام ، ومن أهل البوسنة ودلماشيا والجبل الأسود ، دولة

الصرب الكبرى ، التي ستكون إحدى دول أوروبا العظمى . وكان يلوخ في عام ١٩١٤ أن هذا حلم خيالي عزيز المنال ، لأن النمسا وألمانيا كان لا بد أن تقاوماه بكل ماديتهما من قوة ؛ ولكن الحرب قد جعلت هذا الحلم حقيقة واقعة . وزيادة على ذلك فقد كان في الجنوب الشرقي من إمبراطورية النمسا والمجر ولاية ترنسلفانيا الخصبة الواسعة ، وجن سكانها زراع من أصل روماني إلا الطبقة العليا والتجار فإن معظمهم من المجر والألمان . فإذا أمكن أن تضم هذه الولاية إلى رومانيا التي تحيط بها من الجنوب والشرق ، أصبحت هذه الدولة أيضاً من كبريات الدول الأوروبية . وكان هذا الحلم هو الذي قذف برومانيا في أتون الحرب إلى جانب الحلفاء عام ١٩١٦ ، وهو أيضاً قد حققته الحرب العظمى . كذلك كان في الشمال الغربي من إمبراطورية النمسا والمجر ولايتان من أغنى ولاياتها ، هما بوهيميا (Bohemia) وموراڤيا (Moravia) ، وقد كان لسكانهما التشك (Czechs)

شأن عظيم في التاريخ حتى سحقتهم النمسا في القرن السابع عشر ؛ ولكنهم لم ينسوا قط ما كان لهم من عظمة وما كانوا يتمتعون به من حرية . ويجاور هاتين الولايتين في شمال المجر أرض يسكنها الساقواك (Slovaks) الزراع شديدا والصلة بالتشاك ، وكانوا يبغيضون حكامهم المجرين . وكانت حمى القومية تعمل عملها بقوة بين هذه الشعوب أيضا قبل الحرب الكبرى . فلما شبت نار الحرب وحطمت العوائق التي كانت قائمة في سبيل هذه الشعوب رأوا الفرصة سانحة فاغتنموها وبرزوا إلى الميدان دولة قومية متحدة . وأخيرا كان إلى الشمال الشرقي من إمبراطورية النمسا والمجر ولاية غاليسيا (Galicia) الغنية التي كانت من قبل جزءا من مملكة بولنده قبل أن تمزق ؛ ولم تكن أغلبية سكانها من البولنديين بل من الروثينيين (Ruthenians) ، غير أن الطبقة الحاكمة فيها كانت بولندية ، ولذلك فإن أهلها كانوا يتحينون الفرصة لينضموا إلى مواطنيهم خارج الحدود النمساوية المجرية .

وكذلك كانت كل هذه الإمبراطورية العظيمة تغلى
كالمرجل وتضطرم فيها الروح القومية .

(٣) وكانت مملكة بولندة الواسعة التي تشغل
جزءاً عظيماً من سهل أوروبا الأوسط ذات شأن عظيم
في تاريخ أوروبا . لكنها قد عدت عليها مطاعم جيرانها
في القرن الثامن عشر ، فاقسمتها روسيا والنمسا
وبروسيا (Prussia) . غير أن البولنديين لم ينسوا قط
مجدهم التالد ، ولم تنقطع مؤامراتهم على حكامهم . وكان
الجزء الأكبر من بولندة قبل الحرب خاضعاً للإمبراطورية
الروسية التي كانت تسوم أهلها سوء العذاب ، وكان جزء
صغير منها يشمل مقاطعتي بوزن (Posen) وبروسيا
الغربية في حوزة الإمبراطورية الألمانية ، ولم تنجح كل
الوسائل التي تدرعت بها الحكومة الألمانية في صبغ
هاتين الولايتين بالصبغة الألمانية . أما الجزء الثالث من
بولندة وهو مقاطعة غاليسيا فكان خاضعاً للإمبراطورية
النمساوية ، وقد سبق الكلام عليه . تلك هي أقسام
(٢ - نتائج)

بولندا الثلاثة : ولم يكن أحد يشك في أنه إذا ما خفف ضغط الدول الحربية الثلاث على البولنديين ، فإنهم لابد أن يسعوا إلى استرداد حريتهم القومية . وقد أتاحت لهم الحرب هذه الفرصة . وذلك أنه لما هزم الألمان الروس بين عامي ١٩١٥ . ١٩١٧ . استحوذ الألمان على بولندا الروسية : ولما دارت الدائرة على الألمان والنمساويين في عام ١٩١٨ ، منحت لـ بولنديين الفرصة التي كانوا ينتظرونها طوال عهدهم ، ورأوا حريتهم ووحدهم في متناول أيديهم .

(٤) وكان سقوط القيصرية الروسية في عام ١٩١٧ أول النتائج السياسية الهامة للحرب الأوروبية . وقد انفجرت على أثره مراحل الشعور القومي التي كانت تغلي في صدور البولنديين ، وفي صدور قوميات أخرى كانت قد ابتلعها الامبراطورية الروسية . انفجرت في ولاية فنلنده (Finland) الواقعة في أقصى الشمال ، والتي كانت في الزمن السابق تابعة للسويد ، ولكنها لم تكن

سويدية في الجنس ولا في اللغة ، ثم استولى عليها
الروس ولكنها بقيت غير راضية عن خضوعها لهم ،
وكان يسرّها أن تسنح لها فرصة الانفصال عنهم .
وانفجرت كذلك في ولايات البحر البلطى الواقعة إلى
جنوبها وهى إستونيا (Estonia) ، لتفيا (Latvia)
أو (لتلند Lettland) ولتوانيا (Lithuania) . وكان
يسكن هذه الولايات شعوب من أجناس متميزة ذات
لغات خاصة . فأما إستونيا ولتفيا فلم تكونا دولتين
مستقلتين فى أى عهد من تاريخهما ، ولم تكن لهما فى
يوم من الأيام كلمة مسموعة فى تصريح الشؤون الأوربية ،
ولكنهما كانتا تشعران بقوميتيهما الخاصة ، وقد هيات لهما
الحرب فرصة إثبات وجودهما . وأما لتوانيا فقد كان لها
بعض الخطر فى التاريخ خلال القرن الرابع عشر ، ولكنها
لم تكن تطمع فى الاستقلال قبل أن تتيح لها الحرب
الفرصة التى تريدها . وأخيراً انفجرت صراجل الشعور
القومى فى ولاية بسرائيا (Bessarabia) الروسية فى

أقصى الجنوب وكان معظم أهلها من عنصر روماني يتكلمون لغة أهل رومانيا المجاورة لهم والتي كانت تنوق إلى ضم بلادهم إليها .

(٥) كذلك كان الشعور القومي يضطرم حتى في الولايات الروسية التي لم تغزها الجيوش المحاربة . ذلك بأنه لم تكد ثورة عام ١٩١٧ تقوض أركان النظام القديم ، حتى قامت تطالب بالاستقلال طوائف جنسية مختلفة ، قلما كان يعرف الغرب لها وجودا من قبل ، ومن هذه الطوائف الأوكرانيون (Ukraine) في الجنوب الغربي والشعوب الصغيرة التي تسكن جبال القوقاز والقبائل الإسلامية الضاربة في أواسط آسيا . ولذلك اضطرت حكومة الثورة إلى أن تعترف بعض الاعتراف بهذه المطالب ، فسمحت بإقامة « جمهوريات سفيتية » (Soviet) داخل نظام الاتحاد الذي أنشئ وقتئذ . ولما سكنت ريح الثورة وما أعقبها من فوضى بعض السكوت ، أنشئت من

تلك البلاد دولة تعاهدية بالاسم أطلق عليها رسميًا « اتحاد
جمهوريات السقييت الاشتراكية » (U. S. S. R)
ومن ذلك البحث نرى أن الشعور القوي كان
يضطرم في مساحات واسعة من أوروبا الوسطى والشرقية
تتد من المحيط الجامد الشمالى إلى بحر إيجه (Aegean) ؛
ففى بعضها كان هذا الشعور ثائراً يعمل عمله من قبل
الحرب ، وفى بعضها الآخر قد أثارت الحرب وما أعقبها
من زوال السلطة التى طال خضوعه لها . ولولا الحرب
لما استطاعت بعض هذه الشعوب أن تحتفظ بكيانها ،
ولهضمها على طول الزمن جيرانها . أما البعض الآخر
وهو أهمها فقد كان هذا الشعور فيه قويا صاخباً ، وكان
هو أكبر أسباب القلق فيها . وأكبر الظن أن الأمن
والسلام ما كانا ليستقر لهما قرار ، ما بقيت هذه الأمانى
القومية غير محققة . ولسنا ندرى أكانت تنال هذه
الأمانى لو لم تنقد نار الحرب وتقلب كيان العالم ، أم كانت
تبقى مجرد آمال تجمش فى الصدور ؛ ولكن مهما يكن

من أمرها فإن الحرب قد ألفت على كاهل الساسة الذين كانوا يصرفون شؤون أوروبا عبثاً ثقيلاً . هو إنشاء عدة دول قومية في نصف القارة الأوروبية وتنظيم علاقاتها وتحديد تخومها .

ولم يكن الشعور القومي مقصوراً على شرق أوروبا ، بل كان يضطرم أيضاً في غربها ، فإن غرب أوروبا الذي نالت فيه القومية أولى انتصاراتها لم يخل هو أيضاً من مشاكلك لا يسهل حلها ، وإن كانت أقل خطراً مما في شرقها . فثمة مشكلة الألزاس واللورين (Alsace & Lorraine) ، الولايتين اللتين اقتطعتهما فرنسا من جسم ألمانيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثم عادت ألمانيا فاستولت عليهما في عام ١٨٧١ . وقد أصبحت عواطف هاتين الولايتين فرنسية وإن كان غالب أهلهما يتكلمون الألمانية ؛ وظلوا طوال عهدهم لا يرضون عن الحكم الألماني . فلما قامت الحرب سنحت الفرصة لإعادة النظر في التسوية التي تمت عام ١٨٧١ ، والتي لم توافق

عليها فرنسا في يوم من الأيام . وكذلك كانت هناك ولايات إيطالية هي جنوب التيرول (Tyrol) وتريستا لم تحرر بعد ؛ وكان أمل إيطاليا في الاستيلاء على هذه الولايات هو الذي حدا بها إلى دخول الحرب إلى جانب الحلفاء في عام ١٩١٥ . وكان في ولاية شلزوج (Schleswig) القائمة على الحدود بين ألمانيا والدنمرك ، والتي اغتصبها بروسيا في عام ١٨٦٤ ، كثير من الدنمركيين الذين هيأت لهم الحرب أسباب إنصافهم ورفع الظلم عنهم ، ولولاها لبقوا على حالهم .

على أن الشعور القومي لم يكن يضطرم في أوروبا فحسب ، فقد أخذت جذوته تشتعل قبل الحرب بجيل من الزمان في بلاد غير أوروبية لم تكن طوال تاريخها تدرك للقومية معنى ؛ كان هذا الشعور القومي يعمل عمله في مصر تحت الحماية البريطانية المفروضة عليها ، وكان يبعث في نفوس الترك في آسيا الصغرى زواجا جديداً مكنهم من أن يواصلوا الحرب بعد هزيمتهم ، وكان

يحرك العرب في جزيرتهم وفي الشام وأرض العراق ،
ويدفعهم إلى الثورة على السيادة التركية . وكان الحلفاء
يغذون هذا الشعور بين العرب ويشجعونه لما أرجههم
الحرية ، حينما كانت رحي الحرب دائرة ، فلما وضعت
الحرب أوزارها كان لابد من إرضاء هذا الشعور نوعاً ما .
كذلك كانت الروح القومية تعمل عملها في الهند التي
جعلها الحكم البريطاني لأول مرة وحدة سياسية ،
وأوجد فيها عاطفة وطنية لم تعرفها من قبل في أى عصر
من تاريخها الطويل . وكان الشعور الوطنى ثائراً أيضاً
في بلاد الصين الواسعة يبعث في أهلها من ناحية الرغبة
في التخلص من نفوذ الغرب وسلطانه ، والعمل من ناحية
أخرى على تنظيم شؤونهم على الطراز الأوروبى مما أوقع
البلاد في مهواة الاضطراب والفوضى .

والحق أن انبعاث الأمانى القومية في بلاد آسيا
ذات المدنات الجامدة القديمة ، كان من أقوى العوامل
في أحوال العالم السياسية . لقد بدأت هذه الأمانى تنبعث

في الصدور قبل الحرب ، ثم أطلقتها الحرب من عقالها وضاعفت من سرعة سيرها ، حتى أصبحت خطراً أدهماً ينذر الغرب بزوال سلطانه على الشعوب غير الأوربية ، ذلك السلطان الذي كان يلوح أنه سلطان مطلق لا منازع له . وربما كانت هذه الآمال دلائل اتجاهات جديدة ، ستؤدي إلى انقلاب خطير في حياة القسم الأكبر من سكان الكرة الأرضية .

ولا جدال إذن في أن الروح القومية كانت أقوى العوامل السياسية في العالم عند ما اشتعلت نار الحرب الكبرى ، وأن عملها كان له أكبر الأثر في تعيين ما نسميه « النتائج السياسية للحرب » ، لكن هناك عوامل أخرى لا يقل أثرها عن أثر الروح القومية في إشعال نار الحرب العظمى ، وقد أثرت في الفكرة القومية وتأثرت بها .

المرحلة الصناعية

حدث الانقلاب الصناعي في القرن السابق للحرب الأوربية ، فقلب نظام المجتمع البشرى رأساً على عقب . بدأ هذا الانقلاب في إنجلترا كما بدأت فيها الحركة القومية ، وكان ملاكه وأبوابه استخدام الآلات التي ضاعفت قدرة الإنسان على الإنتاج عشرين مرة ، وأنقصت أثمان ما يشتميه من البضائع نقصاً كبيراً . وقد بنى هذا الانقلاب على ثلاث قواعد : أولها استخدام أنواع جديدة من القوى — قوة البخار الناتجة من الفحم ثم قوة الكهرباء وقوة الانفجار التي تحدثها الآلات ذات الاحتراق الداخلي ؛ وثانيها استخدام وسائل النقل الجديدة وهي السكك الحديدية والسفن البخارية ثم السيارات فيما بعد ؛ وثالثها قيام النظم المالية الحديثة التي أمكن بواسطتها جمع موارد الآلاف من صغار المستثمرين والانتفاع بها في المشروعات الكبرى تحت

إشراف مهرة الماليين ، أعنى تأليف الشركات المحددة
المسئولية والنقابات التي تضم الكثير من هذه الشركات .
وقد ظلت إنجلترا زمنًا طويلًا مبرزة على غيرها من
الدول في هذا المضمار ، ولكن منذ عام ١٨٤٠ انتشرت
هذه النظم انتشاراً سريعاً في غرب أوروبا بل وفي العالم
أجمع . وما كاد يبدأ القرن العشرون حتى استحوالت
المدينة الغربية كلها مدينة صناعية بحتة .

وكانت النتيجة الأولى لهذا الانقلاب الخطير أن
قويت الروابط بين أجزاء القارة الأوروبية ، بل بين العالم
أجمع ، وأنشئت شبكة من السكك الحديدية في كل البلاد
الراقية ، وأخذت آلاف السفن تتمخر عباب البحار جميعها
بلا انقطاع ، تنقل غلات كل بلد إلى كل بلد آخر ،
وغدا الصناع يطلبون المواد الأولية في كل صقع من
أصقاع الأرض ، وتوالت المخترعات بعضها في إثر بعض
ووجدت منافع جديدة لكل غلة من الغلات ، وجد
التجار يبحثون عن أسواق في أنحاء العالم المختلفة لتصريف

بضائعهم . وتضاعفت التجارة العالمية مئات المرات .
وأصبح العالم كله في زمن وجيز وحدة اقتصادية متماسكة
الأطراف ، وأخذت أزياء الشعوب جميعها وعاداتهم
وطعامهم وملاهيهم تتقارب وتتشابه ، وحاكت التجارة
العالمية حول العالم خيوطاً لا يحصى عديدها ربطت
الشعوب جميعها بعضها ببعض ، وجعلت كل شعب
يستند إلى الآخر ويعتمد عليه . ولاح أن قوة الصناعة
والتجارة الموحدة ستتغلب بالتدريج على قوة القومية
المُشتتة . والحق أن هذه نتيجة محتومة لا بد أن تتحقق
مهما طال عليها الأمد ، إذا صمدت المدنية وقُدِّر لها البقاء .
لكن الأمم كلها أوجلمها قد روعها ذلك وأقلق بالها ،
لأنها خشيت أن يكون نمو التجارة الدولية واعتماد
الشعوب بعضها على بعض تبعاً لهذا النمو ، خشيت أن
يكون ذلك مانعاً لها من الاكتفاء بنفسها والاستغناء
عما ينتجه غيرها ، كما خشيت أن تصبح أقوى الأمم من
الوجهة الاقتصادية أقواها أيضاً من الوجهة الحربية ؛

ولذلك شرعت تعمل للاستغناء بحاصلاتها عن حاصلات غيرها من الأمم المنافسة لها . وكانت في الوقت نفسه ترجو أن تجعل هؤلاء المنافسين يعتمدون على غلاتها ، مستعينة على ذلك بسلاح الضرائب الجمركية . ولهذا قامت الحرب الجمركية العنيفة بين الأمم بعضها وبعض ، وكثيراً ما اتخذت الخصومة القومية الناشئة من أسباب سياسية شكل عراك اقتصادي ، كما حدث في الحرب الاقتصادية الشهيرة (بحرب الخنازير)^(١) التي حاولت فيها النمسا أن تقضي على الصرب اقتصادياً بعدم السماح لها بمنفذ لحاصلاتها المهمة .

وجاءت فترة قصيرة في منتصف القرن التاسع عشر ، بدا فيها أن الأمم الأوربية ستثوب إلى رشدها ، فتخضع لمنطق الحوادث وتوقن بضرورة اعتماد كل منها على الأخرى ، ثم تعمل على إحكام الروابط بينها إلى

(١) أرادت النمسا أن تنتقم من الصرب فضاعفت الضريبة على الخنازير التي كانت أهم صادراتها ، ولم تسمح لها بمنفذ لتصريف متاجرها المهمة . ومعروف أن الصرب كانت قبل الحرب دولة داخلية بعيدة عن البحار .

أقصى حد مستطاع . وذلك بإطلاق حرية التجارة إطلاقاً تاماً . لكن ذلك الأمل أخذ يضعف شيئاً فشيئاً منذ عام ١٨٧٠ ، واتبعت معظم الأمم سياسة الاكتفاء بالنفس من الوجهة الاقتصادية ، أى سياسة التجارة المحمية ، بدل أن تعترف باعتماد كل منها على الأخرى ، وتسير على السياسة التى يقضى بها هذا الاعتماد ، وهى سياسة الحرية التجارية . وما كاد يبدأ القرن العشرون حتى لم يبق بين دول العالم الكبرى دولة تسير على مبدأ الحرية التجارية إلا بريطانيا العظمى ، التى أصبحت بفضل اتباعها هذا المبدأ سوق العالم التجارى ، ومركزه المالى ، تنقل الجزء الأكبر من تجارته ، وتمتلك نصف سفنه التجارية ، وتسيرها إلى أطراف المعمورة . أما غيرها من الأمم فكانت ترى فى ميدان التجارة الدولية ميداناً للكفاح الدائم بين بعضها والبعض . وبذلك أصبح قيام الصناعات الكبرى ، واتساع نطاق التجارة الدولية ، بتأثير الروح القومية ، من أكبر أسباب .

النزاع ، بدل أن يكونا من القوى العاملة على تأييد السلام ، وأيقنت الدول جميعها ، إلا قليلاً منها ، أن السبيل إلى الغنى والثراء هي إقامة الحواجز الجمركية التي تحول دون حرية تبادل الحاصلات ، مع أنه لا توجد على ظهر الأرض أمة يصل بها الحق إلى حد الاعتقاد بأن في قدرتها أن تشرى بإقامة الحواجز الجمركية بين أجزائها الداخلية .

— النزعة الاستعمارية —

والعامل الثالث من العوامل القوية التي كانت تغير شكل العالم ، والتي أدت إلى إشعال نار الحرب العالمية ، هو ما كانت تبذله الدول الغربية من جهود لبسط سلطانها على البلاد غير الأوروبية . وقد استمرت على ذلك أربعة قرون كاملة ، أي من عهد الاستكشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، تلك الاستكشافات التي أظهرت لأوروبا عالم الغرب

الجديد وعالم الشرق القديم .

وكانت الدول القومية في غرب أوروبا وهي أسبانيا والبرتغال وهولندا وإنجلترا هي السابقة في هذا المضمار العالمي ، ولم يكن عملها فيه إلا مظهرًا من مظاهرها قوتها وعزتها القومية . وكانت بريطانيا العظمى هي أكثر الدول بسطًا نفوذًا أوروبا على العالم ؛ فقد كانت الراية البريطانية ، بعد أن سكنت سورة الاستعمار ، تنفخ على ربع سطح الكرة الأرضية وتظل ربع عاصمها ؛ ولم يصل هذا الاستعمار إلى غايته في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلا بعد أن قام بين دول أوروبا نزاع شديد ، وحى وطيس المنافسة بينها على امتلاك البلاد التي بقيت بعيدة عن سيطرتها . وفي جيل واحد اقتسمت هذه الدول بينها قارة إفريقية وجميع جزائر المحيط الهادى ، وكادت الصين أيضًا تقع فريسة هذا التقسيم ، وبسطت بريطانيا وروسيا نفوذهما على بلاد فارس ، ولاح أن تركيا تخضع شيئًا فشيئًا لنفوذ ألمانيا وأشرافها ، ولم يكد يحل

عام ١٩١٤ حتى لم يبق على سطح الكرة الأرضية بلاد غير خاضعة لنفوذ أوربا خضوعاً مباشراً أو غير مباشر ، واجتمع العالم كله في نظام سياسى واقتصادى واحد .

وكان ثمة عاملان هما اللذان دفعا العالم دفعاً سريعاً إلى الحال التى كان عليها بين عامى ١٨٨٠ ، ١٩١٤ : أولهما أن الدول القومية فى أوربا قد رسخ فى ذهنها أن عزتها القومية تحتم عليها امتلاك بلاد وراء البحار ، وأنها تُعد ضعيفة صغيرة إذا قيست بالإمبراطوريات الثلاث الكبرى وهى الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية والولايات المتحدة الأمريكية . وكانت تأمل أن ترقى إلى مصاف الدول الكبرى فى العالم . وقد أفلحت فى الوصول إلى هذه الغاية فى أثناء ذلك الصراع الأروع ، الذى حدث فى ذلك الجيل . لكن ألمانيا وإيطاليا — وهما الدولتان اللتان دخلتا الميدان بعد سائر الدول الكبرى ، لأن وحدتهما لم تتم إلا منذ عهد قريب — قد قامت فى سبيلهما عقبات كثيرة تحول

(٣ — نتائج)

دون توسعتهما الاستعماري . فأخذت كلتا هما وبخاصة ألمانيا تطالب بأن يكون لها مكان « تحت الشمس » يتناسب مع مركزها بين الدول الكبرى . وكانت هذه الآمال التي لم تحقق مما أثار ثائرة القاق الذي أدى إلى نشوب الحرب . أما العامل الثاني فهو حاجة الصناعة الحاضرة إلى مورد من المواد الففل في خارج أوروبا لا ينضب معينه . وقد أصبحت بعض المواد التي تنتجها البلاد الحارة ، وأشهرها المطاط والزيوت المختلفة ، من أزم الأشياء للصناعة ، ولذلك سعت الدول الصناعية الكبرى في أوروبا إلى امتلاك البلاد التي تجد فيها حاجتها من تلك المواد ، مدفوعة إلى ذلك برغبتها في الاكتفاء بنفسها من الوجهة الاقتصادية ؛ وبذلك اتحدت النزعة القومية والمدنية الصناعية في خلق الروح الاستعمارية الملتهبة ، التي سادت الجيل السابق للحرب .

ولم يحل عام ١٩١٤ حتى كانت طائفة من الدول العالمية الضخمة تسيطر على شؤون العالم ، تلك هي

الإمبراطوريات البريطانية والروسية والأمريكية
والفرنسية والألمانية واليابانية والإيطالية . وكانت حدود
هذه الدول متلاصقة ومصالحها متضاربة في معظم أجزاء
الأرض ، وكان كل نزاع يشتجر بينها في أى مكان فيها
لا بد أن يعرضها لخطر الحرب . كذلك كانت مصالح
هذه الدول الضخمة ، التي وقّدت جمرة التنافس الصناعى
بينها ، مشتبكة اشتبا كما يجعل الحرب إذا نشبت حربا
عالمية لا محالة . وذلك ما حدث بالفعل ، فان الحرب لما
استعرت لم تترك بلداً من البلدان ولا شعباً من الشعوب
مهما بلغ من تأخره وضآلة شأنه إلا اكتوى بنارها إلى
حد ما ، وعرف أنه قد اكتوى بها . وهكذا كانت
الحرب الكبرى بفضل الروح الاستعمارية القوية التي
سادت الدول القومية الأوربية ، هى أول حادث في تاريخ
الانسانية اجتمعت له شعوب الأرض قاطبة ، وتبينت
فيه أن مصالح الأجناس البشرية عامة ، والشعوب على
اختلافها ، مرتبطة ارتباطاً لا انفصام لعرا .

وتلك غاية تجعل العهد الذي وصل فيه العالم إليها
من أهم العهود في تاريخ البشر ، على ما فيه من خطر داهم
وبلاء عظيم . ولا ندري أكتب البقاء أم المدمر الدول
العالمية الكبرى التي قامت بين عشية وضحاها ؟ وهل
قدر للشعوب الأوربية أن تدوم لها السيطرة على غيرها
أو قدر لهذه السيطرة أن تزول ؟ تلك مسائل كانت
قبل الحرب ، ولا تزال حتى اليوم موضعاً للجدل ومشاراً
للخلاف ، ولكن مهما يكن المخبأ لهذه الدول والشعوب
في عالم الغيب ، فإن الآمال القومية التي كانت تضطرم في
نفوس الدول القومية الغربية ، والنشاط الصناعي الذي
كان يضيق به صدرها ، قد قربا الوحدة العالمية أو
ما يشبهها ، وأوجباً أن تكون التسوية التي تعقب الحرب
شاملة للعالم أجمع . ومعنى هذا أن « النتائج السياسية
للحرب » قد قُدِّر لها أن تكون عالمية غير مقصورة على
القارة الأوربية .

الروح العسكرية

إن الذى جعل الروح القومية فى الشعوب الأوربية شديدة الخطر ، هو اعتقاد هذه الشعوب أن القوة الحربية هى مصدر كل قوة وعظمة . لقد كانت جميع تقاليد التاريخ الأوربى توحى إلى الدول بأن قوتها وثروتها إنما تعتمدان على مواردها العسكرية ، وأن الحق فى النهاية لا يكون إلا فى جانب القوة ، وأن العناية لا تلحظ بعينها إلا الفيالق الضخمة . تلك هى المبادئ العسكرية يعتقد المؤمنون بها أن عظمة الإمبراطورية البريطانية منشؤها طول عهد بريطانيا بسيادة البحار وقدرتها على تنفيذ مشيئتها فيما وراءها ، وأن أعظم عصور التاريخ الفرنسى عصر لويس الرابع عشر وعصر نابليون حينما كانت جيوش فرنسا تسيطر على القارة الأوربية ، وأن بسمارك لم يشق لألمانيا طريق القوة والوحدة إلا « بالدم والحديد » . ولم تتغير هذه الأفكار تغيراً جوهرياً بحلول

عصر الصناعة إلا في إنجلترا . حيث ملأ عليها تغير
قليل ، وتبينت الأمة أن التجارة لا قوة السلاح هي دعامة
قوة الإمبراطورية . أما فيما عدا هذا فقد كانت الحرب
تسخر الصناعة لخدمتها ، كما كانت الصناعات الكيميائية
تلقى معظم التشجيع لأنها تعد الذخائر الحديثة .

وقد كان لا اعتقاد الناس بأن الأمم لا تنال الجهد إلا
بقوة السلاح ، آثار اجتماعية ميزت عهد ما قبل الحرب
عن غيره من عهود التاريخ الأوربي . وأول هذه الآثار
أن الدول الأوربية جميعها ، عدا بريطانيا وحدها ، كانت
تدرب جميع الذكور من أهلها على حمل السلاح .
وأخذت ألمانيا عن فرنسا نظام الخدمة العسكرية
الإلزامية الذي أدخلته هذه الدولة في بلادها لأول مرة
في عصر الثورة الفرنسية ، لكنها نظمتها تنظيماً علمياً ،
ثم نهجت معظم الدول نهجها فيه . ولا يخفى أنه إذا
ما خضع جميع الرجال في أمة من الأمم إلى النظام
العسكري في أشد سنى حياتهم تأثراً وانفعالا ، تعودوا

احترام الضباط وطاقاتهم . ولذلك كان لضباط الجيش في كل البلاد الأوربية عدا إنجلترا نفوذ كبير ، كما كانت لمشاهير العلما وآرائهم فيما يجب أن تكون عليه السياسة القومية أكبر الأثر في بلادهم . وكان ذلك الأثر أظهر ما يكون في ألمانيا ، حيث كانت طبقة الضباط هي الطبقة الحاكمة الحقيقية في البلاد .

وبذلك اندفعت أوروبا في تيار من التنافس القومي والاستعماري والصناعي ، ساد فيه الاعتقاد بأن القوة هي الملقح الأخير للفصل في شؤون البشر . وكان من الطبيعي أن تحيا كل أمة حياة رهبة وخوف دائم من جيرانها ، وأن تقف مواردها على تجهيز الجيوش وإعداد العدة لما عساه يقوم بينها وبين غيرها من الحروب . وأخذ التنافس في التسليح يزداد هولاً وتشقلاً وطاقته على الشعوب عامة ، إلا بعض الشعوب الصغيرة التي رأت أن ليس في مقدورها أن تنافس الأمم القوية ، فألقت عن كاهلها بعض هذا العبء

وانتخدت من ضعفها دعامة لقوتها : وأما سائر الشعوب الأوربية فكانت تنفق على التسليح معظم الثروة الجديدة التي جاءت بها عن طريق الصناعة .

ودفع الخوف الأمم الكبرى أيضا إلى العمل على تقوية نفسها بالتحالف مع غيرها . وبدأت ألمانيا أقوى الدول العسكرية تلك السياسة بتكوين التحالف الثلاثي منها ومن النمسا وإيطاليا . وكانت أراضى هذا الحلف تمتد في أوروبا من البحر البلطى إلى البحر الأبيض المتوسط ، وتفصل سائر الدول الكبرى بعضها عن بعض . فكانت النتيجة المحتمومة أن الدول التي فصل بينها هذا التحالف أخذت تتقرب بعضها من بعض ، حتى إذا ما حل عام ١٨٩١ كونت فرنسا وروسيا حلفاً ثنائياً ، انسأقت إليه بريطانيا شيئاً فشيئاً خوفاً من ألمانيا في العشر السنين الكدرة السابقة للحرب ، وإن كانت بريطانيا قد رفضت دائماً أن تقيد نفسها بأى تحالف ثابت . وكانت نتيجة ذلك كله أن انقسمت

الدول الأوربية الكبرى طائفتين متعادلتين فى القوة تقريبًا ، كلتاهما مدمجة بالسلاح من رأسها إلى أخمص قدميها ، وكلتاهما ترقب الأخرى بعين الريبة والحذر ، والدول الصغرى واقفة بين هاتين الطائفتين لا حول لها ولا قوة . وكانت كل مشكلة من المشاكل الأوربية تحل بطريق المساومة بين هاتين الطائفتين القويتين .

وكان انقسام أوربا وانقسام الجزء الأكبر من العالم المرتبط بالدول الأوربية الكبرى على هذا النحو حدثًا جديدًا فى التاريخ ، رأى فيه البعض نوعًا من التوازن الدولى ؛ لكنه كان يختلف كل الاختلاف عن التوازن الدولى القديم ، الذى كانت غايته أن تتحد سائر الدول لصدد كل اعتداء يقع من إحداهن على الأخرى ؛ ولم يكن فى هذا التحالف الجديد سلطة عليا تعترف بها هذه الدول القوية المتنافسة ، ولا محكمة تفصل فيما يشجر بينها من خلاف . وبذلك كانت السياسة العالمية فى حال من القلق والاضطراب لاح معها أن لا بد لها من

الاصطدام في يوم من الأيام عاجلاً كان ذلك أو آجلاً .
وكان ذلك هو أشد العوامل هولاً في حال العالم قبل
الحرب ، كما كان نتيجة لازمة لانتشار المبادئ العسكرية
والاعتقاد بأن القوة لا القانون هي الملجأ الأخير للفصل
في شؤون الخلق . وكانت أعظم المشاكل التي واجهت
العالم بعد الحرب إيجاد وسيلة تمنع عودة هذه الحال
المرعبة ، وتجعل الكلمة العليا في شؤون العالم للقانون
وضمير الإنسانية لا للقوة الغاشمة .

٥ — الديمقراطية

ومن أسباب القلق الذي ساد العالم قبل الحرب في
أوروبا وخارجها نمو الديمقراطية وكفاحها للوصول إلى
أغراضها في عالمي الاقتصاد والسياسة .

ذلك أن نظام الحكم النيابي الذي ولد في إنجلترا
لم يكن يوجد في أوائل القرن التاسع عشر إلا في إنجلترا
نفسها ، وفي أمريكا وليدة إنجلترا ؛ بل إنه في بريطانيا

لم يكن إلا وسيلة لسيطرة الطبقة الأرستقراطية التي لم تكن تشعر بحاجات العصر وتطوره . لكن الحكم النيابي أخذ ينتشر بسرعة عجيبة في خلال ذلك القرن ، وبخاصة في نصفه الأخير ، في بلاد المدينة الغربية وفي كل البلاد التي خضعت لنفوذ الدول الغربية . فإِنجلترا مثلاً وسعت دائرة حق الانتخاب ، لكنها فعلت ذلك بتؤدة وحذر حتى أصبحت ديمقراطية حقاً ، وإن لم تعط هذا الحق لجميع السكان . أما معظم الدول الأوربية الأخرى فقد أعطت حق الانتخاب لجميع سكانها الذكور دفعة واحدة من غير تدرج ؛ وحاولت روسيا وتركيا في العشرين السنين التي سبقت الحرب أن تسير في ذلك التيار . ولم يقتصر الأمر على أوربا نفسها ، بل إن جميع المستعمرات البريطانية الكبيرة في خارجها وكذلك جمهوريات أمريكا الجنوبية أصبحت كلها ديمقراطيات تحكم نفسها بنفسها إما حقيقة وإما اسماً . واقتبست الامبراطورية اليابانية فيما اقتبسته من النظم الغربية نظام الحكم البرلماني ؛

وكذلك أنشأت بلاد الفرس شبه برلمان في العشر السنين
التي قبل الحرب ؛ وألقت الصين عن كاهها نير الاستبداد
القديم ، وكادت تنردى في هاوية الفوضى في ظل أشكال
من الحكم الجمهورى الديمقراطى ؛ وساد القلق الهند
ومصر ، لأن هذين البلدين قد حيل بينهما وبين نظم
الحكم الذاتى . ولم ينصرم من هذا القرن جيلان حتى
أصبحت الديمقراطية النيابية من المميزات الضرورية
لكل دولة متمدينة ، حتى أن التاريخ كله لم يشهد قط
مثل هذا الاندفاع الفجائى العام فى اتجاه سياسى واحد .
وصحب هذا التطور السياسى انتشار التعليم الشعبى
العام فى جميع بلاد العالم المتمدين ، فعمت الصحف الشعبية
كل البلاد ، وزاد انتشار الكتب زيادة تفوق حد
الإدراك ، وأصبح فى مقدور الديمقراطيات الجديدة إذا
شاءت أن تدرس الشؤون العامة وتجعل سلطانها حقيقة
لا وهما . وبذلك حدث انقلاب خطير فى شؤون الناس
الاجتماعية لا يفوقه إلا ما كان يحدث من انقلاب فى

حياتهم المادية بسبب تغلب المدنية الصناعية .
ولم يكن ممكناً أن ترسخ قواعد هذا النمو السريع
وتتوطد دعائمه ، بل أخذت الشكوك تحوم حول
الديمقراطية في السنين التي سبقت الحرب . ففي البلاد
المتأخرة لم تكن الديمقراطية إلا ستاراً تحتوى وراءه زمرة
فاسدة تتمتع بالسلطة الحقيقية ؛ وفي روسيا سحقتم
الدوما سحقاً وعادت السلطة الاستبدادية المطلقة تحكم
البلاد بنظام بيروقراطي عاجز ليس أهلاً للحكم ؛ وفي
إمبراطورية النمسا والمجر جعل تصادم القوميات الحكم
النيابي وهما من الأوهام وبقيت السلطة الفعلية في يد
الملكية ؛ وفي ألمانيا لم يعط الرشتاغ المنتخب على قاعدة
الانتخاب العام أية سلطة حقيقية ، وبقي القيصر وضباطه
وأعوانه البيروقراطيون يسيطرون على شؤون الدولة
ويتصرفون في أقدارها ؛ وفي فرنسا كانت تبدو على
الحكومة كثير من أعراض الضعف والفساد ؛ وحتى
في بريطانيا نفسها لاح قبيل الحرب أن سلطة الحكومة

آخذة في الزوال . وكانت نتيجة هذا الضعف البادى
في حكومات البلاد التى يسودها الحكم الديمقراطى
الصحيح ، أن قوى أمل الحكومات العسكرية فى
الانتصار القريب . والحق أن الديمقراطية لحداثة عهدها
لم تكن تستطيع أن تثبت أمام تيار المنافسات القومية
والاستعمارية والعسكرية ، تلك المنافسات التى كانت
تسيطر على شؤون أوروبا والعالم أجمع ؛ وذلك لأن العالم ،
كما قال الرئيس ولسن ، لم يكن « مكاناً آمناً للديمقراطية »
وكان من أهم واجبات رجال السياسة أن يجعلوه آمناً .
ومع ذلك فإنه لما ابتلى العالم ذلك البلاء العظيم صمدت
الديمقراطية وحدها وانهارت الأوتوقراطيات ؛ أما
الدول ذات النظم الديمقراطية فقد خرجت ظافرة قوية
البنيات .

وأهم من قيام الديمقراطية السياسية ومشاكلها ،
أن الشعوب التى نالت حريتها أخذت تسعى لى تعم
الروح الديمقراطية كل نواحيها الاجتماعية والاقتصادية .

ذلك بأن التعليم ، رغم ما فيه من نقص ، قد جعل الناس يستنكفون الخضوع والاستسلام ، وعلم العمال كيف يجمعون أمرهم وينشئون النقابات وغيرها من الهيئات لتوحيد جهودهم ، وانتزاع شروط من أرباب الأعمال أوفق لهم وأعود عليهم بالخير . وكان العمال في إنجلترا في السنين المضطربة التي أعقبت حروب نابليون قد أخذوا يطالبون الحكومة جهرًا بأن تستخدم سلطانها لمكافحة أسباب الفاقة ، وتقليل الفروق الواسعة بين الثروات ، وإعطاء العمال نصيبًا أكبر من الثروة التي يرجع الفضل في وجودها إلى جدهم . ومما زاد هذه الحركة قوة تلك العواطف الإنسانية التي كانت في القرن التاسع عشر أقوى منها في أي عصر قبله من تاريخ البشر . وقد أدت هذه الحركة في جميع الدول ، وبخاصة في إنجلترا ، إلى سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية ، وإلى قيام الحكومات بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل . وزادت هذه الحركة شدة وذيوعًا باتساع دائرة الديمقراطية ، حتى أن الحكام

في البلاد التي قاومت الديمقراطية ولم تسمح بأن يكون لها سلطان حقيقي ، لم يجدوا بدا من تجاوزاتها . فأظهرت حكومة بسمارك في ألمانيا من النشاط والابتكار في هذا الصدد الشيء الكثير . وقد يكون أعظم مظاهر هذا الاتجاه وأعجبها ما أقدمت عليه كل من بريطانيا وأستراليا وزيلندة الجديدة قبل الحرب من تدابير لإصلاح الحال الاجتماعية بها .

وكان أشد هذه الحركات تطرفاً حركة كارل ماركس الألماني . كان كارل ماركس يقول إن النزاع على السيادة لا بد أن يقوم يوماً ما بين طبقة الرأسماليين الحاكمة في الوقت الحاضر ، وطبقة العمال المحرومين من حقوقهم . وكان أشياعه يعتقدون أنه لا يرجى خير مطلقاً من الوسائل البطيئة التي يتذرعون بها لتحسين حال العمال ، بل لا بد من قيام ثورة عنيفة تنقض النظام الاجتماعي من أساسه ، وتقيم مكانه نظاماً جديداً تحت إشراف « دكتاتورية الكتلة العاملة » أي الجراء الذين

لا ملك لهم . وكان لما ركس شيعة في كل بلد ، ولكنهم كانوا أشد قوة تحت ظل أقل الحكومات حرية . وكانت الأحزاب الاشتراكية أو أحزاب العمال قد تكونت في جميع الدول البرلمانية في الجيل السابق للحرب أو الجيل الذي قبله ، فتكون حزب العمال في إنجلترا مثلاً في عام ١٩٠٠ . وهذه الأحزاب وإن قل منها من اعتنق مبادئ ماركس المتطرفة ، فإنها كلها كانت تعمل للقضاء على سيطرة الطبقات الحاكمة القديمة ووضع السلطة في يد طبقات العمال وممثليها الحقيقيين .

ومن ذلك نرى أن ثورة اجتماعية هائلة كانت تحتمر في أوروبا . وسواء كان الانقلاب الناشئ عنها سيحدث تدريجاً وعلى مهل أو فجأة وبعنف ، فقد كان في المدنية الغربية عوامل قوية أوجبت أن تعدل نظم الحياة الاجتماعية في أوروبا تعديلاً شاملاً ، وألا يقتصر سلطان الديمقراطية على الشؤون السياسية ، وقد أخذ المتطرفون من أصحاب هذه الآراء يتعاونون فيما بينهم ،

(٤ — نتائج)

فأصبحت حركاتهم دولية شاملة ، وكانت تنطق بلسانهم
 هيئات دولية أيضا . وكان كثير من الناس قبل الحرب
 يرجون أن تباع حركات العمال في العالم من القوة مبلغا
 يمكنها من منع الحرب بعمل متحد تقوم به . أو بالإضراب
 العام عن العمل . وكانت الحرب الوحيدة التي كان
 المتحمسون من زعماء هذه الحركة يهتمون بها ، هي
 الحرب التي لا بد من وقوعها بين « الكتلة العاملة »
 (Proletariat) في جميع الأمم وبين طبقة « البورجوازي »
 (Bourgeoisie) ^(١) ، ولكن هذه الآمال لم تلبث إلا
 قليلا حتى قضى عليها نشوب الحرب الأوربية ، فقد
 أظهرت لأول وهلة أن الشعور القومي أقوى كثيرا من
 العاطفة الطائفية .

لكن الحركات الشعبية التي بعثها نحو الديمقراطية
 والنظم الصناعية كان لها أثر بالغ في سير الحرب من
 نواح عدة . وقد رأت كل الحكومات حتى التي كانت

(١) الطبقة الوسطى من التجار وأصحاب الأملاك (المترجم)

تسيطر عليها الطبقات القديمة التي تعتقد أنها تكافح في سبيل بقائها أن هذه الحركات لابد أن يحسب لها حساب .
ومما قوى هذه العقيدة أن الحرب الكبرى قد اختصت بعالم تختص به حرب أخرى من قبل ، إذ اشتركت فيها أمم بأجمعها رجالها ونساؤها ؛ وكان ما بذلته النساء فيها من الجهودات ، وما تحملنه من الضحايا ، معززا لمطالبهن في أن يشتركن مع الرجال في الحقوق السياسية اشتراكا تاما . كذلك قد أخرج جميع الرجال في الأمم المحاربة مما كانوا يزاولونه من الأعمال العادية ، وتزعزع إيمانهم بصلاح النظام القائم وقتئذ ، وعادوا من ميدان القتال وهم أكثر استعدادا لأن يطالبوا بقسط أوفر من نعيم الحياة ، يتكافأ مع ما تعرضوا له من الأخطار ، وما تحملوه من الضحايا في الدفاع عن أوطانهم . وكان معقولا أن يأمل الناس سرعة قيام « نظام اجتماعي » جديد ، في الوقت الذي كانت تشل فيه العروش وتذك فيه أركان الدول . وكان من أشق الواجبات التي عاناها الساسة

بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، أن يحتقروا هذه الآمال
الكبيرة المتعددة .

ولقد قوضت الحرب دعائم النظام القديم في بلاد
الروسيا ، التي بلغ فيها الفساد غايته . وكانت نتيجة ذلك
أن قام الشعب فيها دون غيرها من الدول يحاول أن يقيم
على أنقاض النظام القديم نظاما اجتماعيا جديدا منطبقا
على تعاليم ماركس نبي الاشتراكية : فقامت في روسيا
في عام ١٩١٧ ثورة بلشفية ألقت في قلوب الدول الأوروبية
من الرعب وفي عقولها من الذهول ، ما ألقتة الثورة
الفرنسية من قبل . ولما ضربت الفوضى أطنابها في
أوروبا في السنين الأولى التي أعقبت الهدنة ، ظن الناس
بل توقعوا ، أن العدوى البلشفية ستنتقل إلى البلاد
الأخرى ولا سيما البلاد المغلوبة — ألمانيا والمجر وبلغاريا —
التي كان أهلها يعانون أشد ضروب البؤس والشقاء . ومع
أن هذا الخطر قد أمكن تجنبه ، فقد كان جليا أن
الحركة الديمقراطية والرغبة في إزالة الفوارق الاجتماعية

قد أكسبتهما الحرب قوة جديدة ، وسلكت بهما سبيلاً
جديدة . وكان ذلك من أهم « النتائج السياسية للحرب »

٦ — المزمعة الدولية

لقد كانت هناك طائفة أخرى من المعتقدات
والآمال تعمل عملها وسط الآمال القومية والصناعية
والاستعمارية والعسكرية والديمقراطية والاجتماعية ، التي
عمت أوروبا قبيل الحرب وجاشت في صدور أهلها . تلك
هي أن المدنية في حقيقة أمرها وحدة لا تتجزأ ، وأنها
يجب أن تكون كذلك ، وأن الحرب ليست إلا جنونا
وخراباً ، وأن حكم القانون يجب أن يسود العلاقة بين
الدول كما يسود العلاقة بين أفراد الدولة الواحدة ، وأنه
لا بد من وجود سلطة مشتركة قادرة على حسم النزاع
بين الأمم ، وأن ليس في مقدور الأمم أن تجنى من مجهودها
أعظم الثمرات ما لم تتمتع بالأمن والسلام اللذين لا يهيئهما
لها إلا نظام دولي مستقر .

وكانت تلك الحركة التي نسيها الحركة الدولية قائمة تعمل عملها بدرجة ما طوال العصر الحديث . أى منذ أن حرمت حركة الإصلاح الدينى هذه القارة السلطة العليا الوحيدة التي كانت تدين لها بالطاعة من قبل ، وهى سلطة البابوية . لكن هذه الحركة قد زاد نشاطها فى القرن التاسع عشر . ذلك أن الدول الكبرى حاولت بعد حروب نابليون أن تضع لأوربا نظاما للسلام الدائم ، وأعلنت فى عام ١٨١٩ أن أملها قد تحقّق . ومع أن هذا الأمل قد خيبته الحروب القومية التي شبت فى منتصف ذلك القرن ، فقد بقي على الأقل شيء كان يطلق عليه اسم « التضامن الأوروبى » تستطيع به مجموعة الدول الأوربية الكبرى أن تتشاور فيما بينها لفض المنازعات ومنع الحروب . وبفضل هذا التضامن نعيمت أوربا بعهدين من السلم أطول من أى عهدين آخرين فى العصر الحديث . فقد داما من عام ١٨١٥ إلى عام ١٨٤٨ ومن عام ١٨٧٨ إلى عام ١٩١٤ . وقد أعانها هذا الاتفاق أيضا

على اقتسام قارة إفريقية من غير أن يؤدي هذا التقسيم إلى احتكاك خطير ، وكثيراً ما اتقت به أوروبا خطر الحرب عن طريق المؤتمرات التي عقدتها في السنين السابقة للحرب الكبرى . وبفضل هذا أيضاً تمكنت في الدول عادة فض المنازعات بطريق التحكيم ؛ وبلغ من قوة هذه العادة أن حلت بطريقة التحكيم ثمان مشا كل دولية بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٤٠ ، وثلاثون مشكلة بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٦٠ ، وخمس وأربعون مشكلة بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٨٠ ، وتسعون مشكلة بين ١٨٨٠ و ١٩٠٠ ، ثم أخذت الدول تعقد فيما بينها معاهدات للتحكيم تفرض بها على نفسها أن تحل بواسطتها كل المنازعات التي لا تمس « شرفها أو مصالحها الأساسية » ، فعقدت عشرات من هذه المعاهدات في العشر السنين السابقة لإعلان الحرب . وحتى في الوقت الذي انقسمت فيه أوروبا معسكرين مسلحين عقد مؤتمران مهمان في مدينة لاهاي أحدهما في عام ١٨٩٩ والثاني في عام ١٩٠٧ للبحث

في أمر التنافس على التسليح وفي إمكان تقابل هذا
 التنافس . نعم إن المؤتمرين قد عجزوا عن إدراك هذه الغاية
 لكنهما أقاما محكمة أو هيئة لتفصل المنازعات التي تشجر
 بين الدول الراغبة في حسم الخلاف بينها بهذا الوسيلة .
 وإن مجرد الدعوة إلى عقد هذين المؤتمرين واحتوائهما
 على ممثلين رسميين لكل دولة من الدول المهمة ، دليل
 على أن الحركة الدولية لم تكن مقصورة على الشعراء
 والخياليين ، بل أنها أصبحت مسألة من مسائل « السياسة
 العملية » . يضاف إلى هذا أن الدول كانت تتعاون فيما
 بينها من وجوه أخرى كثيرة ؛ فقد وضعت قواعد عامة
 للحرب ، ونظاما مشتركا للملكية الأدبية ، ونظم أمر
 البريد بواسطة اتحاد البريد الدولي ، وقامت لجنة بتنظيم
 الملاحة في نهر الطونة . والحق أن آراء العالم المتمددين
 كانت تسير في اتجاه دُولي ، وأن هذه النزعة كانت
 تزداد قوة ومضاء على مر الأيام كلما اقتربت طرق
 الاتصال من الكمال ، وزادت الروابط التجارية إحكاما

وفوق هذا وذلك كلما زادت قوة العلم ، لأن العلم
لا وطن له .

وبدا في أول الأمر أن الحرب قد قضت على هذه
الحركة القوية . لكن الحقيقة أن الخراب الذي جرت به
على العالم أظهر لجميع الدول مقدار اعتماد كل منها على
الأخرى ، وعلم الشعوب الأوربية — أو كان يجب أن
يعلمها — أن ما قاسته من جراء قطع العلاقات بينها ،
يفوق كثيراً كل ربح يمكن أن تجنيه بانتصارها مهما
كان هذا النصر حاسماً . وعرفت هذه الشعوب أيضاً
أنها لا تستطيع أن تستغنى عن البلاد غير الأوربية ، وأن
آسيا وإفريقية ، بله أمريكا ، كلها ضرورية لحياتها وحفظ
كيانها . والخلاصة أن الحرب كشفت للعالم أنه قد أصبح
وحدة اقتصادية وسياسية متماسكة الأجزاء ، وأن المدنية
لا بد أن تعفو آثارها من الوجود إذا لم تجد وسيلة لاقامة
العلائق بين الشعوب على قاعدتي السلم والعدالة ، وتجنب
آثام الحرب وفضائعتها ، وما تجره من خراب وهلاك .

وكانت الدول المحاربة تبت في روع شبابها الذين حشدتهم
 للقتال حشداً أنهم « يحاربون للتقضاء على الحرب » وذلك
 السكى تشجيعهم على تحمل أهوالها . ولم تكذب تبتاً تلك
 المجزرة البشرية حتى أخذ المفكرون والساسة في جميع
 البلاد ، وبخاصة في بريطانيا وأمريكا . يتشاورون
 لوضع قواعد نظام عالمي ، يدفع عن المدنية ما تتعرض له
 من خطر داهم ينذر بها بسوء المصير . فكان الحرب
 والحالة هذه لم تقض على الحركة الدولية بل زادت قوة على
 قوتها . ولما وضعت الحرب أوزارها ، لم يجد ساسة العالم
 من بين الواجبات الثقيلة التي ألقيت على عاتقهم ، واجبا
 أعظم أهمية وأولى بالعناية من إنشاء نظام دولي ، يستطيع
 أن يستبدل حكم القانون بحكم القوة والجبروت .

كانت كل هذه القوى والحركات والميول تعمل
 عملها في أوروبا قبل الحرب ، وكلها قد بلغت أوجها
 أو ما يقرب منه لما قامت الحرب . وهي التي عينت
 الاتجاه العام الذي سارت فيه نتائجها السياسية . أما شكل

هذه النتائج الحقيقى فكان موقوفاً بعضه على مزاج
الشعوب التى شملتها هذه النتائج ، وبعضه على أخلاق
الساسة الذين عهدت إليهم هذه الشعوب وضع قواعد
التسوية النهائية . ولما اجتمع هؤلاء الساسة ، الذين
هدت الحرب قواهم وأحفظت صدورهم ، فى عام ١٩١٩
ليعيدوا بناء العالم المتهدم أتيحت لهم فرص لم تتح لغيرهم ،
وألقيت عليهم تبعات رهيبة لم تلق على سواهم من الساسة
فى أى عهد من عهود التاريخ .

الفصل الثامن

التسوية التي أعقبت الحرب

١ - مؤتمر الصلح

إن القوى المتنازعة التي حاولنا أن نحلها في الفصل السابق هي التي أوقدت نار الحرب ، ثم زادت بها الحرب قوة على قوتها . ولما آن وقت عقد الصلح وتسوية مشا كل الحرب ، كانت هذه القوى هي التي حددت شكل التسوية العام . وقد يظن بعض الناس أن الشروط التي اشتملت عليها معاهدات الصلح قد اخترعها وأملأها أولئك الساسة المسؤولون الذين أمضوها ، وأنه كان في وسعهم إذا شاءوا أن يضعوا شروطاً أخرى تختلف عنها كل الاختلاف . ليس شيء أبعد عن الصواب من هذا الظن ، فإن أقصى ما كان يستطيع هؤلاء الساسة أن يفعلوه ، هو أن يوجهوا آثار هذه القوى أو أن يعدلوا

قليلاً من سيرها ، أما القوى نفسها فكانت خارجة عن سلطانهم وكان لابد لهم أن يقعوا هم تحت تأثيرها .

كانت شروط الصلح اسمياً من عمل مؤتمر عظيم عقد في باريس في شهر يناير عام ١٩١٩ . وفي هذا المؤتمر مثلت شعوب العالم كلها تمثيلاً أقرب إلى الحقيقة منه في أى مؤتمر آخر عقد في أى زمن من تاريخ العالم . نعم إنه لم يكن من الوجهة الاسمية غير مجمع للدول الغالبة ، لأن الدول المغلوبة لم تمثل فيه إلا حينما دعيت لتسمع الحكم عليها ، ولم يسمح للدول المحايدة بحضوره ، ووقفت روسيا التي كانت تضطرم فيها نار الثورة البلشفية تنظر إليه من بعد ولا تشترك فيه . ذلك كله صحيح لكنه قد اشتركت فيه الدول « الكبرى المتحالفة والمؤتلفة »^(١)

وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان وهي تمتلك نصف مساحة العالم تقريباً . ولما كانت الحرب في مرحلتها الأخيرة بادرت عدة من الدول التي

(١) أصر الرئيس ولسن على استعمال هذه العبارة لكي يظهر للعالم أن أميركا لا تزال ترفض الاشتراك في أحلاف .

لم تشترك في القتال بإشهار الحرب على ألمانيا ، وبذلك
مثلت في المؤتمر أيضاً بلاد الصين وسيام ومعظم جمهوريات
أمريكا الجنوبية والوسطى . ثم إن الشعوب المهمة التي
كانت خاضعة لألمانيا والنمسا وتركيا ثم تارت عليها
قد عدها المؤتمر شعوباً محاربة ، وإن كانت لم تصبح
بعد دولاً منظمة . ولذلك اجتمع في باريس مندوبون
عن بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وشعوب
البحر الباطلي الصغرى وبلاد العرب والعراق والصهيونيين
الذين وعدوا بأن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود .
مثلت هذه الشعوب كلها في المؤتمر لكن الذين وقعوا
معاهدات الصلح هم مندوبو الدول الثلاث الأولى فقط .
وعلى هذا فقد مثل في هذا المؤتمر العظيم الذي كان فاتحة
عهد جديد في التاريخ ما يقرب من أربعة أخماس مساحة
العالم وأكثر من ^{أربعة أخماس} ربع سكانه ، إما بالذات أو بالواسطة .
وكانت أعمال المؤتمر مطبوعة كلها بطابع تكوينه ،
ولم يكن عن ذلك محيص ؛ فقد كان الغرض الذي جاءت

من أجله كل طائفة من هذه الطوائف المختلفة الأجناس والالغات أن تضمن كل واحدة منها أحسن الشروط لشعبها ؛ ولكنها كلها كانت تعلم أن من واجبها أن تشترك في إقامة نظام جديد لأوربا ولشعوب العالم قاطبة . وهذا الواجب ، وإن طغت عليه وأخرجته عن المراد منه مطامع الشعوب والطوائف ، قد ظل ماثلاً أمام أنظار المؤتمرين ولم يفتهم أن ينصوا عليه في ميثاق عصبة الأمم الذي كان جزءاً متمماً لمعاهدات الصلح جميعها . لكن حرمان الدول المغلوبة من الاشتراك في أعمال المؤتمر هي والروسيا والدول المحايدة قد سلبه إلى حد ما صفته العالمية ، وجعله أداة عقاب وانتقام . وقد غلبت هذه الصفة على أعمال المؤتمر عقب الحرب مباشرة ، ومع أنها قد قضت بها ظروف ذلك الوقت ، فقد كانت مصدراً لجميع المشاكل التي نشأت من قراراته .

وجاء إلى المؤتمر مع الوفود جيش جرار من « الخبراء » المختلفي الأنواع ، من اقتصاديين ومؤرخين

وجغرافيين وعلماء في الأجناس البشرية ، كما جاء إليه رجال السياسة والجنديّة والبحريّة . وكانت طوائف العلماء في الدول الكبرى لاسيما في بريطانيا وفرنسا وأمريكا توالى الاجتماع منذ زمن طويل ، بإذن من حكوماتها ، لكي تجمع المعلومات وترسم الخطط اللازمة للعمل الضخم الذي كان المؤتمر مقدماً عليه ، وهو تنظيم العالم من جديد . وفي أثناء ذلك كانت الشعوب الصغرى وبخاصة « القوميات المغلوبة على أمرها » تجدد في إعداد الوثائق لتبرر بها مطالبها القومية ؛ فكانت باريس تعج عيجاً بهذه الجيوش الجرارة من الخبراء وبنشاطها وأبحاثها ومجادلاتها . وقد نستطيع إدراك عددها إذا علمنا أن الوفد البريطاني وحده قد نزل في عشرين فندقاً . ولو شاء المؤتمر أن يبحث كل ما جمع له من المعلومات بحثاً وافياً ، وأن يناقش كل ما يُعرض عليه من نظريات ومطالب ، لقضى في عمله عدة سنين ، ولو فعل لما كان أضاع الوقت سدى لأن قرارات المؤتمر كان لها من الخطر ما تصغر أمامه قيمة الوقت .

ليكن أوروبا أثناء انعقاد المؤتمر كانت تتحدر
مسرعة إلى هياوية الفوضى والدمار ؛ فقد كانت النمسا
والمجر وتركيا والروسيا في حال يرثى لها من التفكك
والانحلال ؛ وحدث انقلاب في ألمانيا قامت على أثره
حكومة جديدة لكنها لم تكن قد توطدت دعائمها ،
فكان خطر الفوضى إذن يهدد البلاد . لذلك كان لابد
من الإسراع في إقامة حكومات منتظمة لها من القوة
ما يجعل كلمتها مسموعة وأمرها مطاعا ؛ فلم يكن ثمة
وقت للنقاش والجدل الطويل . كذلك كان الناس في
أصقاع واسعة من أوروبا تتهددهم المجاعات لاضطراب
دولاب التجارة والصناعة ؛ ولم يحل بين هذه البلاد وبين
الفوضى الشاملة ، حين كان المؤتمر يقوم بواجب تنظيم
العالم من جديد ، إلا لجان عدة نظمتها الشعوب الظافرة .
وسيطر على جزء كبير من أوروبا زمنا ما نوع من
الحكومات الدولية المؤقتة ، أعانتها أمريكا وبريطانيا
بمعظم ما تحتاجه من النفقات ؛ فكان ذلك العمل العظيم
(٥ - نتائج)

الذي قامت به هذه اللجان برهاناً قاطعاً على ضرورة التعاون بين الدول ، لأن الشعوب الأوربية اضطرت أن يعنى كل منها بمصالح غيره سواء أراد أو لم يُرد .

لم يكن التوائى جائزاً فى هذه الحال بل كانت العجلة واجبة ؛ ولم يكن فى الوقت متسع لطول الجدل والبحث فى جميع المشاكل الكثيرة التى كان يطلب البت فيها ، بل لم يكن الوقت يسمح بمجرد المناقشة فى هذا المؤتمر الضخم المتعدد الأجناس واللغات ، وبخاصة إذا كان لا بد أن يترجم كل ما يلقي فيه من الخطب إلى أكثر من لغة واحدة لكي يفهمه الأعضاء . ولذلك تركزت السلطة الفعلية بطبيعة الحال فى أيدي فئة صغيرة من الرجال تمثل الدول الكبرى — بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . وقد أثار اغتصاب هذه الدول السلطة على هذا النحو شكاوى كثيرة ونتجت عنه أضرار من غير شك ؛ ولكن الدول لم يكن أمامها غير هذه السبيل للبت فى المسائل التى أمامها بالسرعة الواجبة . وكانت معظم

العيوب التي ظهرت في أعمال المؤتمر راجعة إلى السرعة التي كان لا بد منها لإنجاز العمل ؛ ولكن الذي يدعو إلى الدهشة في هذه التسوية ليس هو ما فيها من عيوب كثيرة ، بل إن هذه التسوية لم تكن أسوأ كثيراً مما هي ، وأن المؤتمر قد استطاع أن ينهض بأعبائها .

ولننتقل الآن إلى تشكيل المؤتمر فنقول : وضعت السلطة أول الأمر في يد مجلس مكون من عشرة مندوبين يمثل كل اثنين منهم دولة من الدول الخمس الكبرى . ثم رأى أن تصدر القرارات الرئيسية من الخمسة المندوبين الأول لهذه الدول ، وذلك لضمان سرعة صدورها وسرية بحثها . وكان هؤلاء الخمسة بطبيعة الحال الحق في أن يرجعوا إلى معلومات الخبراء التي كانت تحت تصرفهم ، وقد كونوا لهذا الغرض لجانا خاصة لتعالج بعض المشاكل المعينة . ولم تلبث اليابان أن انسحبت من المؤتمر لأن المسائل الأوربية لم تكن تهمها كثيراً ، ولم يضطلع المندوب الإيطالي السنيور أورلندو (Signor

Orlando) بدور هام فى أعمال المؤتمر ، وبلغ من أمره أن ترك باريس فى وقت من الأوقات لأنه ظن أن مطالب إيطاليا لم تلق العناية الواجبة . وبذلك أصبحت الكلمة العليا فى تنظيم العالم لثلاثة رجال اجتمع فى أيديهم من السلطة ما لم يجتمع فى أيدي ثلاثة غيرهم فى التاريخ كله ، حتى ولا رجال الحكومة الثلاثية الذين أعادوا تنظيم الدولة الرومانية .

وكان أول هؤلاء الثلاثة الشيخ المسن جورج كلنصو (Georges Clemenceau) رئيس الوزارة الفرنسية المعروف بالنمر ، وكانت له رئاسة المؤتمر ؛ وثانيهم رئيس جمهورية الولايات المتحدة وودرو ولسن (Woodrow Wilson) وهو أستاذ سابق لعلم التاريخ لم تفارقه قط نزعته الأكاديمية ؛ وثالثهم رئيس الوزارة البريطانية دافيد لويد جورج (David Lloyd George) وهو الرجل الوحيد من بين ساسة أوروبا كلهم الذى تقلد منصباً خطيراً طوال زمن الحرب وفى خلال الثمانى

السنوات الكدرة التي سبقتها . وكانت في متناول يد هؤلاء الثلاثة العظام بطبيعة الحال كل المعلومات التي جمعها الخبراء ؛ وكانوا يرجعون إلى أعمال اللجان الخاصة الكبيرة التي تكونت لهذا الغرض . وكان عليهم أن يبحثوا الحجب والمطالب التي كان يتقدم بها مندوبو الشعوب الثائرة ، ودعاة النظريات الطريفة ، والمصالح المختلفة ؛ لكنهم هم الذين اضطلمعوا آخر الأمر بذلك الواجب العظيم واجب وضع النظام الجديد .

فأما كلنصو فكان يمثل العهد القديم لأنه كان قد جاوز السبعين ؛ وكانت عقليته وليدة الظروف التي كانت تسود أوروبا طوال حياته . كان شجاعاً صارم القلب تتأجج في صدره نار الوطنية الفرنسية ؛ وبهاتين الخلتين استطاع أن يذكى نار الحماس في نفوس مواطنيه في أشد أيام الحرب وأعظمها محنة . وكانت تطفئ على حياته كلها تلك الذكرى المؤلمة ذكرى الحرب الفرنسية الألمانية التي استعرت بين عامي ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ؛ وكان يعد ألمانيا

عدو بلاده الأبدى الألد . ولذلك كان كل همه أن يؤدبها
ويقص جناحها حتى لا تعود إلى تهديد فرنسا يوماً من
الأيام ؛ وكان يرى أن خير نظام للعالم هو النظام الذى
تأمن فيه فرنسا على نفسها وتحفظ فيه بالزعامة التى كان
يراهم خليقة بها . ولكنه لم يكن يرى السلامة فى تلك
الأحلام الخيالية أحلام السلام العام ونزع السلاح بل
كان يفخر بأنه رجل واقعى بعيد عن أمثال هذه
المواطن .

وأما ولسن فقد قدم من أمريكا وليس فى نفسه
شئ من أحقاد أوروبا وضعفائها . وكان رجل أفكار
ونظريات قبل كل شئ . وقد وقى أمريكا شر الحرب
بقدر ما استطاع ، وقبل أن تخوض غمارها نادى فى العالم
الحائق اليائس نداء « الصلح من غير انتصار » ، وألقى
وهو على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى عدة خطب
ذات معان سامية ضمنها قواعد نظام عالمى جديد ،
« لا خوف فيه على الديمقراطية » ، بعيد عن ويلات

الحروب والنزعات العسكرية . وكانت ألمانيا قد قبلت « المبادئ الأربعة عشر » التي حدد بها شروط الصلح ، ورضيت أن تلتقي سلاحها على أساسها . وكان ولسن أول رئيس أمريكي وطئت قدماه أرض الدنيا القديمة وهو في دست الحكم ، فلما جاءها قابله شعوبها بحماس شديد ورأت فيه بشيراً بالعهد الجديد ، وكان هو يعد نفسه ذلك البشير ، وتتملكه فكرتان أساسيتان : أولاهما « تقرير المصير » ، وهي عبارة استعارها من بلاشفة روسيا ، ومعناها أن لكل أمة الحق في أن تكون حرة وأن تحكم نفسها بنفسها . وكان قبل انعقاد المؤتمر قد أخذ على نفسه أن يدافع عن قضية البولنديين والتشكوسلوفاكين وغيرهم من الأقوام المظلومين . والفكرة الثانية هي فكرة « الدُولية » ومعناها إيجاد تعاون منظم بين أمم حرة لتسوية المنازعات ومنع الحروب . وبفضل إصراره على هذه الفكرة اشتملت كل معاهدة من معاهدات الصلح على ميثاق عصبة الأمم . لكن

ولسن لم يتبين بوضوح نتائج هذه الأفكار ، فلم يدرك
الأخطار الكامنة وراء الفكرة القومية ، ولم يفكر في
وسائل اتقانها ، كما أنه لم يعرف كيف يحقق فكرته
المبهمة عن عصبة الأمم ، وذلك كله لأنه لم يكن من
رجال السياسة العمليين ؛ ولو كان كذلك لعرف أنه
لا يستطيع أن يقيد الأمة الأمريكية بالسياسة التي ينادى
بها . ولقد بلغ منه أنه لم يأت معه بواحد من الأعضاء
البارزين في الحزب المعارض له في السياسة الأمريكية ؛
ولذلك قامى ما قاساه من مذلة ، عند ما رفضت أمريكا
تلك الشروط التي أقنع أوروبا بقبولها اعتماداً على أن الأمة
الأمريكية من ورائه تظاهره وتؤيده ، وعند ما عجز عن
تحقيق الآمال الكاذبة التي بعثها في الشعوب .

أما لويد جورج فقد كان سياسياً يختلف عن زميله
كل الاختلاف ، كان أكثر منهما ذكاءً وحنقاً وأسرع
بديهية ، لم يتصف بما اتصف به زميله من صلابة في
الرأى وجهود في الفكر . لم يكن كما كان ولسن رجل

مبادئ وعقائد؛ ولم يكن كما كان كلنصو يرى السياسة العالمية بمنظار ضيق ، فلا يستبين منها إلا ما تراه أمة واحدة ، وذلك لأنه كان يمثل الإمبراطورية البريطانية وهي خليط من أهم مختلفة ، لم تؤلف بينها الأوضاع والقوانين ، بل ألقت بينها وسائل التراضى والتوفيق وتبادل الآراء . وكان مثل ولسن يرى أن كل تسوية لا تبشر بسلم دائم لا يرجى لها بقاء ، وأن مثل هذه التسوية لا يمكن أن عليها روح الانتقام ، ولا يمكن أن تتفق مع القسوة على الأعداء المغلوبين وإذلالهم . ولذلك عارض في إخضاع عدة ملايين من الألمان والمجر إلى دول أحدث من دولهم عهداً وأقل منها رقياً ، وإن كانت هذه الدول الحديثة يرعاها ولسن وكلنصو . ولكنه كان يشعر بما يشعر به كلنصو من أن الأحقاد التي ولدتها تلك الحرب الطاحنة لا يمكن إغفالها ، بل لابد أن يكون لها أثر في شروط الصلح . وكان هو قد تورط وهو يخوض إحدى المعارك الانتخابية بعد الحرب في

عهود غلت يده أثناء انعقاد المؤتمر . وحدث في أثناء
المفاوضات أن اضطر إلى العودة إلى إنجلترا لأن طائفة
كبيرة من أنصاره في البرلمان قد روعها ما عدته ضعفا
في موقفه أمام ألمانيا . وكان لويد جورج لا يقل من
كلنصو رغبة في تخفيض قوة ألمانيا الحربية ، ولكنه
من جهة أخرى كان يخشى أن يؤدي هذا التخفيض إلى
تفوق فرنسا الحربى على سائر دول أوربا ؛ ولذلك حاول
عبثا أن ينص على أن تجريد ألمانيا الإجبارى من السلاح
سيتبعه تجريد الدول الأخرى منه باختيارهن . وكان
عليه أن يحفظ التوازن بين كلنصو وولسن ، وقد
استطاع بدهائه أن يجعل بعض شروط الصلح وأهمها
الشروط الخاصة بالتعويضات مهمة غير صريحة العبارة ؛
وذلك لأنه كان يعرف بغريزته أن الانتقال طفرة إلى
نظام عالمى جديد ليس فى الإمكان ، وأن الأحقاد التى
ولدتها الحرب يجب أن يترك لها ما يكفى من الوقت
لللقضاء عليها ، وأن ليس من الحكمة أن تقيد الأمم تقييدا

شديداً باتفاقات عقدت على عجل تحت تأثير حرب
حديثه العهد .

وصيغ النظام الذى وضع قواعده هؤلاء الرجال
الثلاثة ، والذى أنشأته وفصلته طائفة كبيرة من اللجان ،
فى خمس معاهدات رئيسية بين « الدول المتحالفة
والمؤلفة » من جهة والدول الخمس المغلوبة من جهة
أخرى . وأول تلك المعاهدات وأهمها معاهدة فرساي
(Versailles) بين الدول الأولى وألمانيا ، وقد وقعت
فى ٣ يونيه من عام ١٩١٩ . وثانيتهما هى معاهدة
سان جرمان (St. Germain) بين هذه الدول والنمسا
وقد أمضيت فى ١٠ سبتمبر من عام ١٩١٩ . وثالثتهما
معاهدة نويي (Neuilly) بينها وبين بلغاريا ، وأمضيت
فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩١٩ . ورابعتهما معاهدة تريانون
(Trianon) بينها وبين المجر ، وأمضيت فى ٤ يونيه
عام ١٩٢٠ . وعقدت معاهدة مع تركيا فى سيفر
(Sévres) عام ١٩٢٠ ولكنها لم يصدق عليها ، لأن حرباً

جديدة قد نشبت وانتصرت فيها تركيا انتصاراً باهراً ،
فتأخر عقد الصلح النهائي مع تركيا حتى عام ١٩٢٣ حين
أمضيت معاهدة لوزان (Lausanne) . وعقدت في
عام ١٩١٩ خمس معاهدات أخرى لحماية الأقليات الجنسية
بين الدول الحليفة والمؤتلفة من جهة ، وبين كل من
بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا واليونان
من جهة أخرى .

ولا يتسع المجال في هذا الكتاب الصغير لتفصيل
القول في كل الشروط المعقدة التي اشتملت عليها هذه
المعاهدات ، وكل ما دار حولها من الجدل والنقاش ،
وحسبنا أن نلقى نظرة عامة على نتائج هذه المعاهدات
مجتمعة ، وعلى التغييرات التي أحدثتها في أحوال أوروبا
وأحوال العالم أجمع .

٢ — التنظيم الدولي

اشتملت كل معاهدة من المعاهدات الخمس
الكبرى على قسمين مهمين امتازت بهما عن أية معاهدة

أخرى عقدت بعد أى حرب من الحروب فى تاريخ العالم أجمع .

فقد كان القسم الأول من كل واحدة من هذه المعاهدات هو عبارة عن الست والعشرين مادة التى يتألف منها ميثاق عصبة الأمم ؛ وينص هذا الميثاق على إنشاء عصبة عظيمة للسلام تضم بعد حين جميع شعوب الأرض . وهذه هى أول محاولة قام بها الإنسان لإنشاء هيئة تمثل الجنس البشرى بأجمعه ، وتعد حتى إذا فشلت لا قدر الله مبدأ عهد جديد فى تاريخ البشر .

وفى القسم الأخير من كل معاهدة من هذه المعاهدات فصل خاص بشؤون العمال ؛ وقد جاء فى ديباجته : « إن الغرض من إنشاء عصبة الأمم هو تأييد السلام العام ، وأن هذا السلام لا يقوم إلا على أساس العدل الاجتماعى » ؛ ثم يقرر بعد ذلك إنشاء نظام دولى للعمل مرتبط بعصبة الأمم ، واجبه عقد مؤتمرات تدعى إليها الأمم المختلفة لبحث ساعات العمل وشروطه ، وضمان

عقد اتفاقات عامة في هذه الموضوعات . وهذه هي أول معاهدة دولية جعلت فيها مصالح العمال بوجه عام موضوع اتفاق دولي . ولم يكن الغرض الذي يرمى إليه واضعو هذا الفصل إلا أن ينبهوا الناس إلى ضرورة العمل مجتمعين لرفع مستوى حياة العمال ، وأن يقرروا أن هذا الواجب من أهم واجبات رجال السياسة .

ومهما يكن في معاهدات الصلح من نقص ، فإن أحدا لا ينكر أن اشتغالها كلها على هذين الفصلين ، وتأيد العالم المتمدين كله تقريباً لهما ، هما أكبر دليل على ما بلغت به عقيدة الناس فيما يستطيع التنظيم الدولي أن يؤديه من نفع .

ولاشك في أن المؤرخين في المستقبل سيعدون إنشاء عصبة الأمم فاتحة عهد جديد في تاريخ العالم . والحق أن إنشاءها كان أعظم «النتائج السياسية للحرب» وأكثرها خطراً . على أنه لم يكن يقصد من إنشائها أن تكون دولة فوق الدول أو سلطة عالمية كبرى ، وذلك لأن الانضمام

إليها كان اختياريا محضاً ، وكان في وسع أية دولة من دولها أن تنسحب منها إذا شاءت بعد أن تنذر بذلك بقية الدول . كذلك لم يكن للعصبة أن ترغم أعضائها على شيء إلا إذا لم يقيم هؤلاء الأعضاء بالواجبات التي قبلوها طائعين عند انضمامهم إليها . وحتى في هذه الحال لا تملك العصبة ، من حيث هي عصبة ، قوة مسلحة تأتمر بأمرها وترغم الدول على القيام بواجباتها ، بل لابد لها أن تعتمد على العمل الذي يقوم به أعضاؤها مختارين ، لأنهم تعهدوا عند الانضمام إليها بأن يقفوا في وجه الخارجين عليها من أعضائها . وبذلك لم تكن العصبة دولة فوق الدول ، بل نظاما من التعاون المنظم بين أمم حرة ذات سيادة يعمل لخيرها جميعا . وبعبارة أخرى إن اليوم الذي اجتمعت فيه عصبة الأمم لأول مرة في يناير عام ١٩٢٠ لم يفقد هذه الأمم شخصيتها ، بل ألف بينها وكون منها « نظاما دوليا » .

وقد ذكر في المعاهدات خمس وأربعون دولة ذات

سيادة «كأعضاء أصليين في الجمعية» ، منها الدول المتحالفة والمؤتلفة التي وقعت المعاهدات وهي اثنتان وثلاثون ، عشر في أوروبا والباقية في غيرها ، ومنها ثلاث عشرة دولة محايدة دعيت للانضمام إلى العصبة — ست في أوروبا وسبع في غيرها . وقد وقع كل الأعضاء الأصليين عهد العصبة وانضموا إليها إلا دولة واحدة كبرى هي من سوء الحظ أغنى الدول وأقواها ، وتلك هي الولايات المتحدة الأمريكية . وقد رأى مجلس شيوخها في عصبة الأمم اعتداء على حقوقه العليا ، فأبى أن يقر المعاهدة ، متأثرا في ذلك بالعداوة الحزبية للرئيس ولسن الذي كان يعده معظم الناس منشيء العصبة ؛ وكان هذا الرفض ضربة شديدة وجهت إلى العصبة في بدء حياتها ، وزادها شدة أن الناس وقتئذ كانوا يشكون كثيرا في نجاح هذه المؤسسة الجديدة الطموحة . ولم تدع الدول المغلوبة للانضمام إلى العصبة في أول تكوينها ، ولكن عهدها كان ينص صراحة على أن لكل دولة مستقلة أو مستعمرة

تَحْكَمُ نفسها بنفسها الحق في الانضمام إليها . ولقد انضمت إليها بالفعل كل دول الأعداء السابقين بعضها في إثر بعض ^(١) ، كما انضمت إليها دول البحر البلطى الجديدة ودولة إيرلندة الحرة والحبشة وألبانيا . وإذا استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا البلشفية ^(٢) (التي تحتقر العصبة وتعدّها نظاماً رأسمالياً) وتركيا ^(٣) ، فإن العصبة تجمع تحت لوائها العالم كله ، وحتى الدول التي امتنعت عن الانضمام إليها قد اشتركت بعض الاشتراك في نواحي النشاط المختلفة التي نظمتها .

وينص عهد العصبة على أن تدير شؤونها ثلاث هيئات : أولاها الجمعية العمومية التي تجتمع مرة كل سنة في جنيف ، ولكل عضو من أعضاء العصبة في هذه الجمعية صوت مساو لصوت غيره ، سواء في ذلك أصغر الدول مثل هايتي (Haiti) وليبيريا (Liberia) وأكبرها

(١) خرجت ألمانيا من العصبة في عام ١٩٣٣ (٢) انضمت روسيا

إلى العصبة في العهد الأخير (٣) انضمت تركيا أيضاً إلى العصبة بعد ذلك .

(المترجم)

(٦ — نتائج)

كفرنسا وألمانيا . وبذلك يجتمع في كل عام في أرض
سويسرا ، التي ظلت مستمسكة بحيادها مائة عام كاملة ، حشد
يمثل شعوب العالم أجمع (إلا ما استثنيناها من قبل) .
والهيئة الثانية هي مجلس العصبة أوهيئتها التنفيذية ،
وهو أكثر اجتماعا من الجمعية العمومية . وقد أخذ يزداد
عدد المشا كل الدولية الخطيرة التي تحال عليه ، والتي
كانت قبل الآن تعالجها الدول الكبرى في اجتماعاتها
السرية (إذا عالجتها قط) . على أن الجمعية تغار على سلطتها
غيرة محودة ، وتحرص على أن لا يزيد سلطان المجلس
على الحد الواجب . ويتكون المجلس من عنصرين وهما
« الأعضاء الدائمون » الذين يمثلون الدول العظمى ،
« والأعضاء غير الدائمين » الذين تختارهم الجمعية من الدول
الأخرى . وبهذا وجدت الدول الصغرى في أوروبا
وغيرها من القارات مجالا لبحث السياسة العالمية ، وقضى
بذلك على دكتاتورية الدول العظمى . ولقد كان الدور
الخطير الذي اضطلعت به الدول الصغرى ، وما كان

لآرائها من أثر متزايد على مر الأيام ، من المظاهر البارزة في نمو العصبة . وكلاهما يدل على أن الدول العظمى قد أخذ ينقص شأنها . وسنرى فيما بعد أن هذا النقص كان نتيجة لازمة للتقسيم الجديد الذي قضت به المعاهدات . وكان ميثاق العصبة الأصلي ينص على وجود « خمسة أعضاء دائمين » وأربعة « غير دائمين » ، وكان من شأن هذا النظام أن يجعل كلمة الدول الكبرى هي العليا . أما الآن فلا يزال يوجد خمسة « أعضاء دائمين » لأن ألمانيا قد حلت محل الولايات المتحدة ، ولكن عدد الأعضاء « غير الدائمين » قد زاد بناء على طلب الجمعية إلى تسعة ، وبذلك أصبح للدول الصغرى الأغلبية في مجلس العصبة . وقد يظن أن عدد الأعضاء ليس أمراً مهماً لأن القرارات الخطيرة التي يُصدرها مجلس العصبة وجميعيتها العمومية لا بد أن تكون بالإجماع ، وذلك لكيلا يكون هناك خوف من أن تُمسّ سيادة أى عضو من الأعضاء ، ولأن هذه القاعدة تجعل في مقدور أية دولة أن تعطل أى قرار

من قرارات العصبة . قد يظن هذا ولكن الحقيقة أن عدد الأعضاء أمر له أهميته ، وذلك لأن المجلس يتمكن بأساليبه الخاصة من أن يصدر قراراته بالإجماع ؛ ولما كان للدول الصغرى أغلبية الأصوات فقد أصبحت آرائها قيمة كبيرة في القرارات النهائية ، وأخذ شأنها يزداد باضطراد . والحقيقة أن نظام العصبة ليس وسيلة للإرغام ، بل طريقة للتعبير عن رأى العالم وإظهار قوته ، وقاما تجرؤ دولة على أن تتحدى هذا الرأى إذا ما ظهر واستبان .

والهيئة الثالثة والأخيرة من هيئات العصبة هي سكرتاريتها الداعة القديرة ، وموطنها جنيف وأعضاؤها من أكبر المشترعين في العالم وأقدرهم . ويكفى علمهم الغزير وتجاربهم المنظمة لأن تجعل لهذه الهيئة في حوادث العالم أثراً فعالاً متزايداً على مر الأيام . ولا شك في أن عمل هذه الفئة من الموظفين الدوليين كان العامل الأكبر في رفع شأن العصبة في العشر السنين الأولى من حياتها . وسنبحث في أحد الفصول التالية كيف كان لهذه البداية

الطبيبة الفضل في توجيه نظر الناس وجهة دولية .
وقد عهد إلى العصبة حسب ميثاقها الأصلي بست
وظائف رئيسية : أولاها وأهمها تأييد السلام العام ،
وتحكيم العقل في حسم المنازعات الدولية بدلا من
تحكيم الحرب الوحشية ؛ وتعهدت كل دولة منضمة إلى
العصبة أن تتبع الوسائل التي يحددها ميثاقها أو تضعها
العصبة بنفسها فيما بعد . وقسم الميثاق المنازعات الدولية
قسمين رئيسيين ، أولهما المنازعات التي يمكن الفصل فيها
بأحكام قانونية أيا كان نوعها ، وثانيهما المنازعات التي
لا يمكن تسويتها بهذه الوسيلة لأنها تمس المصالح
الأساسية للدول المتنازعة أو تمس شرفها . فأما القسم
الأول من المنازعات فلا بد من الفصل فيه بوسيلة من
وسائل التحكيم يتفق عليها ، أو إحالته على محكمة قانونية
تقبلها الدولتان المتنازعتان . ولذلك نص في الميثاق على
أن أول واجبات العصبة أن تنشئ محكمة عدل دولية
ترضى بها كل الأمم . أما المشا كل الصعبة التي تمس

« الشرف أو المصالح الأساسية » فقد رؤى أن لا بد فيها من اتباع طرق المصالحة والتوفيق الدبلوماسية ؛ وعهد إلى مجلس العصبة بهذه المهمة ، وتعهدت كل دولة من الدول المنضمة إليها أن تحيل كل نزاع من هذا القبيل إلى المجلس ، وأن لا تشرع في أى عمل حربي إلا بعد أن يصدر المجلس قراره في النزاع . فاذا نكثت إحدى الدول بعهدتها استلزم ذلك أعمالاً تأديبية يقوم بها سائر أعضاء العصبة . وأقل ما تؤدى إليه هذه الطريقة أن يؤجل نشوب الحرب بضعة شهور ؛ وقل أن تستعر حرب إذا أمكن تأجيلها هذه المدة . على أنه قد ترك في هذه المواد ثغرة تنفذ منها الدولة التي تريد الحرب ولا تدعن لحكم المجلس ؛ أى أن الحرب لم تحرم بتاتا .

والواجب الثانى من واجبات العصبة المهمة هو الوصول بالتدريج إلى نزع سلاح الدول المنضمة إليها ، لأن المشرّوض أن وجود العصبة في حد ذاته ضمان لسلامة هذه الدول . وقد نصت شروط الصلح على نزع سلاح

كل الدول المغلوبة وألزمته بتخفيض مواردها الحربية إلى الحد الأدنى الذى يكفى لحفظ النظام فى داخلها . وقد صلب هذا الشرط تعهد رسمى خطير ، بأن نزع سلاح الدول المغلوبة سيتبعه نزع سلاح الدول الغالبة ، وعهد إلى العصبة بتنفيذ ذلك التعهد .

أما الواجب الثالث فهو واجب خطير جديد فى نوعه . فقد جعلت الدول مسئولة بعض المسئولية أمام العصبة عما تعقده من معاهدات دولية . وذلك أن الدول المنضمة إلى العصبة قد تعهدت أن تودع فى سكرتاريتها كل ما تبرمه من معاهدات مع غيرها من الدول ، واعترفت بأن كل معاهدة لا تودع نصوصها هى معاهدة باطلة ، وأن كل شرط فى معاهدة لا يتفق مع نصوص ميثاق العصبة شرط باطل أيضاً . وهذا الضمان كفيل بمنع الاتفاقات السرية بين الدول رغم ما فيه من نقص ووهن ، ورغم أنه لا يشمل الاتفاقات التى لا تدرج فى معاهدات رسمية . وزيادة على ذلك فإن ميثاق العصبة يجعل من

الممكن إعادة النظر في المعاهدات التي لا ترضى عنها ؛
وذلك لأن المادة التاسعة عشرة من هذا الميثاق تخول
الجمعية العمومية الحق في أن تشير على أية دولة من أعضائها
بأن تعيد النظر في أية معاهدة أصبحت غير صالحة
للتطبيق ، وفي أن تعالج بنفسها الظروف التي تهدد
السلام . وليس للعصبة أن تلزم أعضائها بهذا العمل ،
ولكن ما من دولة تستطيع أن تصم أذنها عن سماع
نصيحة تسديها إليها الجمعية العمومية للدول بأجمعها .

والواجب الرابع من واجبات العصبة هو حماية
حقوق الأقليات الجنسية والدينية في الدول التي فرضت
عليها معاهدات الأقليات وقت أن وضعت شروط الصلح .
وقد نصت هذه المعاهدات على أن الحقوق الهامة التي
ضمنتها للأقليات تعد من القوانين الأساسية غير القابلة
للتعديل ، وضمنت العصبة تنفيذها . وهذا الضمان كفيل
بمنع الظلم عن هذه الأقليات ، لاسيما بعد أن نص صراحة
على أن لكل عضو من أعضاء العصبة أن يلفت نظرها

إلى أى اعتداء على هذه الحقوق يرتكبه أى عضو آخر .
فإذا وقع ظلم على المجر فى رومانيا مثلاً كان لدولة المجر
أن تلفت نظر العصبة إلى هذا الظلم لكي تنظر فى أمره .
والواجب الخامس من واجبات العصبة واجب
جديد وكبير الأهمية ؛ ومضمونه أن على الدول أن تحسن
معاملة الشعوب المتأخرة الخاضعة لحكمها . وذلك أن
معاهدات الصلح قد قررت أن تدير الدول المنتصرة
ما استولت عليه من الأراضى (فى آسيا وإفريقية والمحيط
الهادى) التى كانت تابعة للدول المغلوبة (ألمانيا وتركيا)
وذلك بطريق الانتداب عن العصبة (المادة ٢٢) . وقد
أوجبت عليها هذه المعاهدات أن تراعى فى إدارتها أن
« رفاهية هذه الشعوب المتأخرة ورقبها أمانة مقدسة فى
عنق المدنية » ، ونصت على أن من واجبات العصبة أن
تطلب إلى الدول المنتدبة أن توافيها بتقارير عن
الطريقة التى تنفذ بها عهدها ، وأن تبحث العصبة الأمر
بنفسها إذا دعت الحال ، وأن تقرر أحياناً متى أصبح

الانتداب غير ضرورى ، ومتى أصبح الشعب الذى تحت الانتداب قادراً على إدارة شؤونه بنفسه . وإن الاعتقاد بأن الشعوب المتأخرة هى فى كنف العالم المتمدين وتحت وصايته ، مبدأ جديد له خطره وقيمته ، ومن شأنه أن يؤثر فى السياسة التى تسير عليها الدول فى معاملتها الشعوب المتأخرة ، وإن كان قد قصر تطبيقه على البلاد التى انتقلت إلى الأمم الغالبة بعد الحرب .

وأخيراً عهد إلى العصبة بعدة واجبات دولية مختلفة الأنواع ، منها وضع شروط عادلة لمعاملة العمال (بواسطة مكتب العمل الدولى) ، وحماية السكان الوطنيين (فى المستعمرات) ، ومراقبة النخاسة فى النساء والأطفال ، وتجارة الأفيون ، والإشراف على تجارة الأسلحة ، والمحافظة على حرية النقل ، ومكافحة الأوبئة . ووضعت تحت إشراف العصبة كل المكاتب الدولية القائمة من قبل بمقتضى معاهدات عامة . وكان وضع هذه الشروط إيذاناً بأن التعاون الدولى سوف يتسع نطاقه وتتعدد

نواحيه . وليس يبيد أن يكون ذلك التعاون العملي
الإنشائي أقوى أثراً في ربط الأمم بعضها ببعض وتقليل
خطر الحرب من كل ما يبذل من الجهد لإقناع الدول
ببزع سلاحها ، والاعتماد في سلامتها على الضمان المتبادل
بينها . وكان يرجى أن تحقق السنوات الأولى من حياة
العصبة هذا الأمل .

وسنبحث في فصل آخر إلى أي حد حققت السنوات
الأولى من حياة العصبة ما كان يرجى منها من أخوة
دولية ، هي التي أوحى بوضع هذه المواد في ميثاقها .
وحسبنا في هذا المقام أن نقول إن إنشاء إدارة تعبر عن
رأى العالم ، وتظاهرها كل الدول المتمدينة تقريباً ، هو
من غير شك عمل عظيم نبيل يبدأ به عهد جديد في
تاريخ الإنسانية . ولقد يكون في التسوية التي أعقبت
الحرب عيوب من نواح أخرى ؛ ولكن مهما كانت
هذه العيوب ، فإن احتمال التسوية على هذه الآمال ،
وإبرازها في صورة نظم محددة قائمة ، ليجعلها تسوية
جديرة بالاحترام .

٢ — الناهية التاريخية في التسوية

كان الجنرال اسمطس (Smuts) أحد الأعضاء البارزين في مؤتمر الصلح وإن لم يرض عن بعض نتائجه . وقد قال في وصف أعمال المؤتمر بعد انتهائه إنه قام بعملين جليلين عظيمي الأثر في العالم ، أولهما تحطيم العسكرية البروسية والثاني إنشاء عصبة الأمم .

وقد لاح للناس عند ما تم وضع التسوية أن أول هذين العملين أهمهما . ذلك بأن الدول المتحالفة كانت وقتئذ حديثة عهد بالنجاة من خطر الهزيمة الساحقة على يد العسكرية الألمانية الرهيبة الكاملة العدة ، فلا غرابة إذا بدا للناس أن تحطيم هذه الآلة الحربية هو أول ما تدعو إليه الحاجة . وفوق هذا فإن الرأي العام في جميع بلاد الحلفاء كان بالإجماع تقريباً يلتقي تبعة نشوب الحرب وفضائعتها على عاتق ألمانيا . ولذلك قررت المادة ٢٣١ من معاهدة فرساي مسؤولية ألمانيا عن الحرب تقريراً

صريحاً ، واضطرت ألمانيا أن تعترف بهذا القرار وتوقعه .
وليس ثمة شك في أن ألمانيا كان في مقدورها أن تمنع
الحرب لو أرادت ، وأنها قد أعدت لها من القوة ما لم تعده
دولة أخرى ؛ ولكن من الحق أيضاً أن العوامل التي
حللناها في الفصل السابق قد خلقت من الظروف
ما جعل اشتعال الحرب أصراً محتملاً جداً . غير أن الذين
وضعوا التسوية لم يكونوا قد أوتوا من بعد النظر
ما يستطيعون معه أن يروا الأمور على حقيقتها ، وذلك
لأنهم كانوا حديثي العهد بالنجاة من هذه المحنة المروعة .
وقد ترتبت على تقرير مسئولية ألمانيا عن الحرب
كل الشروط التأديبية التي اشتملت عليها معاهدة فرساي ،
والتي لم تضارعها في القسوة شروط أية معاهدة أخرى
قبلها . وأقرب مثل لها شروط التسوية التي أعقبت
حروب الثورة و نابليون ، وهي الحروب التي دامت
ثلاثاً وعشرين سنة ؛ ولكن العقوبات التي وقعت على
فرنسا وقتئذ كانت من الاعتدال بحيث استطاعت تلك

الدولة أن تؤدي ما فرض عليها من العقوبات ، وتتخلص من جيوش الاحتلال ومن كل القيود التي قيد بها استقلالها ، وأن تقبل مرة أخرى في حظيرة « الأسرة الأوربية » . أما العقوبات التي وقعت على ألمانيا في عام ١٩١٩ ، فقد بلغت من العسف وطول الأجل ما جعلها السبب الأكبر في تأخير عودة أوروبا إلى السلم الحق .

اقتطعت من ألمانيا أراض واسعة سيأتي ذكرها بعد . وربما كان من المستطاع تبرير هذا العمل بأنه منطبق على مبدأ القومية الذي نظمت على أساسه أوروبا وقتئذ ؛ ولكن ألمانيا قد وقعت عليها ثلاث عقوبات أخرى خطيرة .

(١) حاول الحلفاء أن يقتصوا من الذين أشعلوا نار الحرب في زعمهم ؛ « فاتهمت » الدول المنتصرة في المادة ٢٢٧ « علنا ولیم هو هنزلرن الثاني إمبراطور ألمانيا السابق . بارتكاب جريمة كبرى ضد الأخلاق الدولية و قدسية المعاهدات » ، وعرضت أن تحاكمه أمام محكمة عليا

مكونة من خمسة قضاة . ولكن لحسن الحظ لم ينفذ هذا الاقتراح لأن الهولنديين الذين التجأ إليهم القيصر السابق أبوا أن يسلموه إلى أعدائه . وكان في النية أيضاً أن يحاكم أمام محاكم عسكرية من الحلفاء عدد من « مجرمي الحرب » أى من الضباط الألمان الذين خالفوا قوانينها . ولكن ذلك العزم أيضاً لم ينفذ وإن كان قد عرض على المحاكم الألمانية عدد قليل من القضايا الهامة . أما أشد العقوبات وأقساها فهي التعويضات . فقد ألقيت على ألمانيا تبعة كل ما سببته الحرب من خسائر وأضرار ، ولم يكن هناك حد لما يطلب إليها إلا ما استطاع انتزاعه منها . فرض عليها أن تقدم للحلفاء عيناً ومن غير ثمن كثيرآ من البضائع ، كما طلب إليها أن تسلم كل أسطولها التجارى تقريباً ومقادير لا حصر لها من الفحم والماشية والآلات وغيرها . وأعطيت فرنسا حق استغلال مناجم وادى السار الغنية تعويضاً لها عما لحق مناجمها من العطب . وجعلت لهذا الإقليم إدارة خاصة خاضعة لعصبة الأمم .

وفوق هذا كله فقد حملت ألمانيا ديوناً باهظة غير محدودة تدفعها تعويضاً للحلفاء، وأنشئت منهم لجنة للتعويضات لتضمن قيام ألمانيا بأداء أقصى ما يمكن أدائه . ومن حسن الحظ أن المعاهدة لم تحدد مقدار التعويضات وإن كان قد ترتب على ذلك أن أهم ما شغل الدول في العشر السنين التالية هو المؤتمرات المتعاقبة ، التي خفضت بالتدريج تلك المبالغ الباهظة المستحيلة الأداء . ولكن على الرغم من هذا التخفيض فإن ألمانيا ستظل مثقلة بأعباء التعويضات الباهظة ستين سنة أخرى . وليست بنا حاجة إلى أن نبحث هنا تلك التداير الغربية ، التي ظلت مشاراً للقلق والاضطراب سنين عدة ، والتي أخرت عودة أوروبا إلى حالتها التجارية والمالية المألوفة ، فقد وفي هذا الموضوع بحثاً الأستاذ بولي (Bowley) في كتابه المسمى « بعض النتائج الاقتصادية للحرب »^(١) . وهو أحد أجزاء هذه السلسلة ، كما بحث أيضاً المسألة الثانية المعقدة

Some Economic Consequences of the War. (١)

والشديدة الاتصال بمسألة التعويضات ، وهى ديون
الحلفاء بعضهم لبعض . وهاتان المسألتان — التعويضات
والديون — هما سبب اضطراب التجارة الأوربية ،
ومنشأ كثير مما أعقب الحرب من بؤس وشقاء .

(٣) وأخيراً فرضت على ألمانيا شروط عسكرية
غاية فى القسوة ، ترمى إلى سحق العسكرية الألمانية الهائلة
سحقاً لا قيام لها بعده . من ذلك أن جنود الحلفاء احتلت
كل البلاد الألمانية الواقعة فى غرب نهر الرين ، كما احتلت
ثلاثة « رءوس جسور » فى شرقه مدة خمسة عشر عاماً
على الأكثر ، لضمان تنفيذ شروط المعاهدة ؛ واشترط بعد
أن تنجلى قوات الحلفاء عن هذا الإقليم ، أن يبقى هو وما
يجاوره من الأراضى شرقاً إلى مسافة خمسين كيلو متراً
منزوع السلاح على الدوام ، أى مجرداً من القلاع خالياً
من الجنود ومن كل وسائل الدفاع . ثم أرغمت ألمانيا على
أن تلغى نظام الخدمة العسكرية الإلزامية ، الذى مكنها
من أن تعد كل رجالها للحرب ، وحرمت عليها أن تزيد
(٧ — نتائج)

جيشها على مائة ألف رجل . ثم فرض عليها أن تدصر أو
تسلم للحلفاء كل ما لديها من مدافع وبنادق وذخائر
حرية ، إلا ما تحتاجه هذه القوة الصغيرة . وعينت لجنة
خاصة ذات سلطات واسعة لتشرف على تنفيذ هذه
الشروط . وقضت المعاهدة بأن يسلم إلى الحلفاء كل
الأسطول الألماني العظيم تقريباً ؛ لكن الألمان أنفسهم
أغرقوا أقوى جزء منه في « اسكايا فلو » (Scapa
Flow) بعد أن أسلم للحلفاء . وقيدت قوة ألمانيا البحرية
في المستقبل بقيود شديدة ، ولم يسمح لها ببناء غواصات ،
وحرّم عليها أن تحتفظ بقوات جوية عسكرية أو بحرية ،
وأرغمت على أن تسلم كل ما لديها من طائرات إلى الحلفاء .
هذه الشروط الشديدة الساحقة حرمت ألمانيا كل
وسائل الدفاع ، وجعلتها عزلاء بين دول احتفظت بجميع
ما كان لها من قوة قبل الحرب . لكن إذلال أمة عظيمة
هذا الإذلال كله لا يمكن أن يدوم ، وليس له ما يبرره
إلا أن يكون نزع سلاح ألمانيا مقدمة لنزع سلاح غيرها

من الأمم باختيارهن . وقد أشير إلى هذا بالفعل في ديباجة الشروط العسكرية ، التي طلب فيها إلى ألمانيا أن تنفذ ما فرض عليها من الشروط « لكي تجعل من الممكن الشروع في نزع سلاح الدول عامة » وتعهد كلنصو رئيس المؤتمر تعهداً صريحاً أن ينفذ هذا الوعد . ولكن أحداً لم يحاول النص على ضرورة نزع سلاح الدول عامة في معاهدات الصلح ، وإن كان المستر لويد جورج قد ألح في طلب ذلك . وحتى الدول الحديثة التي خلقتها المعاهدات لم يفرض عليها أن تحدد سلاحها ، مع أن هذا كان أمراً معقولاً في ذلك الوقت . وكل الذي حصل هو تحديد سلاح ألمانيا وسلاح الدول الأخرى المغلوبة ، وعهد إلى عصبة الأمم بواجب الإشراف على تنفيذ العهود التي قضت عليها المعاهدات ، ولا تزال العصبة حتى هذه الساعة تجاهد عبثاً في سبيل تنفيذها .

٤ — خريطة أوروبا الجبرية

يلد لنا أن ننتقل من الكلام على الشروط التأديبية

في المعاهدة — وهى الشروط التى لابد أن تكون لحسن
الحظ موقوتة قصيرة الأجل — إلى الكلام على التعديلات
السياسية الكبرى التى يحتمل أن تكون أبقي من
الأولى وأدوم .

لقد كان على الدول التى تولت وضع التسوية أن
ترسم خريطة جديدة لجزء كبير من أوروبا ، لأن ألمانيا
وتركيا قد ذهبت ريجهما ، والإمبراطورية النمساوية قد
تضعضت أركانها ، والدولة الروسية قد انفصلت عنها
ولاياتها الغربية ، ولبثت تنتظر أن يوضع لها نظام حكم
جديد . ولذلك كانت التغيرات التى حدثت وقتئذ أعظم
من كل ما تم فى أية معاهدة أخرى فى التاريخ الحديث ،
لا نستثنى من هذا التعميم ما أحدثته حروب نابليون من
تعديلات سياسية واسعة النطاق لكنها قصيرة الأجل .
واتخذت الدول رائدها فى رسم الخريطة الجديدة مبدأ
القومية ، وحاولت محاولة شريفة أن تجعل حدود الدول
منطبقة على حدود الأمم ؛ فتم ذلك التطور الذى كان فى

خلال القرون السبعة الأخيرة يعمل بالتدريج ومن غير قصد واضح على تشكيل خريطة أوروبا السياسية على أسس قومية . واتخذت اللغة في معظم الأحيان أساساً للقومية ، وإن كان التاريخ قد دل في أحوال كثيرة على أن وحدة اللغة لا تقوم دليلاً على وحدة الشعور الذي هو أساس القومية . على أن هذا المبدأ لم يتبع في كل الأحوال .

ففي شرق أوروبا بقاع واسعة تختلط فيها اللغات اختلاطاً شديداً يظهر لكل من يطلع على خريطة للغات . وقد بلغ من اختلاطها أن احتاطت الدول احتياطاً خاصاً لحماية الأقليات في هذه البقاع ، فوضعت لذلك عدة معاهدات ضمنت تنفيذها عصبة الأمم . وكانت القرارات الخاصة بذلك الجزء من أوروبا بصفة عامة مجحفة بدول الأعداء السابقين . فقد عينت الحدود بين ألمانيا وپولندا بحيث تركت تحت حكم الدولة الأخيرة مليونان ونصف مليون من الألمان ، وفصلت ولاية بروسيا الشرقية

الألمانية عن بقية ألمانيا وأحيطت من كل نواحيها بأراضي بولندية ، وأخضع ثلث أهل المجر لحكم رومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، وأصبح النمساويون الألمان محصورين في حدود ضيقة ، ولا تفي بلادهم بحاجة عاصمتهم الكبيرة مدينة فيينا . ومع ذلك فقد حرم عليهم بتاتاً أن ينضموا إلى جيرانهم الألمان لكيلا تقوى ألمانيا باتحادهم معها ، وإن كان انضمام الشعبين يطابق مبدأ القومية . وكذلك أخضع عدد كبير منهم في إقليم الترننت (Trent) إلى حكم إيطاليا ليقوى مركزها في الشمال ، ولم توضع حماية هؤلاء الرعايا الإيطاليين الجدد معاهدة أقليات ، لأن إيطاليا دولة كبرى ، مع أن الحوادث قد دلت على أنه ليس في أوروبا كلها طائفة هي أخوج منهم إلى هذه الحماية .

كذلك أغفل مبدأ القومية القائم على أساس اللغة في حالة الألزاس واللورين . فقد أعيدت هاتان الولايتان إلى فرنسا بحجة قوية هي أن عواطفهما فرنسية وإن

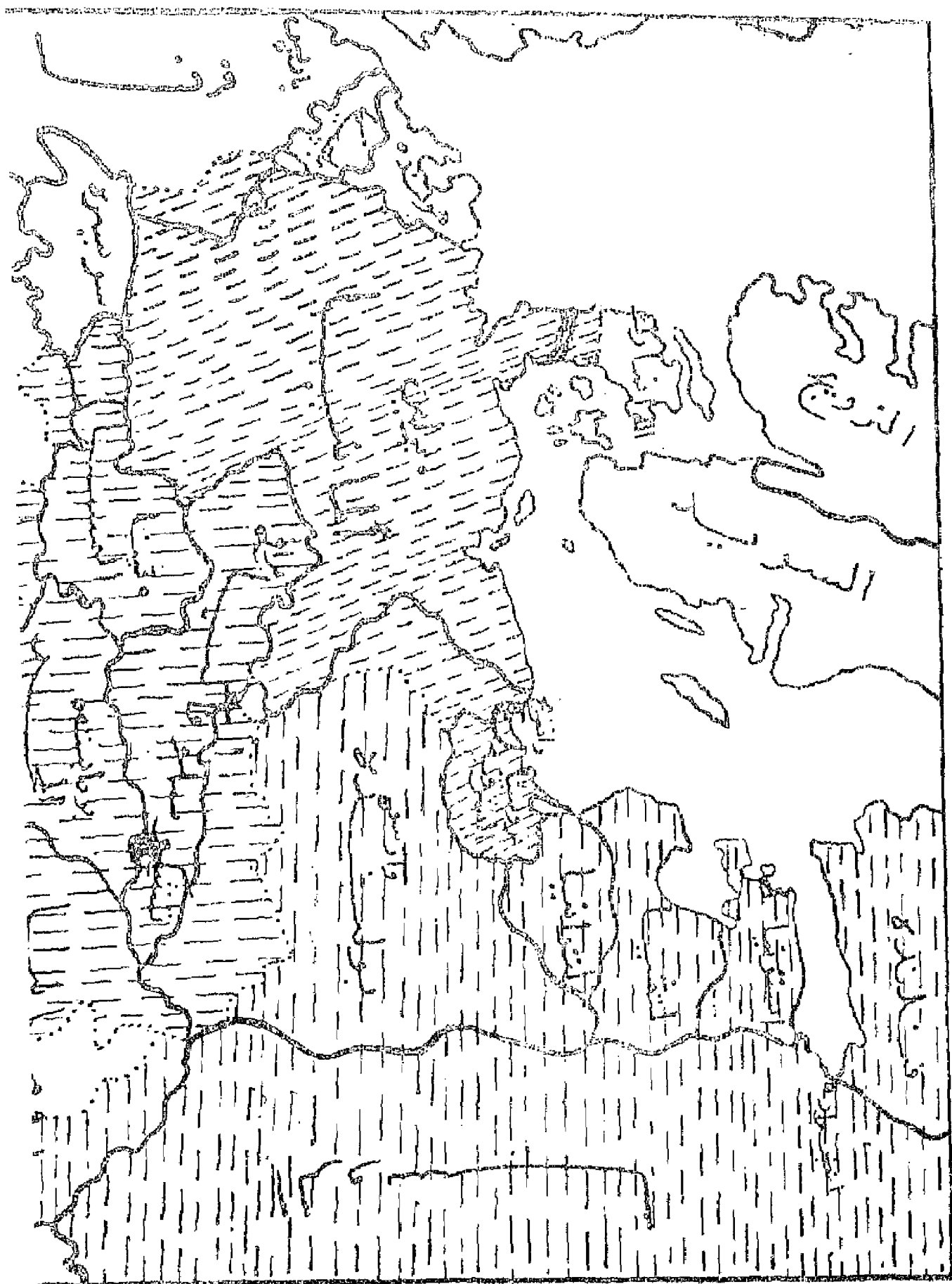
كانت اللغة السائدة فيهما هي الألمانية . وكان ذلك اعترافاً
بأن اللغة وحدها ليست أساساً كافياً للقومية .

ومدت حدود بولندا إلى ما وراء البلاد التي يتكلم
أهلها اللغة البولندية ؛ وكانت حجة واضحة التسوية أن
هذه الأراضي الزائدة كانت جزءاً من بولندا القديمة قبل
تقسيمها في القرن الثامن عشر . لكن الرغبة في تقوية
بولندا لتكون حصناً يقيهم شر ألمانيا من جهة وروسيا
من جهة أخرى ، قد يكون لها أثر في هذا القرار . ومهما
يكن سببه فقد سويت حدود بولندا من الشرق بنزول
الروسيا عن بعض أملاكها ، واكتفت معاهدة الصلح
بتحديد التخوم الغربية .

وأخذت آراء السكان لتقرير مصيرهم في حالات
قليلة ، منها إقليم شلزويفج الذي يتكلم أهلها اللغة الدنمركية ،
وفي الجزء الجنوبي من بروسيا الشرقية وجزء من بروسيا
الغربية ؛ وفي سيليزيا الجنوبية وإقليم تشن (Teschen)
الصغير . وكانت نتيجة الاستفتاء في شلزويفج أن قسمت

المقاطعة التي هي موضوع النزاع تقسماً معقولاً بين الدنمركية
وألمانيا . أما في بروسيا الشرقية فكانت الأغلبية الساحقة
في جانب ألمانيا ؛ وأجرى الاستفتاء في سيليزيا الجنوبية
عام ١٩٢٠ تحت إشراف عصبة الأمم ، فكانت النتيجة أن
قسم بين بولندا وألمانيا إقليم غنى بالفحم ، يكون من
الوجهة الاقتصادية وحدة متماسكة ، وإن اختلفت لغة
أهله ، ولذلك وضعت قيود شديدة لمنع اضطراب
الإنتاج في هذا الإقليم .

وكانت نتيجة هذه التغييرات كلها أن اختلفت
وحدات سياسية قديمة من خريطة أوروبا ، أو بقيت
بصورة مصغرة ، وأن ظهرت في عالم الوجود وحدات
جديدة تضطلع بدورها على مسرح السياسة في المستقبل .
خسرت ألمانيا بذلك كثيراً من بلادها في الشرق
والغرب ؛ ففي الغرب خسرت إقليمي الألزاس واللورين
الغنيين ، وإقليمَي يوبيين وملميدي (Eupen & Malmedy)
الصغيرين اللذين ضما إلى بلجيكا ، وجزءاً من شلزويج ضم



إلى الدنمركة ؛ وفقدت في الشرق إقليم بروسيا الغربية
الواسع الرقعة الخصب التربة ؛ وسلخت منها بوزن
(Posen) وجزء من سيليزيا . لكن ألمانيا رغم ذلك
بقيت أمة يزيد عددها على ستين مليوناً من الأنفس .
أى أكثر دول أوروبا سكاناً إذا استثنينا روسيا ،
وأعظمها كلها نشاطاً وقوة بلا استثناء ؛ ولا يمكن أن
تبقى هذه الأمة إلى الأبد ذليلة مهينة الجناح .

وأما إمبراطورية النمسا والمجر ، التي ظلت دولة من
دول أوروبا العظمى منذ القرن السادس عشر ، فقد محيت
من خريطة أوروبا من حيث هي وحدة سياسية ،
وأصبحت النمسا والمجر كلتاهما دولة صغرى داخلية لا منفذ
لها على البحر ، وفي الدرجة الثالثة من الأهمية ، تحيط بها
دول أكبر منها تحقد عليها وتسيطر على الجزء الأكبر
من بلاد الإمبراطورية القديمة . وفصلت الأقاليم الغنية
المحيطة بشينا وبودابست عن هاتين العاصمتين العظيمتين
اللتين كانتا مركزيهما المالى والتجارى ، فأصبحتا بعد
هذا الانفصال مهددتين بالخراب .

وأخرجت الإمبراطورية التركية من أوروبا أو
كادت ، إذ لم يبق لها إلا إقليم صغير خلف الآستانة وشبه
جزيرة غلبولي ؛ وذلك بعد أن بقيت هذه الإمبراطورية
في أوروبا خمسة قرون ، كانت تعد فيها من كبريات الدول .
ولو استطاع الذين وضعوا شروط الصلح أن ينالوا
بغيتهم ، لأخرجوا تركيا من أوروبا بقضها وقضيضها ،
ولجعلوها دولة أسيوية صغرى . ولقد كان من شروط
معاهدة سيفر التي قضى عليها في مهدها أن توضع الآستانة
والمضيقان تحت إشراف عصبة الأمم ، وهو تدبير
مرغوب كل الرغبة . لكن الأتراك نهضوا نهضة
جديدة ، واستردوا قوتهم الحربية في عامي ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ،
وقضوا على ما كان يراد بهم . وتركت معاهدة لوزان
الآستانة والمضيقين تحت سيادتهم ، بشرط أن تجرد
المنطقة من السلاح وأن تضمن سلامتها عصبة الأمم .
وخسرت تركيا أيضاً معظم أملاكها في آسيا ، وسنتكلم
عليها عند الكلام على التغييرات التي حدثت في خارج

أوروبا في موضع آخر من الكتاب .

وفقدت روسيا كل ما كسبته في أوروبا من أيام
بطرس الأكبر ، وحال بينها وبين البحر البلطى خروج
ولايات هذا البحر وفنلندا من يدها ؛ ولم يبق لها اتصال
بالبحار الأوربية إلا بالبحر الأسود الذى يكاد يكون
بحراً داخلياً مغلقاً . وكذلك أصبح اتصالها بأوروبا الغربية
متعذراً بعد انفصال پولندا عنها ، وأصبحت في أعين
الدول الأوربية دولة منبوذة طريفة . وتكون من فنلندة
(Finland) والدول البلطية الجديدة وپولندا ورومانيا
سلسلة متصلة الحلقات تفصلها عن الحضارة الغربية . وكل
هذه الدول تنظر إلى روسيا نظر الخوف والرعب .

وأقيمت على أنقاض هذه الإمبراطوريات المتهدمة عدة
دول جديدة وضمت بعض بلادها إلى دول قديمة ، فاتسعت
رقعتها وزاد عاصرها وعلت كلمتها في الشؤون الدولية .

وكان أهم الدول الجديدة پولندا وتشكوسلوفاكيا
(بوهيميا) ، وقد استمدت هاتان الدولتان قوتها من

تقاليد قومية تليدة ، فصارت بولندا لا تنقص كثيراً عن أقوى الدول الأوربية من حيث المساحة وعدد السكان ، وإن لم تضارعها في مقدرتها الاقتصادية . بلغت مساحتها ٣٨٠,٠٠٠ كيلو متر مربع (أى أكبر من مساحة إيطاليا) . وبلغ عدد سكانها ٢٩ مليوناً من الأتقس . أما تشكوسلوفاكيا ، التى تبلغ مساحتها ١٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع والتى يبلغ سكانها ثلاثة عشر مليوناً ونصف مليون ، فكانت من أرقى الدول الصناعية ؛ وبقية الدول الجديدة هى فنلندا واستونيا ولتوانيا وكلها أقل شأنًا من الدولتين الأوليين .

ومن أعظم الدول التى علا شأنها بعد الحرب رومانيا ويوغوسلافيا (Jugo-Slavia) ، اللتان كانتا من قبل دولتين صغيرتين متأخرتين من دول البلقان ؛ لكن رومانيا بعد الحرب بلغت مساحتها ٣٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع تقريباً (أى أكبر من مساحة بريطانيا العظمى) ، وبلغ سكانها سبعة عشر مليوناً ونصف مليون . وتكونت

يوغوسلافيا) أو مملكة الصرب والكروات والسلوفين كما هو اسمها الرسمي الصحيح) من بلاد الصقالبة (Slavonic) الجنوبية التي كانت تابعة للإمبراطورية النمساوية ، ومن مملكة الصرب الصغيرة ؛ فصارت مساحتها ٢٥٠,٠٠٠ كيلومتر مربع (أى أكبر من مساحة بريطانيا العظمى) ، وبلغ سكانها اثني عشر مليوناً ونصف مليون . وأخذت معظم البلاد التي ضمت إلى هاتين الدولتين الجديدتين ، والتي زادت رقتهما زيادة فجائية عظيمة ، من إمبراطورية النمسا والمجر ، وهى أعظم ثروة وأرقى مدنية من بلاد الدولتين الأصلية ، فكان هذا منشأ متاعب خطيرة لهما . ولذلك لم يكن من العيب أن تفرض على كلتا الدولتين معاهدة لحماية الأقليات . وكانت اليونان ثالثة الدول التي علا شأنها بعد الحرب فقد ضمت إليها بلاد واسعة أهمها جزائر بحر إيجه الشرقى الجميلة . وزاد سكانها زيادة كبرى حينما انتقل إليها آلاف من الإغريق اللاجئين من بلاد تركيا ، فأصبحت مساحتها ١٢٧,٠٠٠

كيلومتر مربع وزاد سكانها إلى ستة ملايين ونصف مليون .
تلك هي خريطة أوروبا الجديدة بوجه عام . فماذا
كان أثرها ؟ أول ما نذكره أنها تمثل انتصار مبدأ القومية
انتصاراً نهائياً ؛ فقد أصبحت جميع الدول الأوروبية دولاً
قومية . وقد دل التاريخ على أن حدود الدول القومية هي
أثبت الحدود وأدومها ، ولذلك يحق لنا أن نأمل أن سبباً
من أهم أسباب القلق والاضطراب في أوروبا قد
قضى عليه ، بصرف النظر عما ارتكب من أغلاط
ومظالم صغرى .

لكن انتصار مبدأ القومية على هذا النحو قد خرج
عن حد الاعتدال ، فقد تركت له السيطرة الكاملة على
جميع الشؤون الاقتصادية والحرية ، وعدم من البديهيات
أن لكل دولة ذات سيادة الحرية المطلقة في تقدير
رسومها الجمركية ؛ وأرادت الدول الجديدة أن تحقق ذلك
الغرض الخداع وهو الاكتفاء بالنفس ، فأخذت تعمل
للوصول إليه بإقامة الحواجز الجمركية العالية . ولما كانت

الحدود السياسية الجديدة قد قطعت المسالك التجارية القديمة ، فإن هذه الحواجز ضاعفت العقبات القائمة في سبيل التجارة الدولية حينما كانت في أشد الحاجة إلى الانتعاش ، وأخذت هذه الحواجز تزداد وتشتد عما كانت عليه قبل الحرب ، حتى جعلت انتعاش أوروبا وخروجها من الاضطراب الاقتصادي الذي سببته الحرب بطيئاً جداً .

أما من الوجهة الحربية فإن الآثار التي ترتبت على انتصار مبدأ القومية انتصاراً كاملاً كانت أكثر وبالا من الآثار الاقتصادية ؛ ذلك بأن أحداً لم يفكر حتى في تحديد قوات الدول الجديدة ، في الوقت الذي أرغمت فيه الدول المغلوبة على تخفيض قواتها إلى أقصى حد ، وعلى إلغاء نظام التجنيد الإجباري . ولذلك قررت الدول الجديدة نظام التجنيد الإجباري ، وأنشأت لها جيوشاً جرارة في الوقت الذي خفض فيه الجيش الألماني ، وبقيت جيوش الدول الأخرى بعد الحرب كما كانت

قبلها ، أى كما كانت حينما بلغت المنافسة فى التسليح غايتها .
وبذلك أصبح واجب نزع السلاح الذى ألقى على عاتق
عصبة الأمم أشق مما كان يجب أن يكون .
ومن أكبر دواعى القلق ما كان يبدو من رغبة
الدول فى العودة إلى ذلك النظام الفاسد القديم نظام
التحالف . ذلك بأن الحرب قد خلفت وراءها كثيراً
من المخاوف والأحقاد ، فلم تكن الأمم حينئذ مستعدة
لأن تعهد بسلامتها إلى عصبة الأمم ، لأنها كانت تخشى
أن يعمد أعداؤها المنهزمون إلى الانتقام لأنفسهم ؛
ولذلك عادت إلى الأساليب الخطرة القديمة أساليب
الأحلاف الدفاعية . كانت فرنسا تساورها المخاوف من
انتقام ألمانيا (كما كانت ألمانيا تخشى انتقام فرنسا بعد
عام ١٨٧٠) ؛ ولذلك أصرت على الاحتفاظ بجيش كبير
يمكنها من أن تضع فى ميدان القتال فى وقت قصير
مليونين من الجند كاملى العدة . ولم تكتف بذلك بل
أوثقت صلاتها ببولندا وتشيكوسلوفاكيا جارتى ألمانيا

من الشرق والجنوب ، وإن لم ترتبط معهما بحلف رسمي ،
وأعارتهما ضباطها ليساعدوهما على تنظيم جيوشهما .
وكذلك فعلت الدول « الوارثة » وهي التي ورثت معظم
أملاك الإمبراطورية النمساوية القديعة ، فانها خوفها من
انتعاش دولة المجر المحطمة كونت حلفاً دفاعياً قبل أن
يجف المداد الذي كتبت به معاهدات الصلح ، وسمى
هذا الحلف بالحلف الصغير ، وضم تشكوسلوفاكيا
ورومانيا ويوغوسلافيا . وفي هذا دليل كاف على أن
لواء السلم الحقيقي لم يتحقق على أوربا عند ما وقعت
معاهدات الصلح .

وكان من أهم النتائج التي أسفر عنها التقسيم الجديد
نتيجة لم يدرك كنهها حق الإدراك وقتئذ ؛ وهي أن هذا
التقسيم قد أحدث تغييراً كبيراً في التوازن الدولي بين
البلاد الأوربية ، وقلل كثيراً من تفوق الدول الكبرى .
لقد كان في أوربا قبل الحرب ست دول عظمى
يزيد سكان كل منها على ثلاثين مليوناً ، وهي بريطانيا
(٨ — نتائج)

العظمى ، وفرنسا ، وألمانيا ، والنمسا والمجر ، وإيطاليا ،
والروسيا ؛ أما غيرها من الدول فلم يكن يسكنها أكثر
من عشرة ملايين إلا أسبانيا التي يبلغ أهلها عشرين
مليوناً . وكان ثمة خمس دول سكانها بين خمسة ملايين
وعشرة ، وست دول بين مليون وخمسة ملايين ، وثلاث
سكانها أقل من مليون .

لكن هذه الحال قد تغيرت كل التغير بعد التقسيم
الجديد ؛ فنقص عدد الدول العظمى من ست إلى أربع
لأن دولة النمسا والمجر محيت من خريطة أوربا ، ولأن
الروسيا أخرجت نفسها ولو إلى حين من أسرة الدول
الأوربية . أما الدول الثانوية التي يتراوح تعداد سكانها
بين عشرة ملايين وثلاثين مليوناً ، فزادت من
واحدة إلى خمس ، وهي أسبانيا وپولندا ورومانيا
وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا . وزاد عدد الدول التي
يتراوح سكانها بين خمسة ملايين وعشرة من خمس إلى
ثمان ، والتي بين مليون وخمسة ملايين زادت من ست

إلى ثمان ، وبلغ عدد الدول المستقلة في أوروبا تسعاً وعشرين دولة بعد أن كانت اثنتين وعشرين ؛ ولم يعد هناك ذلك البون الشاسع بين كبار الدول وصغارها كما كانت الحال في القرن التاسع عشر . ومعنى هذا أن ما كان للدول العظمى في قديم الزمن من سيطرة وسلطان قد زال ؛ وكان تكوين العصبة في حد ذاته دليلاً على هذا الزوال . وأهم من ذلك أن معظم الدول المنظمة في خارج أوروبا من الصين إلى ييرو أيقنت أن مصيرها مرتبط بشؤون أوروبا ؛ ولذلك بدأت تضطلع بدورها في الشؤون العالمية ، بعد أن اشتركت في الحرب وفي مؤتمر الصلح . لم يكن في خارج أوروبا دول كبرى قبل الحرب إلا الولايات المتحدة واليابان ؛ أما بعدها فقد أخذت أكثر من عشرين دولة من غير دول أوروبا تطالب بحقوقها في أن يكون لها رأى في الشؤون الدولية . ومن هذه الدول اثنتان (الهند والصين) تفوقان كثيراً أعظم الدول الكبرى إذا عدنا أساس التفوق ذلك الأساس العرفي

السالف الذكر وهو تعداد السكان . لكن هاتين الدولتين لأسباب عدة لا يقام لهما وزن كبير في الشؤون الدولية . وثمة دولة أخرى غير أوربية (البرازيل) أصبحت في المقام الثاني بين الدول ، وتوسع أصبحت في المرتبة الثالثة ، وثمان في الرابعة ؛ أما سائر الدول فدويلات عديمة الأهمية .

وهذه الحقائق تنبئ بافتتاح عهد جديد في العلاقات الدولية يدل عليه إنشاء عصبة الأمم . لقد كانت هناك دكتاتورية أوربية تسيطر على الجزء الأكبر من العالم ، وتمثلها طائفة من الدول الكبرى ترتاب كل منها في نيات الأخرى . هذا النظام أخذ يحل محله بالتدريج نظام عالمي ليس لأوربا فيه ما كان لها من شأن في الأربعة القرون السابقة ، ولا بد فيه للدول العظمى في أوربا وخارجها أن توطن نفسها على الاشتراك والتشاور مع غيرها من الدول .

٥ — التغيرات التي حدثت في خارج أوربا

لقد سببت الحرب الكبرى أو عجلت حدوث

تغيرات هامة في خارج أوروبا ؛ لكن أهم هذه التغيرات حدث بالتدريج وبطريقة غير مباشرة ، ولم ينص عليه في معاهدات الصلح ؛ وهذه سنحاول بحثها في فصل آخر . أما هنا فسنبحث النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الصلح : أهم تلك النتائج أن ألمانيا انتزعت منها كل مستعمراتها واقتسمتها الدول المنتصرة ، وأن تركيا فقدت معظم أملاكها الأسيوية التي ظلت خاضعة لسلطانها منذ القرن السادس عشر ، وأن دولاً شبه قومية تحت حماية بريطانيا وفرنسا تكونت في الجنوب الغربي من آسيا .

وانتقلت هذه البلاد إلى الدول المنتصرة باتفاقها فيما بينها ، لكنه انتقال يختلف عما كان يحدث في الماضي عقب الفتوح والانتصارات . ذلك أن الدول الغالبة انتدبت لتدير هذه الأملاك الجديدة نيابة عن عصبة الأمم ، وقبلت إشراف العصبة على هذه الإدارة . وقُسمت الانتدابات ثلاثة أقسام مختلفة : أولها الانتداب الخاص بالبلاد التي يرجى أن تصبح دولاً مستقلة قائمة بنفسها على

مر الزمان ، وهذه هي البلاد التي سلخت من تركيا .
وثانيها الخصاص بالأقاليم التي يسكنها أقوام معظمهم
متأخرون في حاجة إلى الوصاية إلى أجل غير مسمى ،
ومثلها أقاليم إفريقية الاستوائية . والنوع الثالث هو
الخاص بالأقاليم التي يرجى أن تنضم في يوم من الأيام إلى
الدول المجاورة لها وأن تكون مساوية لها في المنزلة ،
ومثلها جنوب إفريقية الغربية الذي يحتمل أن يصبح في
آخر الأمر جزءاً من إفريقية الجنوبية المتحدة .

بهذه الطريقة قسمت المستعمرات الألمانية بين
فرنسا وبريطانيا العظمى والأملاك البريطانية المستقلة
واليابان ، على أن يراعى في حكمها هذه الأنواع من
الانتداب ؛ فاستولت فرنسا على المستعمرتين الواقعتين
في وسط أملاكها الإفريقية وهما مستعمرة الكمرون
(Câmeroon) الواسعة ، ومستعمرة توجولندا الصغيرة
(Togoland) بعد أن ضمت منهما أجزاء إلى مستعمرتي
نيجيريا (Nigeria) وساحل الذهب (Gold Coast)

البريطانيتين . واستولت بريطانيا على أهم مستعمرات
ألمانيا وهي بلاد تنجيقا (Tanganika) التي يمكن ضمها
إلى المستعمرات القديمة — كينيا (Kenia) وأوغنده
(Uganda) ونيسالند (Nyasaland) — ليتكون
منها كلها مستعمرة كبرى في شرق إفريقيا . وأعطيت
بليچيكا جزءاً صغيراً من تنجيقا لتعديل حدود أملاكها
الواسعة في بلاد الكنفو . وأعطيت أستراليا غانة الجديدة
(New Guinea) الألمانية وأرخبيل بسمارك (Bismarck) ،
وتمت الجزائر الألمانية في المحيط الهادى الجنوبى إلى
زيلنده الجديدة ، بعد أن نزلت لها بريطانيا عن معظم
جزائر هذا المحيط . وأخذت اليابان الجزائر الألمانية في
المحيط الهادى الشمالى كما أخذت ولاية كيوتشو
(Kiao - chao) الصينية . وكان استيلاء اليابان على
كيوتشو مضافاً إلى ما انتزعت من الامتيازات فى الصين
أثناء الحرب نذيراً يجعل اليابان الدولة المسيطرة على تلك
البلاد . لكن هذه السيطرة قد نشأ عنها متاعب جمة
أدت إلى تعديلها فيما بعد .

ولم يكن تبديل السيادة على هذه الأملاك ليختلف
في معناه عن المساومات الكثيرة التي كانت تحدث بين
الدول الأوربية عند ما اقتسمت إفريقيا وجزائر المحيط
الهادي في الجيل السابق للحرب . لكن التغيرات التي
حدثت في الدولة التركية كانت أكبر دلالة وأعظم شأنًا ؛
فلقد كانت هذه التغيرات كلها ترمى إلى القضاء على السيادة
التركية المخربة التي حالت دون تقدم الجزء الجنوبي الغربي
من آسيا أربعة قرون كاملة ، وإلى تحرير الشعوب التي
طال عهد خضوعها لنير الأتراك . ولو تمكن واضعو
التسوية من نيل بغيتهم لجعلوا تركيا دويلة حقيرة في
قلب آسيا الصغرى . ذلك بأن معاهدة سيفر التي قضى
عليها في مهدها قررت أن يؤخذ من الترك الآستانة
والمضيقان ، وأن يخرج الأتراك من أوروبا ، ويحرموا
فوق ذلك من أخصب بقاع آسيا الصغرى ، وهو
جزؤها الغربي الذي كان في وقت ما من أغنى ولايات
الإمبراطورية الرومانية . وقد أعطى هذا الجزء لليونان

كما أعطى الطرف الجنوبي الغربى إلى إيطاليا التى كانت تسيطر منذ عام ١٩١١ على جزيرة رودس وجزائر الدوديكانيز . ولو تم ذلك لاستحوذت إيطاليا على إقليم غنى تستعمره وينزح إليه الزائدون من سكانها . وأريد أيضا أن تسليخ أرمينيا (Armenia) الواقعة فى الشمال الشرقى من آسيا الصغرى عن جسم الدولة التركية ، وأن توضع تحت حماية إحدى الدول الغربية لكى تتاح للأرمن فرصة للنهوض والحياة بعد أن كادت تقضى عليهم المذابح المتعددة . لكن أمريكا التى عرضت عليها هذه الأمانة الثقيلة الشاقة أثبت أن تحملها . ثم نهض الأتراك نهضة قوية بقيادة مصطفى كمال باشا فألقوا باليونان فى البحر ، وهددوا القوى البريطانية التى كانت صرابة فى حناق لحماية المضيقين ، وصرقوا معاهدة سيفر شر ممزق ، وانتزعوا من سادة أوروبا الحاكين بأمرهم فيها معاهدة أخرى فى لوزان عام ١٩٢٣ أبقت لهم كل آسيا الصغرى وجزءاً صغيراً من أوروبا .

أما بقية البلاد التي كانت يمتلكها الأتراك فقد خرجت من أيديهم خروجا أبديا على ما يظهر. فمصر التي كان للسلطان عليها سيادة اسمية حتى وقت إعلان الحرب أعلنت عليها الحماية البريطانية في عام ١٩١٤، واعترف مؤتمر الصلح بضم هذه البلاد إلى الإمبراطورية البريطانية مع أن المصريين كانوا يطالبون بالاستقلال الذي نالوه بعد ذلك بزمان قليل. وأما العرب سكان الجزيرة نفسها، والبدو سكان بادية الشام، فانهم لم يكونوا في يوم من الأيام راضين بحكم الترك، وكان معظم أمرهم بيدهم. فلما قامت الحرب ثاروا على الأتراك بزعمارة أمير الحجاز وتحريض الكولونل لورنس ذى الشخصية الروائية الغربية، وكان لهم شأن كبير في الحروب التي انتهت بطرد الأتراك من بلاد الشام في آخر أدوار الحرب العظمى. وفي الوقت نفسه أخرج الإنجليز الترك من بلاد العراق أقدم بلاد العالم مدنية؛ وبذلك كان لابد من تنظيم تلك البلاد الواسعة بلاد الشام والعراق وجزيرة

العرب فأنشئت فيها خمس دول جديدة :

(١) شمال سوريا وكان من نصيب فرنسا تديره
منتدبة عن عصبة الأمم ؛ وكانت تلك البلاد فيما مضى
غنية ذات رخاء وفيها مدن أنطاكية وحلب وصور القديمة
وبيروت الحديثة ، وكان الغرض من الانتداب أن تُعد
هذه البلاد لحكم نفسها بنفسها .

(٢) أرض فلسطين المقدسة الصغيرة وقد جعلت
وطناً قومياً لليهود تحت حماية بريطانيا تديرها بالنيابة عن
العصبة . وكانت مهمة التوفيق بين مطالب اليهود
المهاجرين إلى تلك البلاد المهملة ، ومطالب العرب سكانها
الأصليين مهمة شاقة للغاية . لقد حاول مؤتمر الصلح فيما
حاول أن يصلح أغلاط الماضي وأن يحيي الآمال
والذكريات القديمة ، فأعاد إلى الوجود مثلاً دولة بولندية ،
وأحيا تقاليد بوهيميا القديمة ، ولكن أغرب ما حاوله
وأقربه إلى الروايات الخيالية مشروع إعادة اليهود إلى
وطنهم القديم ، الذي كانوا يسكنونه منذ ألفى عام .

(٣) وأنشئت في بلاد الجزيرة القديمة ، أرض
أور وكلدنيا وبابل ونيينوى ، مملكة العراق الجديدة تحت
حماية بريطانيا منتدبة عن العصبة ، وأجلس على عرشها
أحد أبناء ملك الحجاز . فهل يستطيع بعث حضارة حية
في البلاد التي أشرقت منها شمس الحضارة على العالم في
الزمن القديم ، والتي ظلت مهملة عدة قرون ؟ ذلك
لا يكون إلا إذا قامت في تلك البلاد حكومة ثابتة قوية .
(٤) وأنشئت حماية بريطانية أخرى في الأراضي
الصحراوية الواقعة في شرق نهر الأردن وسميت بلاد
« شرق الأردن » ، وأقيم حاكما عليها أمير آخر من
بيت الحجاز المالك .

(٥) أما جزيرة العرب الواسعة التي يتكون
معظمها من صحار قاحلة فقد تركت وشأنها تحت حكم
ملك الحجاز ، ولكن ذلك الحكم كان قصير الأجل .
وهكذا حاول مؤتمر الصلح أن ينشئ طائفة من
الدول في بلاد الإسلام الواقعة في الجنوب الغربي من

آسيا ، وأن يصلح ما أفسدته الفتوح التركية منذ عهد
طويل . وتلك ناحية طريفة من نواحي التسوية التي قام
بها مؤتمر الصلح ، لأنها أتاحت للعالم الإسلامي فرصة
تدعيم بنائه والاضطلاع بمهمته في العالم الحديث ، ولأنها
تناقض الخطة التي سارت عليها دول أوربا طوال القرن
التاسع عشر ، خطة إخضاع الشعوب الإسلامية إلى
الأمم المستعمرة الغربية ؛ فهل تتجح هذه السياسة
الجديدة ؟ ذلك أصر في ذمة المستقبل .

الفصل الثالث

تقدم الديمقراطية

١ - السعادة المرهبة

مهما يكن شأن التغيرات التي أحدثتها معاهدات الصلح أو أقرتها ، فإنها أقل شأنًا من التغيرات التي سببتها الحرب ولم يرد لها ذكر في تلك المعاهدات ؛ وذلك لأن الحرب أحدثت تطورات كبرى في كيان كل شعب من شعوب العالم أو عجلت سير هذه التطورات . قضت الحرب على سيادة الطبقات الحاكمة القديمة أو أضعفت سلطانها أينما كانت ، وانطلق الناس يرفعون عقيرتهم في كل مكان ، يطلبون نظامًا اجتماعيًا جديدًا ، يقلل الفروق الاجتماعية ويمنح الطبقات العاملة حظًا أكبر من الثروة التي تساعد على إنتاجها ، ويجعلها أكثر تمتعًا بالحياة . وذلك لأن الشبان في كل الأمم المحاربة قاسوا من أهوال الحرب وويلاتها ما لم يقاسه أحد قبلهم ؛ فقد انتزعوا من

أعمالهم العادية ليقضوا الأيام والسنين في بؤس الخنادق وشقائهم ، فاقتلعت منهم تلك الحياة الجديدة مألوف عاداتهم ، وغيّرت مجرى حياتهم ، إذ حولتها من ذلك النمط الهادئ الذى تسيّر عليه حياة معظم الناس . ثم عاد أولئك الشبان إلى أساليبهم القديمة فرحين مستبشرين بطبيعة الحال ، ولكن كثيراً منهم أصبحوا لا يقبلون الأشياء على علاتها ، وأخذوا يطالبون بأن يعوضوا عما نالهم من أذى ، واعتزموا أن يستبدلوا بذلك النظام السياسى الذى ظنوه سبب بؤسهم وشقائهم ، وبذلك النظام الاجتماعى الذى يجعل السواد الأعظم من الناس مجرد آلات مسخرة لخدمة ساداتهم ، اعتزموا أن يستبدلوا بهما نظاماً آخر خيراً منهما وأبقى ، وإن كان هذا العزم لم يتخذ شكلاً واضحاً معيناً . كذلك بدلت الحرب حياة النساء القديمة ؛ فبينما كان الرجال فى الخنادق ، كان النساء يقمن بأعمال لم يكن يقوم بها إلا الرجال ؛ وقد أدّين خدمات لاغنى عنها ، وعشن عيشة حرة لا يقيدنها العرف

والعادات القديمة ؛ ولذلك أخذن يطلبن أن يساوين الرجال في الحقوق الوطنية . وكان ذلك منهن إيذاناً بثورة اجتماعية وسياسية بعيدة المدى عظيمة الخطر ، قد لا يكون ما رأيناه من آثارها إلا أولها .

ولسنا ننكر أن ما حدث من التطورات الكبيرة في كيان الشعوب الغربية من الوجهتين الاجتماعية والسياسية قد بدأ قبل الحرب ، ولكن الحرب عجلت سيره فظهر في ثلاثة أشكال مختلفة :

(١) أدى في معظم الدول الأوربية إلى سرعة إقامة ديمقراطيات سياسية تامة .

(٢) وأدى في دولة واحدة وهي روسيا إلى العمل بجرأة واستماتة لقلب نظام المجتمع من أساسه . كما أدى في كل الدول إلى تطورات اجتماعية عظيمة غيرت أساليب الحياة وتوزيع الثروة بين الطبقات تغييراً كبيراً .

(٣) لكن هذه التغييرات أقدم عليها أصحابها في وقت افتقار العالم واختلال نظامه ، فأعقبتها كثير من

خيبة الأمل والاضطراب ، فانقشعت عن أعينهم سجائب
الاغترار ، وقاموا في وجه الديمقراطية في بعض الأحيان ،
والحق أن الديمقراطية ، من حيث هي نظام من نظم
الحكم ، ووسيلة لإصلاح العالم ، كانت تبطل في السنين
التي أعقبت الحرب أشد ابتلاء ، ولا نستطيع أن نقول
واثقين إنها اجتازت عهد ابتلائها بنجاح .

٢ — قيام الديمقراطية الطامنة

كان أكبر دليل على التطور الذي حدث بعد الحرب
هو سقوط الأسر الحاكمة العظيمة سقوطاً فجائياً . فقد
اختفت في وقت واحد تقريباً البيوت الثلاثة التي ظلت
تسيطر على شرق أوروبا قرونًا عدة ، وسقط بسقوطها
كل صغار الأمراء الألمان الذين كانوا يعدون معظم أمراء
أوروبا بزوجاتهم . ثم ألغت اليونان الملكية^(١) فأضحت
لا وجود لها في أوروبا إلا في نحو اثنتي عشرة دولة ،
ملوكها ملوك دستوريون من الطراز الانجليزي أي رؤساء

(١) أعادت اليونان الملكية في أواخر عام ١٩٢٥

متوجين لجمهوريات ديمقراطية ، يملكون ولا يحكمون ،
بل يرضون بترك تبعات الحكم إلى الوزراء الذين تشرف
عليهم (من الوجهة النظرية على الأقل) مجالس نيابية ؛
وبذلك أصبحت معظم الدول الأوربية ، ومن بينها فرنسا
وألمانيا وجميع الدول التي قامت بعد الحرب ، جمهوريات
دمقراطية اسما ومعنى .

والدليل الثانى على التطور الذى حدث بعد الحرب
هو تقرير حق الانتخاب العام غير المقيد بقيود الثروة
فى جميع الدول التى لم يكن مقررأ فيها من قبل . ولا
حاجة إلى القول بأن نظام الحكم الذى أقامته الدول
الجديدة هو النظام الديمقراطى الكامل . نعم إن حق
الانتخاب ظل فى بعضها مقصورأ على الرجال دون
النساء ، وذلك مثل فرنسا وبلجيكا وسويسرا والبرتغال
ويوغوسلافيا واليونان والمجر ، ولكن معظم الدول منحت
هذا الحق للنساء والرجال على السواء ؛ وكان من أثر ذلك
أن تحرير المرأة الذى طال عليه الأمد جاء على عجل فى أثر

الحرب كنتيجة من نتائجها . ومما هو جدير بالذكر أن
بريطانيا العظمى ، وهى مهد النظم النيابية فى العالم ، كانت
من أخريات الدول التى أقامت نظام الديمقراطية الكاملة
فى بلادها ، فان هذا النظام الديمقراطى لم يتم فيها إلا على
دفعتين بمقتضى قانونى ١٩١٨ ، ١٩٢٨

وبهذا أصبح نظام الحكم السائد فى معظم الدول
الغربية هو النظام الذى يضع السلطة العليا فى يد جميع
السكان الراشدين . والأداة التى تتولى هذه السلطة فى
كل البلاد تقريباً هى صورة من أداة الحكم البريطانية ،
أى مكونة من مجلس وزراء أعضاؤه مسئولون فرادى
ومجتمعين أمام برلمان يمثل الأمة . ولا يمكن إدراك كنه
هذا الانقلاب وتقديره حق قدره إلا إذا ذكرنا أنه
لم يكن يوجد فى أوروبا منذ مائة عام إلا ثلاث دول ذات
نظم نيابية من نوع ما ، وأنه حتى فى هذه الدول الثلاث
لم يكن البرلمان ممثلاً إلا لفئة صغيرة بيدها مقاليد الأمور ،
وأن نظم الحكم لم تخط نحو الديمقراطية النيابية خطوة

حقيقية إلا منذ عام ١٨٥٠ في بعضها ، ومنذ عام ١٨٧٠ في معظمها ، وأن هذه النظم لم تصبح عامة أو كاملة إلا بعد الحرب . ومعنى هذا أن الديمقراطية في أوروبا وحتى في بريطانيا لا يزيد أجلها أيًّا كان شكلها على ستين عاماً ، وأن الديمقراطية في شكلها الكامل لم تقم إلا منذ عشر سنين . أما من حيث صلاحيتها للحكم وقدرتها على تحقيق المثل الأعلى الذى أوحى بها ، فلا تزال فى دور التجربة والاختبار .

والمظهر الثالث من مظاهر التطور الذى حدث فى أوروبا أن معظم الدول أخذت أثناء الحرب أو بعدها بنظام الانتخاب المعروف بنظام « التمثيل النسبى » ؛ ولم يبق فى أوروبا من الدول المهمة دولة لم تتبع هذا النظام بشكل من الأشكال إلا إنجلترا وفرنسا ؛ والأدلة متوافرة على أن فرنسا مقدمة عليه فى القريب العاجل . والأغراض التى يتوخاها هذا النظام هى : (١) أن يضمّن تمثيل كل طائفة متحدة فى الرأى تمثيلاً عادلاً يتناسب مع قوتها ،

وبذلك تصبح الحكومة نياية بالمعنى الصحيح (٢) أن تمنع الأقلية من أن تستخدم سلطتها دون أن تتحمل تبعه استخدامها ؛ وذلك لأن النظم النياية الأخرى كالنظام البريطاني مثلاً تمكن الأقلية الحسنة النظام من أن تنال أغلبية الأصوات الساحقة حينما تطالب هى الاقتراع فى بعض الأحيان^(١) . وقد تستخدم سلطتها لتقرير مشروعات ترى الأغلبية أنها عظيمة الضرر (٣) أن يُشَقَّ الخطر الذى يؤدى إليه جعل الرقابة على الحكومة فى يد عدد قليل من الناحيين المترددين عديمى التفكير الذين يتقلبون بين هذا رأى أو ذاك متأثرين بالذعر أو الوعد أو الدعاية الانتخابية . وهذه الطائفة هى التى تقرر فى كثير من الحالات نتيجة الانتخاب فى النظام البريطانى ؛ ولهذا يلجأ إليها الساسة فى معظم الأحوال ويؤدى ذلك

(١) قد يحدث أن يتغيب عدد كبير من أعضاء حزب الأكرية فى البرلمان حين لا يرون أن مشروعات هامة ينتظر عرضها on a slack day ، وقد تنتهز الأتية هذه الفرصة لتعرض مشروعاً يقره البرلمان لأن الأقلية أصبح أعضاءها هم أكرية الحاضرين فى الجلسة ، والحكومة هى التى تتحمل نتيجة هذا الإقرار .

إلى أسوأ العواقب (٤) أن يمنع التقلب الشديد في السياسة الذي يؤدي إليه انتقال الأغلبية بين أحزاب متناقضة الآراء . أما في طريقة الانتخاب النسبي فالتوازن موجود في الغالب بين الأحزاب فلا يستطيع حزب بمفرده أن يعلّي إرادته على سائر الأحزاب ، ولهذا يضطر الساسة إلى أن يتراضوا على اتفاق يمثل أكبر قدر ممكن من المصالح المتفقة . وبذلك تبقى الخطط السياسية مضطربة متناسقة . ويقول الذين يعارضون فكرة التمثيل النسبي إنه يؤدي إلى كثرة التبدل في الحكومة وإلى تقلبها وضعفها تبعاً لذلك . ومن أجل هذا يفضلون وجود طائفة من الرجال على رأس الحكومة ، يشد إزرعهم حزب سياسى قوى يمكنهم من أن ينفذوا سياستهم ، وأن يتخذوا البرلمان أداة لهم يسيطرون عليه عن طريق الأغلبية التي لهم فيه ، بدل أن يسيطر هو عليهم . وهذا الرأى نفسه الذى يقول بوجود حزب واحد تام السلطة يخضع له غيره من الأحزاب ، هو رأى البلاشفة

(Bolsheviks) الروس والفاشست (Fascists) الطليان مع فارق واحد، وهو أن البلاشفة والفاشست يحتمون أن تكون سلطة الحزب الحاكم دائمة لكي تبقى الخطط السياسية ثابتة، في حين أن أنصار الحكومة النيابية الخالية من التمثيل النسبي يرون أن الانتقال العنيف من حين إلى حين بين الآراء المتناقضة هو خير وسيلة للتعبير عن إرادة الشعوب الديمقراطية. ويقول أنصار التمثيل النسبي ردا على هذا إن الديمقراطية يجب أن يفهم منها قيام الحكومة على مبدأ التراضي والتوفيق المعقول بين الآراء المختلفة، وإعطاء كل طائفة معينة من الآراء نصيباً في حل العضلات القومية. وقد اتبعت دول أوروبا كلها تقريباً هذا النظام الأخير إلا إنجلترا وفرنسا فلا تزالان تعارضان في قبوله. وأخذت به إيطاليا في عام ١٩١٩، ولكن أعقبته فترة اضطراب ورد فعل عنيف قذف بها في أحضان النظام الفاشستي عام ١٩٢٢. واتبعت أسبانيا واليونان والبرتغال ويوغوسلافيا النظام الذي تسير عليه

بريطانيا وفرنسا ؛ ولكن شعور الناس في هذه الدول
الأربع بأن الأحزاب المسيطرة على الحكومة تسيء
استخدام سلطتها أدى إما إلى الثورة وإما إلى الدكتاتورية.
أما روسيا فنبتت نظام الديمقراطية النيابية من أوله
إلى آخره وأنكرته كل الإنكار ، لأن البلاشفة الروس
الذين استحوذوا على السلطة في عام ١٩١٧ يعدون
الديمقراطية غشا ورياء ، ويقولون إنها حيلة من حيل
« البورجوازي » وستاراً يخفي وراءه استبداد الرأسمالية .
واستبدلوا بها نظاماً يعرف « بدكتاتورية الكتلة العاملة »
ويقصدون « بالكتلة العاملة » الذين لا يملكون شيئاً بل
يكسبون قوتهم بعرق جبينهم . وتمارس الكتلة العاملة
دكتاتوريتها نظرياً عن طريق عدد لا يحصى من
« السفيت » أى مجالس طوائف العمال . أما من الوجهة
العملية فمجالس العمال تؤمر فتطيع ، والسلطة الحقيقية
في يد حزب شيوعي صغير دقيق النظام ، لا يمثل إلا نسبة
لا تذكر من السكان . ويشغل أعضاء الحزب جميع

وظائف الدولة ، ويسيطرون على كل الأملاك وكل نواحي النشاط الصناعي ، وينفذون إرادتهم بواسطة جيش يستخدمونه للقضاء بلا رحمة على كل من تحدّثه نفسه بالتذمر أو المقاومة ؛ وإذا ما أظهر أعضاء الحزب أنفسهم شيئاً من التردد أو عدم الإذعان للنظام القائم طردوا أو قتلوا تقتيلاً . وقضى البلاشفة قضاء تاماً على حرية الخطابة والصحافة ، وأنشأوا نظاماً محكماً للجاسوسية جعل المعارضة ولو كانت همساً خطراً على صاحبها . والفرض الذي يرى إليه هؤلاء القوم هو أن يصوغوا عقول الأمة كلها على طراز واحد بسيطرتهم التامة على كل الصحف والكتب والجامعات والمدارس ، وإسكاتهم صوت كل هيئة (كالكنيسة مثلاً) تنادى برأى غير رأيهم أو تؤمن بسلطان ديني أو دنيوي غير سلطانهم . وهم يرجون بذلك أن يقيموا في المستقبل نظاماً اجتماعياً سليماً من عيوب الابتكار الفردي والملكية الفردية ، ولكن في وسعه أن ينتج من الثروة ما يجعل جميع أفراد الأمة في رغد

من العيش . ومن الناس من يدافع عن هذا النظام بقوله
إنه هو الوسيلة المنطقية الوحيدة لتحقيق أغراض
الديمقراطية ؛ لكن زعماء البلاشفة أنفسهم يقولون بحق
إنه هو والديمقراطية على طرفي نقيض ، لأن أساس
الديمقراطية الاعتراف بقيمة كل الشخصيات البشرية ،
وبحق كل فرد أن يعبر عن آرائه بالطريقة التي يختارها ،
وأن يشترك في تصريف شؤون المجتمع بشرط أن لا يقف
في سبيل حقوق غيره من الأفراد أو يعتدي عليها .

ولقد كان قيام نظام البلشفية العجيب عبارة عن رد
فعل شديد ، أدى إليه انهيار دعائم ذلك النظام الفاسد
الواهي ، نظام الاستبداد الروسي البيروقراطي خلال أزمة
الحرب العالمية . وذلك أنه لما سقطت القيصرية حاول
الروس أن يقيموا على أنقاضها نظاماً ديمقراطياً ؛ لكن
النظم الديمقراطية لا يسهل دائماً أن تُسير في الطريق
السوي ، ولذلك فانه لما أريد تجربة هذا النظام أثناء
الاضطراب واليأس اللذين أعقبا الهزيمة القومية الشنيعة ،

كان لا بد أن تفشل التجربة وبخاصة في بلاد مترامية
الأطراف ، كثيرة السكان ، معظم أهلها أميون ، ليست
لهم سابقة في حكم أنفسهم بأنفسهم . فلما سادت الفوضى
بعد هذا الفشل أتاحت الفرصة لتلك الطائفة من الرجال
القادرين غلاظ الأكباد أولى البأس والعزيمة الذين كانوا على
رأس الحزب البلشفي الشيوعي ، فحولوا ما كان يضطرم
في صدور جماهير الشعب الجاهل المذعور الضال من
حقق وضعينة نحو الطبقة المتعلمة طبقة « البورچوازي »
فحاجها عن آخرها تقريباً . وبذلك تخلص البلاشفة ممن
لو بقوا لكانوا زعماء المعارضة . ثم وجهوا تيار وطنية
الشعب الروسى ضد الغزاة الأجانب والثائرين من أبناء
البلاد ، وأظهروا كثيراً من النشاط والمهارة الحربية
الفائقة في التغلب على تلك الأخطار . ولما تم لهم الاستيلاء
على جميع موارد الثروة في تلك الإمبراطورية الواسعة
الرقعة ، العظيمة الموارد ، رغم ما حل بها من الدمار
والخراب ، لما تم لهم ذلك شرعوا يضعون قواعد أتم

نظام استبدادى عرف فى التاريخ ، ويستخدمون هذا النظام لتحقيق ما كانوا يحامون به من إنشاء دولة شيوعية . ومحمل القول أن روسيا نبذت الديمقراطية قبل أن تبجتها أو تجربها ، أو بعبارة أخرى أنها أرغمت على رفضها من غير أن تدرك كنهها .

وكذلك وصلت إيطاليا إلى غاية شبيهة كل الشبه بما وصلت إليه روسيا ولكن عن طريق غير طريقها . فأنها بعد أن استولى موسوليني (Mussolini) والفاشست على زمام الحكم فى عام ١٩٢٢ ، نبذت الديمقراطية النيابية التى تعدها خداعاً ورياء ، ولجأت إلى الحكومة الأوتوقراطية التى يتولى أمرها زعيم حزب منظم . وليس الغرض الذى يسعى إليه موسوليني كالغرض الذى يسعى إليه بلاشفة الروس ؛ فهو يعمل لبث روح الوحدة والقوة والعزة القومية فى نفوس الشعب الإيطالى ، ونظام الحكم الذى يسير عليه هو أشد النظم إغراقاً فى إظهار الروح القومية . ويرى موسوليني أن من واجبه

أن يقضى على كل خلاف فى الرأى لىكى يحقق ما يرجوه
لايطاليا من وحدة وقوة . ولذلك قضى قضاء تاما على
حرية الخطابة والصحافة ، كما قضى عليها البلاشفة ، وهو
لا يكاد يقل عنهم قسوة فى استخدام التجسس ، وفى
القضاء على معارضيه بأسرع وقت وبلا محاكمة .

وبينما البلاشفة يقصرون اهتمامهم على المستقبل فإن
موسولينى يهتم كل الاهتمام بماضى إيطاليا المجيد ، ويتخذ
ذكرى قيصر ومكياڤلى (Machiavelli) وسيلة لتعزيز
دعوته ومبادئه الحيكومية . ولهذا احتفظ بالتاج الإيطنالى
للزينة فحسب بعد أن سلبه كل سلطة ، كما احتفظ بصورة
من صور البرلمان . ولما كان لا يرى للبرلمان قيمة إذا
كان يمثل الاختلافات الموجودة فى الأمة ، فإنه ابتدع
طريقة للانتخاب تجعل أعضائه جميعاً من الفاشست
المخلصين ؛ وركز السلطة كلها فى يده فاستطاع بذلك أن
ينهض بايطاليا فى كثير من النواحي المادية . فكل من
يزور إيطاليا الآن لا يسعه إلا أن يعجب بدقة مواعيد

القطر الحديدية . وكذلك أخضع موسوليني كل المصالح
الفردية والطائفية لمصلحة الأمة ، وضخى بها في سبيل مجد
الدولة وعظمتها ؛ فهو يمثل بذلك روح ولهم الثاني
(Wilhelm II) قيصر ألمانيا قبل الحرب ، وكثيراً
ما يتمثل بألفاظه عينها ، وهو مثله مغرم بصليل السيف .
ولولا أن متاعب إيطاليا الاقتصادية شديدة وأن مواردها
محدودة لكان موسوليني خطراً يهدد سلام أوروبا كما
كان ولیم الثاني يهدده قبل الحرب

وليست هاتان الحركتان الرجعيتان العنيفتان هما
وحدهما اللتان قامتتا على الحكم الديمقراطي السائد في سائر
دول أوروبا ؛ فقد قامت في أسبانيا واليونان ويوغوسلافيا
وبولندا دكتاتوريات وحكومات عسكرية بقيت زمناً ما ؛
وكان الغرض منها إنقاذ هذه البلاد من الفوضى الناشئة
من عجز الحكم الديمقراطي . ولكن الحجة التي يتذرع
بها دعاة الحكم الأوتوقراطي في هذه البلاد كلها هي أنهم
مضطرون إلى التذرع به مؤقتاً لإعادة الأمور إلى مجاريها

العادية . والحق أن هذه الأوتوقراطيات لم يطل عهداها .
ولم ينكر كل نظم الحكم الديمقراطي البرلماني إنكاراً تاماً
إلا البلشفية والفاشية . وحجتهم في ذلك أن هذا الحكم
لا يصلح لتحقيق الأغراض التي يجب أن تتوخاها كل
دولة متمدينة . وهما يختلفان كل الاختلاف في تحديد
هذه الأغراض ، ولكنهما يتفقان في أن حزبا واحداً من
الأحزاب أوتي وحده كل ضروب الحكمة والسداد ،
ولذلك فإن من حقه أن يتولى السلطة الدكتاتورية . وهما
ينكران الحكم الديمقراطي لأن أساسه الاعتقاد بأن
الحكمة ليست احتكاراً لطائفة أو مدرسة أو حزب ،
وأن الواجب أن يمكن كل إنسان من أن يشترك
في المناقشة الحرة لتقرير الخطة التي ترقى بها الأمة في
مدارج الفلاح .

وهذه الاحتجاجات والحركات الرجعية ، وإن لم
تعق سير تيار الديمقراطية الجارف ، تدل على أن الناس
أخذوا يرتابون في صلاحيتها ويدركون معاييبها . والآن

ترى في كل دولة أثراً من هذا الإدراك ؛ ومنشؤه أن العالم لم يتقدم نحو السلام والرخاء الذي كان يتمتع به من قبل إلا عندما بطيئاً جداً ، وأن الناس خابت آمالهم فيما كانوا يرجون من نظام اجتماعي جديد خير من نظامه السابق ، وأن الدنيا لا تبدو أصحح للحياة مما كانت ، وأن الملايين من الخلق في كل دولة من الدول تقريبا أضحوا أسوأ حالا مما كانوا قبل الحرب على الرغم مما يلقي في المجالس النيابية التي لا يحصى عديدها من حديث ، وما يملأ جوها من جلبة وضجيج .

٣ — التطورات الاجتماعية

الروسيا — ألمانيا — بريطانيا

لما وضعت الحرب أوزارها وقامت في العالم حكومات ديمقراطية جديدة ، قويت آمال الناس في صلاح الحالة الاجتماعية ، فاشتد ساعد أحزاب العمال والأحزاب الاشتراكية ، وأخذت تنشر على الشعوب المضطربة العظيمة الآمال برامح للتقدم والرقى خيالية خلافة ،

كالبرنامج الذى احتوته النشرة الحماسية التى صدرت فى هذا البلد بعنوان « العمال والنظام الديمقراطى الجديد » . لكن هذه الآمال خابت ، لأن أصحابها لم يحسبوا حساب الظروف الاقتصادية القاسية التى كانت العالم يجتازها فى ذلك الوقت .

لقد ظل العالم أربع سنين يبذل ما جمعه من اثروة ويسرف فيه من غير حساب ، حتى أصبح ينفق من رأس ماله ، وهى حال لا يمكن أن تدوم . ثم إن الدول الأوربية اضطرت خلال الحرب أن توجه كل مجهودها إلى صنع عدد الحرب ومستلزماتها ، فأخذت كثير من الدول فى خارج أوروبا تصنع حاجياتها بنفسها ، بدل أن تستوردها من أوروبا . ومع أن بضائع هذه الدول كانت أقل من البضائع الأوربية جودة وأعلى ثمنًا ، فإن هذه الدول اعترفت أن تحتفظ بصناعاتها الجديدة بفرض الرسوم العالية على البضائع الأجنبية ، وإن لم يكن ذلك فى صالح شعوبها . وسارت الدول الأوربية الجديدة على هذا

(١٠ - نائج)

النمط ، تحفزها النزعة القومية والرغبة في الاكتفاء
بنفسها . وبذلك تعطلت حركة التجارة الدولية لما قام في
سبيلها من صعاب جمة ، ونقصت الثروة التي تنتج من
تخصن كل أمة بما تستطيع أن تجيده من المصنوعات
بأقل كلفة ثم استبدالها به ما ينتجه غيرها من الأمم .
وأخيراً أثقل كاهل الشعوب الأوربية بالديون التي
اقتترضتها الدول أثناء الحرب ، وزاد ارتباك العلاقات
التجارية اضطرار كل دولة إلى أداء ما عليها من الديون
لغيرها من الدول ، وأن يكون هذا الأداء عيناً لا نقداً .
وأصاب بريطانيا من هذه الأعباء ما لم يصب غيرها من
البلاد ، لأنها أكثر اعتماداً من غيرها على التجارة
الأجنبية ، ولأنها قد اضطرت إلى إمداد حلفائها بالمال ،
فحملت من الديون أكثر مما حملته أية دولة أخرى .

إن فيما كتبناه هنا اعتداءً على موضوع كتاب آخر
في هذه السلسلة ، وهو كتاب الأستاذ بولي (Bowley)
عن النتائج الاقتصادية للحرب ؛ ولكن الضرورة قد

ألجأتنا إلى الإشارة إليه لأن في ذلك عوناً لنا على شرح ما تكشف للناس بعد الحرب من أنهم كانوا مخدوعين ، وعلى تعليل ما أصاب العالم من عطل وكساد تجارى بدل ما كان يجيش في صدور الناس من آمال . وطالما كان أصحاب هذه الأحلام اللذيذة بعيدين عن صراكن الحكم ، كان في استطاعتهم أن يقولوا إن الذنب في عدم تحقق أحلامهم واقع على من بيدهم أزمة الأمور ، وأن يعتقدوا صحة ما يقولون ؛ حتى إذا ما أتاحت لهم الفرص لمعالجة تلك المشاكل ، عرفوا أنهم أضعف من أن يتغلبوا عليها ، فوقفوا حائرين لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً أو جروا على بلادهم بما فعلوا الخراب والدمار .

وليس في مقدورنا هنا أن نصف كل ما بذل من جهود وما عمل من تجارب في كثير من دول أوربا في السنين التي أعقبت الحرب ، وحسبنا أن نلخص بمنتهى الإيجار ما قامت به ثلاث من الدول الكبرى وهى روسيا وألمانيا وبريطانيا

الروسيا

استطاع البلاشفة الروس بزعامة لينين أن ينفذوا برنامج عقائدهم الشيوعية كاملاً غير منقوص ؛ وذلك لأنه لم تقف في سبيلهم أية معارضة أو أى انتقاد ؛ فألغوا كل الديون التى عقدتها الحكومة الروسية أو الشركات التجارية الروسية مع الأجانب ، ونزعوا ملكية كل رؤوس الأموال من مصانع وسفن ومناجم وأراضى ، وجردوا كل مالك من ملكه أيّاً كان نوعه ، ولم يكتفوا بذلك بل قتلوا هؤلاء الملاك فى كثير من الأحيان . ولما تخلصوا بذلك من أعباء الديون وفوائدها حاولوا أن يُسيّروا النظام الصناعى كأنه شركة تجارية عامة مؤلفة من جميع أفراد الشعب .

وإذا كانت النظرية الشيوعية تقول إن فقر الشعب ناشئ من حرمانه من ثمار كده التى ينتزعها منه أصحاب رؤوس الأموال ، فقد كان خائباً بالبلاشفة أن يضمّنوا رغد العيش للسكان جميعهم ؛ ولكنهم وجدوا عكس

ما كانوا يتوقعون ؛ وجدوا أن الصناعة في حاجة مستمرة إلى تدفق رؤوس أموال جديدة ، وأن رؤوس الأموال لا يمكن الحصول عليها إلا إذا شجع الناس على الادخار أملهم في أن ينالوا فائدة على ما يدخرون ، وتبينوا أن الإلتقان أمر صعب المنال إذا كان القائمون على الصناعة لا يدفعهم إليه خوفهم من الخسارة أو رغبتهم في الكسب ، وأن العمال لم يزد في نشاطهم عامهم بأنهم يعملون للمجتمع بل أضحووا يميلون إلى التهاون في كل شيء ؛ فلم يمض إلا قليل من الزمن حتى صار من الواجب فرض نظام من السخرة أشد ظالماً واستبداداً مما كانوا يقاسونه في ظلال العهد القديم . وتبين لهم أن روسيا لا بد لها من أن تبيع العالم الخارجي ما زاد على حاجتها من منتجات أرضها وأن تبتاع منه ما تحتاجه من الآلات والعدد ، وأن التجارة الخارجية لا تقوم لها قائمة في أمة نبذت كل عهودها والتزاماتها ، ولم تكن نتيجة الطرق التي سلكوها أن تساوى الناس في الرخاء بل تساوا في البؤس

والضئك الذين بلغا مبلغاً لم يروا له مثيلاً في العهد القديم .
ولم تتحسن الحال بعض التحسن إلا في عام ١٩٢١
بعد أن أدخل لينين (Lenin) على نظامه بعض التغيير
وقبل بعض مبادئ الرأسمالية . ومع هذا كله فإن الأجور
لم ترجع إلى ثلاثة أرباع ما كانت عليه في العهد القيصرى ،
على ضآلتها وقتئذ ، إلا بعد عدة سنين ، ولم يفد هم من هذه
الناحية قضاؤهم على الطبقات الموسرة ، ولا إلغاؤهم جميع
الديون ، ولا مصادرتهم كل رءوس الأموال ، بل وجد في
البلاد مئات الآلاف من العمال المتعطلين ، وبارت
الأراضى الزراعية الخصبة لأن الزراع أبوا أن يعملوا
لينتجوا محاصيل تنزع منهم ، وفشلت التجربة التي
قاموا بها لتنفيذ النظام الاشتراكى بأكمله طفرة ،
وعرف الاشتراكيون في البلاد الأخرى أن النظريات
الرائعة المظهر على الورق ، قد لا تكون كذلك إذا أريد
تطبيقها عملياً ، وذلك على الرغم من حرص هؤلاء
الاشتراكيين على أن يحسنوا الظن بالتجربة الروسية .

وسرعان ما فتر الحماس الذى قوبل به النظام الروسى فى
أنحاء أوربا خلال الخمس السنين التى أعقبت الحرب ،
والذى أدى إلى وجود مقلدين له فى المجر وبلغاريا وألمانيا ؛
وأخذ أكثر الناس حماساً له بذكرى « ضرورة التريث
والسير على مهل » .

ألمانيا

إن الثورة التى نشبت فى ألمانيا عقب نهاية الحرب
الكبرى ، والتى دكت قواعد النظام القديم فجأة ، جعلت
كفة الاشتراكيين هى الراجحة ، فاختر منهم أول
رئيس للجمهورية الألمانية الجديدة ، وأول مستشار لها .
ولما حان الوقت لوضع دستور الدولة الجديد ، كان يظن
أن الاشتراكيين سيغتنمون هذه الفرصة ليقوموا بنظام
الحكم على المبادئ الاشتراكية التى ظلوا يدعون لها
بحماس سبعين عاماً كاملة ؛ وذلك لأن الأمة كانت وقتئذ
فى أشد حالات اليأس ، مشرفة على الانحلال ، تحقد على
النظام القديم الذى جر عليها هذا الوبال . لكن

الاشتراكيين لم يفكروا في إقامة هذا النظام وخضدوا
شوكة الداعين إليه وهم طائفتا الاسبرطشست^(١) والأقلية
الاشتراكية ؛ وتم وضع الدستور العظيم ، فإذا به دستور
قائم على مبادئ الحرية ، لم يتطلع واضعوه إلى تأسيس
حكومة اشتراكية .

كفل هذا الدستور الحرية الشخصية وحرية الخطابة
والصحافة والدين والاجتماع ، وساوى بين السكان جميعاً
في حق الاختيار للوظائف العامة ، ومنح الأهلين سائر
الحريات التي أنكرتها روسيا البلشفية وإيطاليا الفاشستية ،
وجهر بحرية الأفراد الاقتصادية ، وحمى الملكية إلا إذا
نزعتها القانون من صاحبها وعوضه عنها تعويضاً عادلاً ،
كما حمى حق وراثة الأموال . وليس فيه ما يقرب من
النظم الاشتراكية ، كما يفهمها الناس عادة ، إلا حق
الدولة في أن تضم إلى الأملاك العامة بالوسائل القانونية

(١) هم الجناح الأيسر من حزب الديمقراطيين الاشتراكيين الذين لم
يعجبهم الدستور الجديد وحاولوا منع الانتخابات إلى الجمعية الوطنية وإثارة
البلاد عليه (المترجم)

« المنشآت الصناعية الخاصة التي يحسن أن تضم إليها » ،
بشرط أن يعرض عنها أصحابها ، وهو حق لم ينكره أحد
على دولة من الدول ، وقد استعملته دائماً ؛ وبمقتضاه
استولت الحكومة البريطانية على البرق والإذاعة ، كما
استولت البلديات البريطانية على خطوط الترام ومصانع
الغاز . كذلك خول الدستور الألمانى الدولة حق إرغام
الشركات على أن تندمج بعضها فى بعض بشرط أن تبقى
كل منها مستقلة فى إدارتها الداخلية ، وبذلك جعل للدولة
نصيباً فى عملية التنظيم الصناعى ، من غير أن يعطيها حق
الإشراف على المؤسسات الصناعية المندمجة .

وليس فى الدستور مبدأ يمت بصلة إلى المبادئ
الاشتراكية إلا إنشاء سلسلة من مجالس العمال وأرباب
الأعمال ، أصغرهما مجالس العمل فى المصانع ، ويليهما
مجالس المراكز ، وأكبرهما المجلس الوطنى الاقتصادى
الذى له حق البحث فيما يقترح من القوانين ذات الصلة
بالأمور الاقتصادية . وليس فى هذا كله ما يمكن أن

تسميه نظاما اشتراكيا بالمعنى الصحيح ، وإنما هو تطبيق
سنن الديمقراطية السياسية على المحيط الاقتصادي تطبيقا
تجريبيا محضاً .

وعلى هذا النحو من الاعتدال سار حكم البلاد
بمقتضى هذا النظام الجديد ؛ ولم تحاول الحكومة قط
وضع نظام اشتراكى كامل . وأكثر من هذا أنها لم
تستخدم سلطتها الدستورية المعتدلة ، وحققها فى الاستيلاء
على المصانع الخاصة ، بل فعلت عكس ذلك إذ نقلت إلى
الأفراد بعض ما كانت تمتلكه الدولة من المناجم . وكل
ما فعلته من قبيل الأعمال الاشتراكية أنها استعملت
حقها فى إرغام المؤسسات الصناعية على الاندماج
فساعدت بعملها هذا على خلق طائفة صغيرة العدد من
كبار رجال الصناعة ، صاروا فيما بعد أكبر قوة فى الدولة .
وكان أهم ما عنيت به الحكومة الألمانية بطبيعة
الحال خلال السنين التى أعقبت الحرب ، هو الوفاء بما
فرضته عليها معاهدة الصلح من الالتزامات المالية الفادحة

التي يخططها الحصر ، وقد أدى ذلك من غير قصد إلى أعظم
تطور اجتماعي حدث منذ الحرب . ذلك بأن الجهود التي
بذلتها الدولة لأداء التعويضات سببت تدهور قيمة العملة ؛
وما زال هذا التدهور يزداد حتى هوت العملة إلى الحضيض
حينما احتل الفرنسيون حوض الرهر في عام ١٩٢٣ . عند
ذلك فقد المارك القديم قيمته ، وأنشأت الحكومة عملة
جديدة على أساس الذهب . وكان من أثر ذلك أن ألغيت
في الواقع جميع الالتزامات التي كان مفروضاً أن تدفع
بالمارك ، ومنها كل الأوراق المالية ذات الفوائد المحددة
والدين الأهلى كله ، فوصلت ألمانيا بذلك إلى ما وصلت
إليه روسيا حين ألغت جميع ديونها ، وارتفع عن كاهل
الخزانة الألمانية عبء ثقیل ، وقضى على ملاك السندات
المالية أو كاد يقضى عليهم ؛ وكان ذلك تطوراً اجتماعياً
خطيراً . وإذا كانت هذه الطبقة هي التي عليها جل
الاعتماد في ادخار رؤوس الأموال الجديدة ، فقد شل
القضاء عليها قدرة ألمانيا الاقتصادية شللاً كبيراً إلى حين ،

واضطرت إلى أن تعتمد على القروض الأجنبية ولا سيما
الأمريكية ، وكان لهذه الأحداث الاقتصادية والمالية
المحضنة أثر اجتماعي وسياسي بليغ . حقاً لقد كان سقوط
ملاك السندات بمثابة ثورة اجتماعية خطيرة ، لكنها
ثورة أتت من تلمذاء نفسها ولم يقصد منها قلب النظام
الاجتماعي القائم وقتئذ ، بل كانت نتيجة غير مباشرة
للعقوبات الحربية التي فرضت على ألمانيا .

ولافت الديمقراطية الألمانية الجديدة أهوال الأعظمية ،
فقد كان عليها أن تعيد بناء نظام بدت عليه دلائل التصدع ،
وعانت في سبيل هذا العمل صعباً جمة ، واضطرت إلى
أن تخضع لضروب من المذلة جرحت عزرة شعبها الأبي ،
وأن تقبل ما فرض عليها من إذلال وامتهان . لكنها
استطاعت بوجه عام أن تنجى ألمانيا في أشد أوقات
محنها . ومع أن الحكومة الألمانية قد تبدلت مراراً
فإنها استطاعت أن تخطط لنفسها سياسة مضطربة رشيدة
معتدلة ، وقد يكون ذلك لأن نظامها الانتخابي يحول

دون الانقلابات المتطرفة العنيفة ، ويضطر ساستها إلى أن يحرصوا جهد طاقتهم على أسباب الوئام والائتلاف . وقد رفع من على عيونهم ما كان يفساها من غرور ، وكادوا أحياناً يقنطون من صلاح حالهم ، وأتى عليهم وقت لا قوا فيها صعباً موحدة . لكن الديمقراطية الجديدة على العموم بررت وجودها وشقت لها طريقاً وسطاً بين الرجعية من جهة والثورة من جهة أخرى ^(١)

بريطانيا

كانت النتائج الاجتماعية التي تمخضت عنها الحرب بليغة الأثر في بريطانيا كما كانت في البلاد الأخرى . فقد عم الرخاء طبقات العمال في زمن الحرب بدرجة لم يسبق لها مثيل ، وارتقى مستوى الحياة بينهم رقياً كبيراً ، ولم ينقص تقصداً يذكر بعد انتهاء الحرب بل بقي على حاله حتى بعد أن كسدت التجارة كساداً عظيماً دام عشر سنين . ولكن ذلك الرخاء كان يحتم توزيع الثروة توزيعاً جديداً بين الطبقات ، لأن البلاد بوجه عام قلت ثروتها

(١) كتب هذا الفصل قبل الانقلاب النازي (المترجم)

عن ذي قبل . وتم هذا التوزيع الجديد عن طريق
الضرائب التي حملت منها الطبقات الموسرة ما لم تحمله
نظائرها في البلاد الأخرى .

أما من الوجهة السياسية فقد كان أظهر النتائج التي
تمخضت عنها الحرب ازدياد نقابات العمال عدداً وقوة .
ذلك بأن أعضاء هذه النقابات زادوا من مليونين قبيل
الحرب إلى ستة ملايين ونصف مليون في عام ١٩٢٠ ،
وكذلك أصبح حزب العمال السياسى ثانى أحزاب الدولة
بعد أن كان قبل الحرب حزباً ضئيلاً قليل الأهمية ، وتحمس
الناس لمناصرته لما كان يمنيهم به من إنشاء نظام اجتماعى
جديد . لكن الانتخابات جرت في عام ١٩١٨ قبل أن
تظهر قوة الحزب الحقيقية فلم ينل أغلبية المقاعد فى البرلمان ،
بل نالها الأحرار والمحافظون الذين تألفت منهم حكومة
ائتلافية ، كانت لها فى البرلمان الذى قام بين سنتى ١٩١٨ ،
١٩٢٢ سلطة مطلقة ، إذ حصلت على أغلبية ساحقة تعادل
ثلاثة أرباع أعضائه ، مع أنها لم تنل إلا ٥٢ ٪ من
أصوات الناخبين .

ولم ينب عن الحكومة وقتئذ ما كان يضطرم في صدور
الشعوب الأخرى من آمال ، وما كانت ترجوه من
إصلاح الحال الاجتماعية ، فأعلن المستر لويد جورج
رئيس الوزارة أن البلاد يجب عليها أن تبذل جهودها
الموحدة « لجعل إنجلترا بلداً خليقاً بأن يعيش فيه الأبطال » ؛
ووضع برنامجاً شاملاً للإصلاح ، لكنه لم يحقق آمال
المتحمسين من الأمة ، ولم تنقطع الاضطرابات بين طبقات
العمال خلال هذه السنين كلها ، وساء النقابات عجز حزبها
في البرلمان فأندرتة عدة مرار بأن تتولى الأمر بنفسها
وتعلن الإضراب العام .

لكن العمل الذي قامت به الحكومة كان عملاً
عظيماً متعدد النواحي ؛ ولم تبدأ أية حكومة جاءت بعدها
عشر ما أبدته هي من النشاط في ميدان التنظيم الاجتماعي ؛
فلقد اضطلمت لأول مرة بإنشاء مساكن للشعب ،
وأعدت لذلك مشروعاً عظيماً كبير النفقة ، وسنت قانوناً
للتعليم يرجي منه تسهيل سبل العلم لأبناء الشعب ،

وأفلحت في توحيد كثير من شركات السكك الحديدية ،
وكان هذا هو العمل الوحيد الذي قامت به لإدماج
الشركات بعضها في بعض ، وأنشأت وزارة للنقل لترسم
الخطط اللازمة لتنظيم الطرق تنظيماً وافياً ، واقترحت
إصلاح نظام التعدين بنقل امتياز استثمار المناجم إلى الدولة ،
وألief هيئات مختلطة من العمال وأرباب الأعمال
أصغرها لجان المناجم وأكبرها لجنة التعدين الأهلية .
لكن العمال رفضوا هذا المشروع الأخير لأنهم لم يرضوا
بأقل من جعل المرافق العامة كلها ملكاً للدولة . ودعت
الحكومة إلى عقد مؤتمر صناعي وطني يضع برنامج
الإصلاح الصناعي ، وأقامت لجاناً من رجال الصناعة
لتحديد الأجور في كثير من الصناعات ، وحاولت أن
تنشئ فيما بقي منها مجالس صناعية مشتركة ، وعممت
نظام التأمين من البطالة حتى شمل الصناعات كلها . ولما
بدأت أعوام الكساد التجاري الطويلة في عام ١٩٢١
وسمت دائرة هذا النظام توسيعاً جديداً ، لكي تعالج به

الطوارئ العاجلة ، وأعدت مشروعات لمساعدة الصناعة
(كالتسهيلات التجارية واعتمادات التصدير) .

وبهذا العمل خطت البلاد خطوة كبيرة في سبيل
التنظيم القومى . لكن الحكومة التى شرعت فى ذلك
العمل اتهمت بالجمود والرجعية وأسقطت فى عام ١٩٢٢ ،
وجاءت بعد سقوطها فترة من الزمن تولت الأمر فيها
حكومات مختلفة ، اثنتان من المحافظين واثنتان من
العمال ، وظلت التجارة خلال عهدها كلها فى كساد ،
ولم ينقص عدد المتعطلين عن مليون ، وحلت بالبلاد أزمة
قومية شديدة ، واحتدم الجدل فى البرلمان عن البطالة
وكساد التجارة ، لكنه كان جدلاً عقيماً لم يؤد إلى نتيجة .
ولم يكن لدى الحكومات المتعاقبة — حتى حكومات
العمال — آراء معينة تتقدم بها للجمهور . نعم إن حكومتى
العمال لم تكن تؤيدهما أغلبية ظاهرة ، ولكن كثيراً من
أنصارهما لم يروا فى ذلك سبباً قوياً يحول دون عرض
اقتراحاتهما على البلاد إن كانت لهما اقتراحات . على أن
(١١ — نتائج)

العوائق كانت بلا شك حجة ، والوزارات التي تولت الحكم لم تدخر وسعاً في تذليلها وإيجاد حل لها . وقد لا يكون ثمة حل لها على الإطلاق ؛ فلقد ناءت بعبد إغاثة العمال المتعطلين على الرغم منهم ، واشتدت وطأة الضرائب عاماً بعد عام ، وتدهورت تجارة البلاد الأساسية تدهوراً مضطرباً . وحاول العمال في عام ١٩٢٢ أن يضربوا عن العمل إضراباً عاماً فلم يفلحوا ، ودل فشلهم على أن العمل المباشر من جانبهم ليس عديم الفائدة فحسب ، بل إنه يحقق الضرر . وسرت في الأمة روح من القنوط والخيبة ظهرت جليلة في جهود الحياة السياسية ، واحتدم الجدل تلو الجدل في البرلمان ، وأخذ كل حزب يتهم أخاه بعجزه عن حل العضلات القومية ، فبدأ الناقبون يفقدون ثقتهم في البرلمان لأنهم لم يجدوا فيه وسيلة لتحقيق الخير للأمة . ولربما وضح فيما بعد أن تلك الظاهرة وقتية لا تلبث أن تزول ؛ ولربما استقامت الأمور من تلقاء نفسها وعادت إلى سابق عهدها ؛ ولكن الذي

لامصرية فيه أن بريطانيا بعد الحرب سرى فيها كما سرى في غيرها من البلاد روح الاستياء من الديمقراطية البرلمانية ، وأن هذا الاستياء أخذ في الازدياد على مدى الأيام .

٤ — اضمحلال الحكم البرلماني

تلك إذن هي الحال العجيبة الناتجة عن التطورات التي أوجدتها الحرب أو عجلت سيرها : قامت في أوروبا كلها تقريباً حكومات ديمقراطية كاملة تعمل بوساطة المجالس النيابية ، وأخذت البلاد التي لم يقم فيها هذا النظام تطالب بإنشائه (وسنرى ذلك فيما بعد) : ولكن دولتين^(١) من أكبر الدول الأوروبية نبذتا هذا النظام كله ونبذتا معه مبادئ الحرية التي يقوم عليها ؛ وفي كثير من الدول الأخرى ضعفت الثقة بالنظم البرلمانية وبقدرتها على علاج المشاكل المعقدة المتنوعة التي أخذت تواجهها بعد الحرب . وهذا الضعف ، وإن لم يبد شديد الخطر ، حقيقى لا شك فيه .

(١) أصبحت ثلاثاً بعد الحركة النازية في ألمانيا (المترجم)

فهل معنى هذا أن في طبيعة النظام البرلماني نفسه عيباً أساسياً؟ أو أنه لا عيب فيه وإنما هو عبء مطالب هذا الوقت المصيب ألقى على كاهل هذا النظام فناء به إلى حين؟ لا نستطيع أن نجيب عن هذا السؤال جواباً شافياً إلا إذا حللنا الظروف الموجودة في كثير من البلاد، وإذا كان المجال لا يسمح لنا بذلك فلا تثريب علينا إذا اكتفينا بتتبع سير هذا النظام في بريطانيا.

(١) إن المشكلة الأساسية في النظام البرلماني آتية من أن الناخبين وهم أصحاب السكّانة العليا ينظرون إليه نظرة من لا يحس به ولا يبالي بوجوده، وكثيرون منهم لا يظهرون أقل اهتمام بالسياسة إلا عند ما تثير الانتخابات العامة مشاعرهم، ومنهم من لا يهتم بها على الإطلاق. ولهذا الإهمال أسباب عدة: منها أن ضالة قيمة الصوت الواحد بين ثمانية وعشرين مليوناً من أصوات الناخبين تجعل صاحبه يستخف به ولا يحرص على إعطائه. زد على ذلك أن قانون الانتخاب الإنجليزي يجعل الصوت

الذى يعطى مرشحاً لا ينتخب بالفعل صوتاً ضائعاً لا قيمة له ، وإن كان هذا الحكم لا يصدق على نظام الانتخاب النسبي ؛ وفي كثير من الأحيان لا يجد الناخب مرشحاً يمثل آراءه ويكون موضع ثقته فيعطيه صوته ؛ وكثيراً ما يكون حقه الانتخابي مقصوراً على أن يختار بين مرشحين يكره كليهما ، وإذا اختار أحدهما خدع نفسه ولم يرض ضميره . ولا تزال وسائل التربية السياسية ناقصة لأن الصحافة لا تعالج الموضوعات السياسية معالجة جدية ، ولأن الدعاية التي تقوم بها الأحزاب السياسية لا تصل إلى جزء من عشرة أجزاء من الناخبين الذين يوكل إليهم اختيار الأعضاء . وفوق هذا وذاك فإن الفكرة المنتشرة بين الناس أن السياسيين قوم عديمو الإخلاص وأن السياسة لعبة من الألعاب . والسبب في انتشار هذا الرأي أن السياسيين (حسب قانون الانتخاب البريطاني) لا يستطيعون أن يعتمدوا على من يدينون بأرائهم فقط ، لأن النجاح أو الفشل في الانتخاب قد

يكون سببه عدداً قليلاً من أصوات جماعة من المترددين
يكسبها المرشح بعهد يقطعه على نفسه وهو لا يحرص
على الوفاء به .

(٢) يشعر الناس أن الإجراءات التي تتبع في
البرلمان كلها إجراءات صورية غير حقيقية ، لأن نتائج
البحث مقررة من قبل لا يؤثر فيها النقاش . ويصدق
هذا بنوع خاص إذا كان للحكومة في البرلمان أغلبية
من حزبها . على أنه كثيراً ما يصدق أيضاً ولو لم تكن
لها هذه الأغلبية ، وذلك لاعتقاد الأعضاء أن في يدها
أن تطلب حل البرلمان والقضاء عليه إذا حدثته نفسه
بمخالفتها في مسألة من المسائل الهامة . والحق أن البرلمان
ليست له رقابة حقيقية على التشريع وتقرير المصروفات
وتسيير دولاب الإدارة ، وذلك لأن جميع القوانين الهامة
تعدّها الحكومة ولا تقبل من التعديل فيها إلا ما يوافقها ،
ولا تستطيع المعارضة مهما أوتيت من قوة أن تعرض
على المجلس مشروع قانون تؤمل أن يبحثه . وليس

للبرلمان رقابة على الإدارة لأنه إذا عارض مشروعاً من مشروعاتها الهامة عُبِّت له الأغلبية الحكومية لتأييده ، والأعضاء يعلمون أن الحكومة إذا خذلت استقالت وجرت انتخابات عامة . وأخيراً ليس للبرلمان رقابة على المصروفات لأن الحكومة هي التي تعرض عليه ميزانية الدولة ، والأعضاء جميعاً يعرفون أنها تعتزل مناصبها إذا خذلت في باب من أبوابها الرئيسية . والواقع أن البرلمان لم يجرؤ على تخفيض أى باب من أبواب النفقات منذ جيل كامل . وقصارى القول أن قوة الحكومة قد جعلت البرلمان أشبه شيء بجمعية للجدل والنقاش ، تكاد تنحصر أهمية جدها في تأثيره في رأى العام ، الذى يؤثر بدوره في الانتخابات العامة التالية . على أنه حتى لو أُعطي البرلمان سلطة حقيقية ، وأوتى الشجاعة الكافية لاستعمال هذه السلطة ، فإن النظام الذى يسير عليه وما يضيع من وقته وجهود أعضائه كل ذلك يجعله غير قادر على أن يعالج الأعمال الكثيرة المتنوعة التى يطلب إليه نظرياً أن

يعالجها . ولذلك يجيز البرلمان في كل عام إنفاق مئات الملايين من الجنيهات دون أقل بحث أو مناقشة .

وقد استحوذ على كل السلطة ، التي هي من حق البرلمان قانونا ، والتي فقدتها فعلا ، مجلس الوزراء وهو هيئة صغيرة مكونة من حوالي عشرين رجلا ليسوا دائما من ذوي الكفايات البارزة ، اختارهم رئيس الحزب الذي استطاع أن ينال أغلبية الأصوات في مغامرة انتخابية . وعشرون رجلا لا يستطيعون أن يحسنوا التصرف في جميع السلطات التي أخذوها على عاتقهم ولو أوتوا جميعا قوة فوق قوة البشر . فهم لا يمكنهم أن يبحثوا تفاصيل جميع القوانين التي تعرض عليهم (والتي يبالغ عددها في كل عام نحو أربعين قانونا مختلفة الأنواع) ويشرفوا إشرافا فعليا على أعمال الإدارات الحكومية التي يخططها الحصر ، ويراجعوا ويراقبوا إيرادات الدولة ونفقاتها البالغة ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في العام ، ويعالجوا بعد ذلك جميع المشاكل الصعبة المعقدة التي يواجهونها

فى كل يوم . ومع أنهم لا يستطيعون أن يعالجوا جميع
هذه المسائل المهمة الحيوية ، فانهم لا يسمحون للبرلمان
أن يشترك فى بحثها بحثاً جدياً ، ولو سمحوا لما أمكن
البرلمان نفسه أن يعالجها إلا إذا تغيرت أوضاعه تغيراً
كبيراً . ونتيجة ذلك أن السلطة الحقيقية آلت إلى
الموظفين الدائمين ، وهم طائفة بيروقراطية يجب أن
لا يوكل إليها معالجة المشاكل الجديدة ، بل يقصر عملها
على تسيير الآلة الحكومية فى طريقها العادى .

وإذا كان هذا الوصف قريباً من الحقيقة فى أية
ناحية من نواحيه ، واعتقادنا أنه ليس مبالغاً فيه كثيراً ،
فإننا لا نعجب إذا لم يكن البرلمان هيئة صالحة لمعالجة
المشاكل الجديدة المعقدة التى أخذ العالم يواجهها بعد
الحرب ، كما لا يدهشنا أن يضمحل نفوذه وتسقط هيئته .
على أن سلطان البرلمان لم تقوضه الحرب بالذات ، وإنما
المشاكل العويصة التى خلقتها كانت محكاً له كشف عن
ضعفه ؛ فى حين أن انتشار الديمقراطية بين جميع الطبقات ،

وما بلغت بعد الحرب من كمال ، قد جعل من أصعب
الأشياء على الفئة الصغيرة العاقلة أن تسمع الشعب
آراءها ، لأن الجمهور الذي لا بد لها أن تخاطبه كبير العدد
جدا ، ولذلك أصبحت خير الوسائل وأنجحها في كسب
أصوات الناخبين هي بذل الوعود الجوفاء التي لا يرجى
تحقيقها ، أو قذف الرعب في قلوب الشعب دون مبرر .

الفصل الرابع

أوروبا والعالم غير الأوربي

١ — تبدل العلاقات بينهما

اقتسمت الأمم الأوربية في الجيل السابق للحرب كل ما كان باقياً من القارات الأخرى غير خاضع لحكمها عدا بلاد الفرس والدولة التركية والصين . وحتى في فارس والصين اتخذت لها « مناطق نفوذ » . ولاح أن الحضارة الأوربية قد سادت الكرة الأرضية ، فقد انتشرت منتجات مصانعها في أنحاء العالم ، ونفذت تجارتها إلى أقصى أطرافه ، واتخذت من منتجات البلاد النائية مادة لصناعتها ، وأضحت لغاتها الهامة ولا سيما اللغة الإنجليزية واسطة التخاطب فيها ، وأخذ الناس في كل مكان يقلدون الأوربيين في أزيائهم ووسائل طهولهم وتسليتهم . وأما نظم الأوربيين الإدارية والقضائية فقد فرضت على جميع الشعوب غير الأوربية فرضاً ، أو قلدها هذه الشعوب

مختارة . وأخذت جموع الشبان من مختلف أقطار العالم
تؤم جامعات أوروبا لتتقف على أسرار علومها ؛ وأنشئت
دور العلم الأوربية في بلاد الصين والهند القديمتين ،
وبين الشعوب الإفريقية الباقية على فطرتها الأولى ؛
وأقر الناس في كل مكان بتفوق الأوربيين الحربى القائم
على حسن نظامهم واستخدامهم الوسائل العلمية فى سفك
الدماء وإزهاق الأرواح ، حتى أن شردمة قليلة من الجنود
الأوربية تكفى لإخضاع نصف قارة من القارات .
والخلاصة أن أوروبا فرضت على الشعوب غير الأوربية
فى العالم كله سلطانها وبهرتهم بقوتها وعظمتها .

وبلغت هذه السلطة أوجها فى العقد الأخير من
القرن التاسع عشر ، عندما وصلت الروح الاستعمارية
الأوربية إلى أقصى قوتها واعتدادها بنفسها . لكنها فى
أوائل القرن العشرين وقفت فى سبيلها بعض الصعاب ،
فكانت ثورة البكسر (Boxer) التى قامت فى الصين
عام ١٩٠٠ هى أول صدمة لاقتها مطامع الأمم الأوربية

في الفتح والاستعمار . ثم جاء تحالف الإنجليز واليابان فكان أول اعتراف بمساواة أمة غير أوربية أمة أوربية ؛ وقضى هذا الحلف على الرغبة في تقسيم الصين . وأعقبته الحرب الروسية اليابانية في سنة ١٩٠٥ ، فاهتزت لها مشاعر الناس في جميع أنحاء العالم ، إذ رأوا دولة أوربية كبرى يهزمها هزيمة منكرة . شعب أسيوى . وكان لهذا الحادث أثر بليغ في قارة آسيا كلها ، لأنه قضى على ما كان لأوربا في قلوب أهلها من روعة ورهبة ، ونشر في كثير من البلاد وبخاصة في الهند روحاً جديداً ، فشرع أهل هذه البلاد يطالبون بحق مساواة الأوربيين .

على أن ما يمكن أن نسميه سلطان أوربا الروحي لم تضعف قوته . ذلك بأن أهل الهند والصين ومصر لم يطالبوا وقتئذ بأن يتركوا وشأنهم يتبعون أساليب الحياة العتيقة التي كانوا يتبعونها من قبل ، وإنما طالبوا بأن يتركوا أحراراً ينظمون شؤونهم على الطراز الأوربي كما فعلت اليابان قبلهم . طالبت هذه الشعوب بحقوقها .

القومية ، لكن فكرة القومية في ذاتها فكرة أوربية لم يكن لها وجود في العالم الشرقى ؛ وطالبوا كذلك بالحكم النيابى ، وهو أيضاً من النظم الأوربية ؛ وعملوا على أن يستقلوا بمصنوعاتهم عن منتجات المصانع الأوربية ، ولكنهم سعوا إلى هذه الغاية بتقليد طرق الإنتاج الأوربية ؛ ونادوا بأنهم لا يقلون عن الأوربيين عقلاً وذكاء ، ولكنهم لم يثبتوا ذلك التساوى إلا باتباع طرق العلم الأوربية ، وبدراسة العلوم باللغات الأوربية في معظم الأحيان .

وأخذ القلق ينتشر في العالم الشرقى خلال العشر السنين السابقة للحرب . ففي عام ١٩٠٨ قامت حركة تركيا الفتاة تعمل لقلب أوضاع الحياة التركية ، وبدأ الاضطراب الخطير في الهند منذ عام ١٩٠٧ ، ونشبت في عام ١٩١١ الثورة الصينية التي قضت على سلطان أباطرة المانشو (Manchu) القديم لكي تتمكن من تنظيم الصين تنظيمًا جديدًا وجعلها جمهورية حديثة على الطراز

الأوربي ، وأخذت الحركة الوطنية المصرية تقض مضاجع الإنجليز حتى أرسل اللورد كتشنر لينظر في أمرها .

وشبت نار الحرب فبعثت في هذه الحركات كلها قوة جديدة عظيمة . ذلك بأن الحلفاء أعلنوا أكثر من مرة أنهم يدافعون عن الديمقراطية وعن حق تقرير المصير ، فأصبح من الصعب عليهم أن ينكروا مطالب الشعوب الخاضعة لسلطانهم . ثم إن الحرب أضعفت هيبة الشعوب الأوربية وبدأت الشعوب المحكومة تسأل نفسها : هل هذه المجزرة الوحشية هي الغاية التي تسعى إليها المدنية الغربية ؟ وإذا كانت كذلك فهل تستحق هذه المدنية أن يعجب الناس بها ويخضعوا لها ذلك الخضوع الذي تطالبهم به ؟ كانت الشعوب الغربية الحاكمة تقذف برجالها في أتون الحرب ، وتدمر ثروتها ليجز بعضها على بعض ، فهل يرجى أن يقضى ذلك على سلطانها ؟ وكانت تستخدم كل ما أوتيت من قوة في سبيل الحرب ، فاضطرت إلى أن تطرح وراءها ذلك النشاط الصناعي

الذى يرجع إليه معظم الفضل فى سيطرتها على العالم ؛
فأتاحت هذه الظروف للشعوب الخاضعة لها فرصة إيجاد
صناعات فى بلادها ، وإثبات مساواتها لحكامها فى هذا
المضمار . وأخيراً لما وضعت الحرب أوزارها دعيت
الشعوب غير الأوربية إلى مجالس الصلح ، واشتركت
مع حكامها اشتراك الأنداد لا اشتراك المحكومين
والسادة ، ثم تبوأَت هذه الشعوب مكانها فى مجالس
عصبة الأمم .

بهذه الوسائل كلها أوهنت الحرب قوة الشعوب
الغربية ، فكان حتماً أن تقوم الشعوب الخاضعة لها
فتجهر بمساواتها لحكامها ، وتنشد الحرية القومية والحكم
الذاتى الديمقراطى السائد فى دول أوربا ، وتثور على
« الاستعمار » ، وكان لا بد مع ذلك أن تتبدل العلاقة
بين أوربا والعالم غير الأوروبى ، إن لم يكن كله فلا أقل
من جزئه الذى بلغت فيه المدنية مبلغاً يبيح له أن يطالب
بحريته . وكل الذى رأيناه حتى الآن هو النتائج الأولى

التي لا بد أن يؤدي إليها هذا الموقف الجديد ؛ لكن ما رأيناه يكفي للدلالة على أنه سوف يخلق مشا كل يُعد حلها من أصعب الأمور . وليس في استطاعتنا هنا أن ندرس بالتفصيل كل ما حدث في خارج أوروبا بعد الحرب من تطورات ، وحسبنا أن نلقى نظرة عاجلة على ثلاثة ميادين مهمة وهي العالم الإسلامي والهند والصين .

٢ — العالم الإسلامي — الدولة العثمانية

لم يبلغ أثر الحرب ونتائجها في أى جزء من أجزاء العالم حتى ولا في أوروبا نفسها ما بلغه في العالم الإسلامي . ونعني بالعالم الإسلامي تلك المنطقة الواسعة الممتدة في شمال إفريقيا وجنوب آسيا الغربى من المحيط الأطلنطى إلى حدود الهند حيث تدين أغلبية السكان العظمى بالإسلام في الوقت الحاضر ، وحيث كانت تدين به منذ الفتوح الإسلامية الباهرة في القرن السابع بعد الميلاد . وهناك عدة ملايين من المسامين خارج حدود هذه المنطقة في بلاد الهند وجزائر الملايو وآسيا الوسطى والصين ، (١٢ — نتائج)

ولكنهم في هذه الأجزاء جماعات متفرقة بين شعوب
من أديان أخرى . أما الإقليم الذي ذكرناه هنا فهو بلاد
الإسلام الحقيقية التي بلغ أثر الحرب فيها مبلغاً عظيماً
قواعد النظام الإسلامي دكا .

ذلك أنه من القواعد الأساسية للنظرية الإسلامية
في الحياة أن جميع أتباع النبي (صلى الله عليه وسلم) أعضاء
في مجتمع واحد ، يخضعون لسلطان خليفة النبي الدنيوية
والدينية . نعم إن طائفة كبيرة من المسلمين ، هي طائفة
الشيعة الذين يسكن معظمهم بلاد إيران ، تعتقد أنه لم
يحكم الإسلام بعد على ابن عم النبي خليفة شرعي ، وحقيقة
أنه قام في بلاد السنيين خلفاء متنافسون ؛ ولكن هذا
كله لم يؤثر في العقيدة الأساسية عقيدة الوحدة الإسلامية
التي هي فوق كل المجتمعات الأخرى ، والتي لم تعترف
قط بالفروق القومية .

وبقي سلطان الترك هو الرئيس الفعلي للإسلام منذ
فتوح الأتراك العثمانيين العظيمة في القرنين الخامس عشر

والسادس عشر ، وإن كان العرب الذين نشأ الإسلام
بينهم لم يرضوا بحكم الأتراك في يوم من الأيام . وكانت
الدولة العثمانية أيام مجدها تشمل جميع الأقطار الإسلامية
الواقعة في غرب بلاد الفرس وهي آسيا الصغرى والشام
وأرض الجزيرة وبلاد العرب ومصر وشمال إفريقيا ؛
وكانت تضم بصفة خاصة المدن المقدسة الثلاث مكة
والمدينة وبيت المقدس ؛ وكان السلطان هو الذي يحمي
هذه المدن ، فكان لذلك موضع الإجلال والإكبار .
وظل حكام هذه البلاد الإسلامية ، بعد أن استقلوا بالفعل ،
يعترفون بسيادة أمير المؤمنين ، حتى بعد أن اضمحلت
قوة الأتراك . وبينما أوروبا تظن الدولة التركية على وشك
الانهلال ، إذا بالمسامين في جميع بلاد الشرق ينهضون
نهضة جديدة عظيمة في أيام عبد الحميد آخر السلاطين
العظام (١٨٧٦ — ١٩٠٨) ، ولم تسمع أوروبا عن هذه
النهضة إلا القليل ؛ وصار المسامون في الهند وبلاد الملايو
النائية وأواسط إفريقيا ينظرون إلى السلطان ، أكثر

مما كانوا ينظرون إليه في أى وقت آخر ، كرئيسهم
الدينى ومعقد آمالهم ، الذى يدعوون له فى صلواتهم .
وكانت هذه الحركة ، حركة الجامعة الإسلامية ، هى آخر
إحياء لذلك الأمل القديم ، ألا وهو جمع شتات العالم
الإسلامى تحت سلطان الخليفة .

وفى هذه الأثناء كانت الشعوب الأوربية تجد
مسرعة فى إخضاع الجزء الأكبر من العالم الإسلامى
لسلطاتها ، فامتلكت إنجلترا بلاد الهند وقضت بامتلاكها
على آخر الفتوح الخارجية الكبرى للإسلام ؛ وذلك
لأن الجزء الأكبر من الهند ظل خاضعاً لحكم المسلمين
منذ القرن الثانى عشر ، فلما استولى الإنجليز على هذه
البلاد خضع لحكم التاج البريطانى سبعون مليوناً من
المسلمين . كذلك أخضع الروس لحكمهم مسلمى آسيا
الوسطى — أهل خيوة وبخارى وسمرقند ؛ واستولى
الفرنسيون على بلاد الجزائر وتونس ومراكش
الإسلامية ؛ وأصبح للإنجليز الإشراف الفعلى على مصر

مع أنها كانت حتى بداية الحرب لا تزال تعترف بسيادة
السلطان عليها ؛ واقتسم الروس والإنجليز السيطرة على
بلاد إيران (١٩٠٧) ؛ وضم الإيطاليون طرابلس إلى
أملاتهم قبيل الحرب الكبرى ؛ واقتسمت الدول قارة
إفريقية ، فأصبح المسلمون في وسط هذه القارة (حيث
كان الإسلام ينتشر بسرعة) خاضعين لحكم الدول
المسيحية ؛ ولاح أن هذه الدول المسيحية التي ساجلت
الإسلام الحرب أكثر من ألف عام قد انتصرت عليه
نهائياً ، وأن الأمل الذي كان يجيش في صدور أتقياء
المسلمين منذ أيام النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو إيجاد
مجتمع إسلامي عظيم يرأسه خليفة المسلمين ، لاح أن هذا
الأمل قضى عليه القضاء الأخير . ولم يبق من بلاد
المسلمين مستقلاً إلا الدولة العثمانية ، وكان بقاؤها سبباً
في بقاء جذوة هذا الأمل عظيم . لكن نجم هذه الدولة
حتى قبل الحرب الكبرى كان آخذاً في الأفول ، وهل
أدل على ذلك من أن عبد الحميد أولاً ، ورجال تركيا الفتاة

الذين خلعوه ، قد سرهم أن يضعوا أنفسهم تحت حماية ألمانيا ، وهي الدولة العظمى الوحيدة من بين دول أوروبا التي لم تضم إلى أملاكها شيئاً من بلاد المسامين ؟ ولما زار القيصر الآستانة وبيت المقدس وطنجة قبل الحرب ، وأعلن على الملأ أنه حامى المسامين جميعاً ، كان لا يرجو من وراء ذلك إلا أن يستغل لمصلحة ألمانيا حماس المسامين الدينى الذى لم يكن قُضى عليه القضاء الأخير . ولما دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا فى أكتوبر عام ١٩١٤ ، أعانت هذه الدولة وحلفاءها بعدد عظيم من الرجال ، وكان فى مقدورها أيضاً أن تدعو المسامين عامة باسم الخليفة إلى الجهاد أى إلى الحرب الدينية على الكفار .

لكن إعلان الجهاد وإن لم يكن عديم الثمرة بالمرة ، كان أقل أثراً مما كان يرجوه الألمان أو يخافه الحلفاء ؛ وذلك لأن عوامل الانحلال كانت قد أخذت تدب فى العالم الإسلامى ، وكانت عدوى الغرب قد سرت فيه حتى قبل الحرب فتأصلت فى كثير من بلاد الإسلام

فكرة القومية ، وهى فكرة لا تتفق مطلقاً مع ما يرمى إليه الإسلام من إيجاد مجتمع دينى يعلوا على القوميات كلها . ولم يكن رجال تركيا الفتاة المشبعون بالتربية الغربية يعنون كثيراً بالإسلام كما كان يعنى به عبد الحميد بل كان أكبر همهم القومية التركية ، فاستبدلوا بدعوة عبد الحميد للجامعة الإسلامية الدينية دعوة أخرى لجامعة جنسية محضة وهى الجامعة التورانية ؛ ولكن هذه الدعوة لم تلق نجاحاً كبيراً . هذا فى تركيا أما فى مصر فقد بدأ المصريون يميلون إلى التخلص من الإشراف البريطانى ، ولم يكن ذلك لأن البريطانيين كفرة بل لأن المصريين المسامين منهم والأقباط تملكهم فكرة تكوين أمة مصرية حرة . وحتى العرب أنفسهم ، وهم الذين نشروا لغتهم فى الشام والعراق كما نشروها فى جزيرة العرب نفسها ، سرت فيهم قبل الحرب فكرة القومية العربية ، ولذلك كانوا يكرهون الأتراك رغم خضوعهم لسلطانهم .

أثارت الحرب ثائرة هذه الأفكار الجديدة كلها ،
وتبين قبل نهايتها بزمن طويل أنه إذا ما انتصر الحلفاء
فإن مصير العالم الإسلامي أن يوزع بين الغالبين أو ينقسم
إلى عدد من الدول القومية كما حدث في العالم المسيحي
في العصور الوسطى . وكان من أول الحوادث التي
تمخضت عنها الحرب إعلان الحماية البريطانية على مصر
التي ضمت وقتئذ رسميًا ولأول مرة في تاريخها إلى
الإمبراطورية البريطانية ، واقتطعت رسميًا من أملاك
الخليفة . ثم فكر الحلفاء في السنة التالية (١٩١٥) في بث
روح الثورة القومية على الأتراك في قلوب العرب ،
وبدأت المفاوضات وقتئذ مع أمير الحجاز الذي كانت
تشمل أملاكه مكة والمدينة البلدين المقدسين عند المسامين ،
والذي كان هو نفسه من سلالة النبي محمد (صلى الله عليه
وسلم) ، ووعده بريطانيا وعداً مبهمًا بأن تساعد على
تأسيس دولة عربية قومية تشمل (في اعتقاده) جزيرة
العرب وسوريا وبلاد النهرين . ثم ثار الأمير على الأتراك

ولقب نفسه ملكا ، وقدم العرب مساعدة قيمة لألنبي (Allenby) في حرب الشام ولمود (Maude) في حرب الجزيرة . وبفضل هذه المساعدة تمكن هذان القائدان من هزيمة الأتراك وكسر شوكتهم . وأغرى ملك الحجاز أيضاً على أن يطالب بالخلافة ، ولكن الشكوك التي حامت حوله ، وخشية المسلمين أن يكون خليفتهم العوبة في يد دولة غربية ، كل ذلك بعث روح القلق في العالم الإسلامي وسرى إلى الهند نفسها . بعد ذلك صدرت في سنة ١٩١٧ مذكرة بلفور (Balfour) المشهورة التي وعدت اليهود بأن تكون فلسطين وطناً قومياً لهم . وإذا كانت أغلبية السكان في فلسطين من العرب فقد أثارت هذه المذكرة كثيراً من الاضطراب في البلاد العربية .

وكان الحلفاء في أثناء ذلك يتوقعون سقوط تركيا ، فعقدوا فيما بينهم اتفاقات سرية لتقسيم أملاكها . وكانت فرنسا منذ زمن بعيد تتطلع إلى امتلاك سوريا ؛ كما

كانت بريطانيا ترغب في امتلاك جنوب العراق الذي احتلته أثناء الحرب لتستحوذ على ما فيه من منابع النفط وتطمئن على سلامة الهند ؛ وطلبت أن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود كما طالبت روسيا بعد أن وعدت بامتلاك الآستانة أن تكون لها أرمينيا وشمال الأناضول الشرقي . وعقد الحلفاء فيما بينهم اتفاقاً سرياً في عام ١٩١٦ يعرف باتفاق سيكس بيكوت (Sykes - Picot) ، وضعوا فيه أساس خطة لتوزيع هذه الأملاك ، وأجمعوا على أن يترضوا عواطف العرب القومية التي لم تقنع بجزيرة العرب نفسها ، بأن ينشئوا دولاً عربية تحت حماية بريطانيا وفرنسا . ثم وعدت إيطاليا واليونان بعد ذلك بأملاك واسعة في غرب آسيا الصغرى . ولو تم تنفيذ هذه الاتفاقات كلها لما بقي للأتراك إلا دولة صغيرة في قلب الأناضول .

بعد ذلك استطاعت الجيوش البريطانية بمساعدة العرب أن تضرب الترك ضربة قاضية في حروب سوريا

والعراق التي انتصرت فيها تلك الجيوش انتصاراً باهراً
في عامي ١٩١٧، ١٩١٨ . وجاء بعد ذلك دور التسوية
فاقتضت من الوقت أطول مما اقتضته تسوية المسائل
الأوربية نفسها ، وذلك لصعوبة التوفيق بين اتفاقات
الحلفاء السرية وبين آماني الشعوب العربية . فقد كان
العرب يطمعون أن تكون لهم دولة عربية موحدة ،
تشمل جزيرة العرب والشام والعراق ، غير خاضعة لحماية
دولة أوربية . فاذا لم يكن بد من الحماية فلتتولها دولة
واحدة على جميع البلاد ، والأفضل أن تكون أميركا ،
فاذا تعذر ذلك فلتكن بريطانيا . وكانوا يعارضون أشد
المعارضة في الحماية الفرنسية ، وأكثر ما كانوا يكرهون
أن تقسم بلادهم بين الدول المختلفة . وجاء الأمير فيصل
ابن ملك الحجاز وصديق لورنس (Lawrence) إلى
باريس ولندن ليدافع عن قضية العرب ؛ وبذل المندوبون
البريطانيون وبخاصة المستر لويد جورج غاية جهدهم
ليحملوا الفرنسيين على أن يسمحوا بإنشاء دولة عربية

في سوريا ويكتفوا بالسيطرة على البلاد الساحلية ، ولكن الفرنسيين أصروا على امتلاك سوريا بأجمعها ، فعاد الأمير فيصل إلى دمشق وحاول أن ينشئ في سوريا دولة مستقلة ، فسير إليه الفرنسيون جيشاً في عام ١٩٢٠ أخرجه منها ، ثم شرعوا ينشئون فيها أربع دول منفصلة تحت حمايتهم ، إحداهن دولة لبنان ومعظم أهلها من المسيحيين الذين كان الفرنسيون يعتمدون عليهم اعتماداً كبيراً .

ثم تم الاتفاق بين الحلفاء والعرب ، فأعلن الأولون أن غرضهم هو إنشاء دول تحكم نفسها بنفسها تحت حمايتهم ، وانتدبت كل دولة نفسها لإدارة البلاد التي تحت سلطانها ، وأرسلت وثائق الانتداب إلى عصبة الأمم لاعتمادها . فأعطيت فرنسا صكاً بانتدابها على سوريا ومقاطعة كليليا (Cilicia) المجاورة لها في آسيا الصغرى ، والتي تمتد جنوباً إلى بحر الخليل وشرقاً إلى نهر الفرات ؛ ولكن الفرنسيين لم يستطيعوا بسط سلطانهم

على هذه البلاد إلا بعد عناء كبير كما سنرى فيما بعد .
وأعطيت بريطانيا صكى انتداب ، أحدها على فلسطين
حيث اتفق على إنشاء الوطن القومى لليهود وعلى إقليم
شبه صحراوى واسع فى شرق نهر الأردن سعى فيما بعد
إمارة شرق الأردن ؛ والصك الثانى بانتدابها على أرض
الجزيرة أو العراق . وسرعان ما شجعت بريطانيا
العراقيين على أن يختاروا الأمير فيصل ملكا عليهم ، كما
عينت هى أخاه أميراً على شرق الأردن ، فحققت بذلك
بعض آمال العرب . أما جزيرة العرب نفسها فأنشئت
فيها دولة مستقلة لأن معظم أرضها صحراء جرداء لا يرغب
أحد فيها ولا يستطيع أحد حكمها . وأرسل السير هربرت
صمويل (Sir Herbert Samuel) مندوباً سامياً إلى
فلسطين ليشرع فى إنشاء الوطن القومى لليهود ، ولم
تكن هذه المهمة مهمة سهلة بسبب استياء السكان
العرب ونفورهم .

تركيا الحديثة

فرضت هذه التسوية التي شرحناها على سلطان تركيا الذي كان في الآستانة تحت رحمة الخلفاء ، كما فرض عليه أن ينزل لليونان عن أزمير وعن مساحة واسعة من آسيا الصغرى . لكن هذه التسوية أثارت حماسة الأتراك القومية فاستعدوا للمقاومة ، لا في الآستانة بل في آسيا الصغرى « وطنهم القومي » الحقيقي ، واتخذوا مدينة أنقرة في قلب هذه البلاد مركزاً للمقاومة ، وقام فيهم زعيم قدير هو مصطفى كمال باشا التفوا حوله ، وعقدوا ميثاقاً قومياً أعلنوا فيه تخليهم عن البلاد العربية ، لكنهم أقسموا أن تبقى آسيا الصغرى تركية . ثم شرعوا يهاجمون اليونانيين ؛ ولم يكن الخلفاء على استعداد لمعاونتهم ، بل بلغ الأمر أن عقد الفرنسيون اتفاقاً سرياً مع الأتراك تخلوا بمقتضاه عن إقليم كليكليا الذي انتدبوا لحكمه ، لأنهم لم يريدوا أن يقعوا بين نارين عداء الترك وثورة العرب . ودارت الدائرة على اليونانيين فألقى الأتراك بهم في البحر

ونقضوا معاهدة سيفر التي فرضت عليهم في عام ١٩٢٢ ،
وبدأت مفاوضات طويلة في لوزان انتهت بعقد معاهدة
جديدة في عام ١٩٢٣ ، نص فيها على إعطاء الترك آسيا
الصغرى بأكملها لتكون لهم دولة قومية ، كما نص أيضاً
على تبادل السكان اليونانيين في آسيا الصغرى والأتراك
في بلاد اليونان ، وردت المعاهدة الجديدة الآستانة
والمضيقيين إلى الأتراك . وبذلك تمخض الاضطراب كله
عن انقسام الدولة العثمانية القديمة إلى دولة تركية قومية
مستقلة ، وإلى دول عربية خالصة أو شبه خالصة تحت
حماية بريطانيا وفرنسا .

ولم يكن معنى هذا تفكك الإمبراطورية التركية
فحسب بل تفكك الوحدة الإسلامية أيضاً . وكان أهم من
هذا التفكك وأكثر منه خروجاً على تقاليد الإسلام ،
أن الأتراك أعلنوا في بلادهم الحكم الجمهوري ، وجعلوا
السلطة العليا في يد الجمعية النيابية ، ثم خلعوا الخليفة
الجالس على العرش وقتلوا واختاروا خليفة غيره في عام

١٩٢٣ ؛ وبعد عامين من ذلك التاريخ أصدرت الجمعية قراراً بإلغاء الخلافة فعلاً ، وفصل السلطتين السياسية والدينية إحداهما عن الأخرى فصلاً تاماً ، مع أن روح النظم الإسلامية يرمى إلى توحيد السلطتين . وألغيت بعدئذ الوظائف الدينية ، وانتزع التعليم من يد رجال الدين ووضع تحت إشراف الدولة ، واستبدل بالقرآن ، الذى كان إلى ذلك الوقت القانون الأعلى للمسلمين عامة ، قانون مدنى جديد مستمد من القانون السويسرى ، وقانون جنائى جديد قائم على أساس القانون الإيطالى ؛ وحررت النساء ومنعن من لبس النقاب مع أن خضوعهن وعزلتهن كانا من مميزات الأوضاع الإسلامية . وشمل التنظيم أيضاً الأزياء نفسها وذلك لتقطع كل صلة بالتقاليد القديمة ، فتم القانون على الأتراك أن يلبسوا قبعات بحافات بارزة . ولربما ظن أن هذا التغيير أمر تافه لا يستحق الذكر ، لكنه فى الحقيقة عظيم الأهمية ، لأن من عادة المسلمين عامة أن يلبسوا العمامة

أو الطربوش في الصلاة ، وعلى المصلي أن يسجد
على الأرض بجمهته ، وهذا أمر يستحيل عليه أن يفعله
إذا لبس قبعة ذات حافة بارزة أثناء الصلاة . ولم يرو
التاريخ خروجاً على التقاليد أشد وأسرع من هذا الخروج ؛
فإن الدولة القومية التركية قد قطعت كل صلة بينها وبين
ماضيها الإسلامي ، وإن كانت لا تزال تدين بالإسلام ؛
وأخذت تدخل في بلادها كل ما تستطيع إدخاله من
نظم المسيحيين وطرق معيشتهم ؛ وكانت في الوقت نفسه
تقاوم بكل قوتها سيادة الغرب السياسية عليها . وأثارت
هذه الانقلابات الشديدة هياجاً عظيماً في العالم الإسلامي ،
ولكن يلوح أن أغلبية الشعب التركي قد قبلتها دون عناء
كبير ، وأصبح الأتراك بعد قبولها لا يهتمون بوحدة
الإسلام وإنما يحرصون على حرية الأمة التركية وتقدمها .
ولقد قضى انفراط عقد الدولة العثمانية ، وعلى
الأخص إلغاء الخلافة العثمانية ، على فكرة إنشاء مجتمع
إسلامي أعلى يحكمه خليفة المسلمين ، وأصبح الإسلام
(١٣ — نتائج)

منذ ذلك الحين من غير خليفة . وهل يمكن وجود خليفة مجرد من السلطة الزمنية ؟ إن هذا يناقض كل التقاليد الإسلامية . ولو فرض إمكان وجود خليفة لا سلطة زمنية له فكيف يختار ؟ كانت هذه المسائل هي الشغل الشاغل لعلماء الإسلام في السنوات الأخيرة ، فعقدوا المجالس والمؤتمرات لبحثها ، ولكنها لا تزال إلى الآن باقية من غير حل ، ويلوح أن بقاءها كذلك لا يشغل بال العالم الإسلامي بوجه عام ، وإنما الذي يهم البلاد الإسلامية المختلفة ، هو ما تسعى إليه من حرية قومية ، لأن الفكرة القومية قضت آخر الأمر على فكرة الجامعة الإسلامية الأولى ، كما قضت من قبل على الجامعة المسيحية اللاتينية في العصور الوسطى .

الدول العربية

نارت مشاكل خطيرة في البلاد التي سلخت من جسم الدولة العثمانية منذ أن تمت التسوية . فقد دأبت سوريا على مقاومة السلطة الفرنسية مقاومة أدت

في عام ١٩٢٥ إلى ثورة علنية شديدة ، وبلغ من أمر هذا الكفاح في بعض الأحيان أن حققت فيه لجنة الانتداب في عصبة الأمم .

وكثيراً ما قام النزاع في فلسطين بين سكانها العرب والمهاجرين اليهود ، فكان هذا الموقف يتطلب من الإدارة البريطانية دوام اليقظة والكياسة . على أن هذا النزاع لم يبلغ ما بلغه في المنطقة الفرنسية ، وبرهن المهاجرون اليهود على أنهم نافعون للبلاد ، وكان لهم فضل كبير في إعادة الرخاء إلى هذه البلاد المهملة .

وقاوم العراقيون في أول الأمر الحكم البريطاني مقاومة شديدة نتج عنها اندلاع لهيب الثورة في البلاد سنة ١٩٢٠ ، بعد أن أنفقت بريطانيا أموالاً طائلة في ترقيتها ، وأرسلت إليها عدداً من الموظفين لتنظيم أمورها ، فساروا في هذا العمل على ما يظهر أسرع من القدر الواجب . وفي عام ١٩٢٢ عقدت معاهدة بين بريطانيا والعراق اتفق فيها على إنهاء الحماية بعد أربع سنين

ودخول العراق بعد ذلك عضواً مستقلاً في عصبة الأمم .
ولكن العصبة نفسها رأت أن هذه المدة لا تكفي لتوطيد
أركان الحكم في هذه البلاد المضطربة أمورها ، وطلبت
أن يمتد هذا الأجل إلى عشرين سنة إن أمكن ، واشترط
العراقيون أنفسهم رغم حرصهم على نيل الاستقلال أن
تكفل لهم بريطانيا أولاً « حقوقهم » في ولاية الموصل
الواقعة في شمال العراق ، والتي يسكنها خليط من
الأجناس معظمهم من غير العرب ، ومنهم طوائف
مسيحية قديمة . وكان الأتراك يحتجون بأن هذه الولاية
لا تدخل ضمن البلاد التي تخلوا عنها ، وظلوا حيناً من
الدهر يرفضون حتى المفاوضة في أمرها ، فاضطرت
عصبة الأمم أن ترسل إلى هذه البلاد لجنة خاصة لتبحث
المشكلة ، وبعد أن بحثتها أصدرت العصبة قرارها في صالح
العراق وعهدت إلى بريطانيا بتنفيذ هذا القرار ؛ وأخيراً
رضيت تركيا لحسن الحظ في عام ١٩٢٦ أن توقع معاهدة
قبلت فيها التسوية الموضوعة ، ولا تزال بريطانيا حتى

الآن الدولة الحامية للعراق . ووضع لهذه البلاد نظام
حكومة ذاتية ذات مجلس نيابي ، واتفق على أنه بعد أن
تتوطد دعائم هذه الحكومة تلغى الحماية وتنضم العراق
إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة ، وعندئذ تقوم في بلاد
الإسلام دولة قومية جديدة . وفي عام ١٩٣٠ عقدت
معاهدة بين بريطانيا والعراق تعهدت فيها بريطانيا بأن
تصل بالعراق إلى هذه الغاية في أسرع وقت مستطاع .
ووقع في جزيرة العرب نفسها انقلاب خطير .
وذلك أن ملك الحجاز الذي كان له شأن كبير أثناء الحرب
وبعدها ، والذي كان يأمل في وقت من الأوقات أن
يصبح ملكاً لدولة عربية عظيمة ، ولربما كانت تحدته
نفسه أيضاً أن يطالب بالخلافة (لأنه من سلالة النبي
صلى الله عليه وسلم ولأنه حامي البلاد المقدسة) ، نقول
إن هذا الملك أثار غضب العالم الإسلامي لاعتقاده أنه آله
في يد بريطانيا ، فقام عليه في عامي ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ أمير نجد
وهو أمير مسلم من طائفة الوهابيين شديدي التمسك بالدين

وأخرجته من ملكه ، وخيف في وقت من الأوقات أن يؤدي هذا إلى إحياء التعصب الإسلامي القديم ، وتهديد كيان الدولتين العربيتين الناشئتين شرق الأردن والعراق ، ولكن تبين أن هذا التعصب ذهب أيامه ، وأن الأمير الوهابي نفسه على استعداد لأن يفاوض في عقد معاهدات لتعيين الحدود بين بلاده وجيرانها ، وعادت جزيرة العرب مرة أخرى إلى عنقها الصحراوية .

وقصارى القول أن انحلال الدولة العثمانية كانت له نتائج خطيرة ربما كانت هي أهم النتائج السياسية المباشرة للحرب الكبرى : فلقد محيت الخلافة الإسلامية وذهب بذهابها ذلك الأمل الذي طالما جاش في صدور المسامين — أمل قيام دولة إسلامية عظيمة تدين بالطاعة الدينية والدنيوية إلى خليفة المسامين الأعلى . وحلت محل هذا الأمل الفكرة الغربية فكرة الحرية القومية . وأخذت طائفة من الدول القومية تتكون داخل حدود المملكة السامية القديمة ، ولا ترضى بأن يكون لأوروبا

سلطان سياسى عليها ، ولكنها فى الوقت نفسه تسير على
منوال الدول الأوربية وتتبع نظمها ؛ وقد ظفرت إحدى
هذه الدول وهى تركيا بتقرير استقلالها ، ولكنها
خرجت فى نفس الوقت على تقاليد القديمة خروجاً
تاماً . وثمة دولة أخرى وهى جزيرة العرب نفسها تامة
الاستقلال لكنها لا تزال مستمسكة بنظمها القديمة .
أما سائر الدول العربية فلا تزال تجد السير لإثبات كياناتها
القومية ، وإدخال النظم الأوربية فيها بإشراف فرنسا
وبريطانيا وعصبة الأمم . فهل تستطيع هذه الدول أن
تصل إلى تلك الغاية ؟ ذلك أمر فى ذمة المستقبل ؛ لكن
شيئاً واحداً على الأقل جلى لا شك فيه ، وهو أن السنين
التي شهدت هذا التطور فى قلب العالم الإسلامى بعد أن
ظل يقاوم عوامله بنجاح مدة طويلة ، سنون ذات خطر
كبير فى تاريخ الحضارة .

٣ — العالم الإسلامى — البهار الخارجه عن الدولة العثمانية

لم يقتصر الاضطراب والتطور الناشئان عن الحرب

على البلاد التي كانت داخلة في نطاق الدولة العثمانية ،
بل عم الاضطراب جميع بلاد الإسلام ، وكان له فيها كلها
مظاهر واحدة هي الرغبة في التحرر من سلطان الغرب
السياسي وفي تقليد النظم الغربية .

شمال افريقية

لم يكد يخلو من الاضطراب جزء من شمال إفريقيا
الذي تمتلك فرنسا معظمه ، والذي تمتلك منه أسبانيا
جزءاً صغيراً في مراکش ، والذي ضمت منه إيطاليا
لوييا (طرابلس وسيرنيكا Cyrenaica) . فقد اندلع
لهيب الثورة في لوييا منذ بداية الحرب ولم يستطع
الإيطاليون أن يثبتوا أقدامهم إلا في جزء صغير على
الساحل ، ولم تخضع البلاد لحكمهم بعد الحرب إلا بعد
حروب طاحنة دارت في كثير منها الدائرة على الإيطاليين .
أما في مراکش فقد ثارت القبائل الجبلية الحربية الضاربة
في شمالها المعروف بالريف بقيادة زعيم قدير يدعى
عبد الكريم ، فهزمت الأسبان هزيمة منكرة ، وظلت

عامين كاملين ١٩٢٢، ١٩٢٣ تقاوم جيوش أسبانيا وفرنسا مجتمعتين ، متبعة في هذه المقاومة الأساليب الفريية . وكان لهذه الثورات الخطيرة أثر بليغ في العالم الاسلامي ، أضعف هيبة أوربا . وقامت في تونس الخاضعة لحماية فرنسا حركة وطنية ترمي إلى المطالبة بالإصلاحات الدستورية ، واضطرت فرنسا أن تجيب بعض مطالبها . ولم تخل بلاد الجزائر نفسها وهي أقدم المستعمرات الفرنسية من أثر هذه الحركة ، فقد أخذت تطالب بقسط أكبر من الحرية السياسية .

مصر

لم تقبل مصر السيادة البريطانية في يوم من الأيام ، وإن كانت مدينة للإرشاد البريطاني بنجاتها من الفوضى المالية والاقتصادية التي أوقعها فيها حكامها في القرن التاسع عشر . ولما شبت الحرب خضعت البلاد للحماية البريطانية خضوعا كان أكبر أسبابه من غير شك وجود قوات بريطانية كبيرة في البلاد ؛ لكنها رغم هذا

الخضوع لم يبد منها وقتئذ ما يشعر بعطفها على الأتراك ،
أو الرغبة في الانضمام إلى الإمبراطورية البريطانية ؛ بل
كان المصريون يرون أن مصر دولة مستقلة فرضت عليها
أوربا سلطة غير شرعية . وبيدنا كانوا لا يأسفون على
التخلص من سيادة الترك الاسمية ، فانهم كانوا شديدي
الحرص على التحرر من السيادة البريطانية ، والتخلص
من الامتيازات التي كانت يتمتع بها جميع الأوربيين
المقيمين في بلادهم ، كما كانوا يتمتعون بها في جميع بلاد
الدولة العثمانية .

ولم تكد الحرب تضع أوزارها حتى قامت في مصر
حركة وطنية شديدة البأس ، لم تقتصر على الطبقة المتعامدة
كما كانت قبل الحرب ، بل سرت إلى الفلاحين الذين
استفادوا من أعمال بريطانيا أكثر مما استفاد غيرهم من
الطبقات ، ووجدت هذه الحركة في زغول باشا زعيماً
قديراً لا تليق قناته ، نظم في البلاد حزباً يعرف بالوفد
المصري يطالب بالاستقلال التام الذي لا تشوبه شائبة ؛

وبلغ من نفوذ الوفد أن الملك والوزارات المتعاقبة لم تجرؤ على الوقوف في وجهه . وأصم مؤتمر الصلح والحكومة البريطانية (في أول الأمر) آذانهما عن سماع مطالب المصريين ، فاشتدت الحركة في عام ١٩٢٠ وبلغت من الخطر مبلغاً حمل الحكومة على إرسال لجنة تحقيق خاصة برئاسة اللورد ملنر (Lord Milner) ، كي تبحث عن حل للأزمة . فقوطعت اللجنة وأبى المصريون أن يفاوضوها حتى فيما يطلبون من الاستقلال . ومع ذلك وافق تقريرها على مطلب المصريين الأعلى وهو الاستقلال وإن قيده ببعض التحفظات . لكن الطرفين لم يستطيعا الاتفاق ، ولم يكن في طاقة بريطانيا أن تحتفظ بسيادتها على مصر إلا باستخدام قوات كبيرة إلى أجل طويل ، وهو أمر لا يستطيع الرأي العام البريطاني أن يوافق عليه . لكن الحكومة البريطانية لم تكن تجهل أن مصر تشرف على حلقة حيوية من طرق الاتصال في الإمبراطورية البريطانية ، وأن السودان الذي يدعى

المصريون أنه جزء من بلادهم لم ينجه من الهمجية إلا عمل الموظفين البريطانيين ، وهي لا تسمح بأن يعود إلى حاله الأولى ، وأن المصالح الأجنبية في مصر في حاجة إلى من يحميها .

ولما لم تستطع الحكومة البريطانية أن تصل إلى اتفاق مع أية حكومة مصرية ، أصدرت في عام ١٩٢٢ تصريحاً من جانب واحد أعلنت فيه أن الحماية قد انتهت ، وأن مصر أصبحت « دولة مستقلة ذات سيادة » واحتفظت في هذا التصريح بأربع نقاط هامة ، تبقى في يد الحكومة البريطانية وحدها حتى تسوى باتفاق ودي بين الطرفين . وهذه النقاط الأربع هي : (١) سلامة طرق المواصلات البريطانية في مصر (ويقصد بهذه الطرق قناة السويس بصفة خاصة) . (٢) حماية مصر من الاعتداء أو التدخل الأجنبي . (٣) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحقوق الأقليات . (٤) إدارة السودان . وشعر المصريون بطبيعة الحال أن الاستقلال والسيادة لا يكملان حقاً مادامت

هذه التحفظات الهامة قائمة ؛ لكن الطرفين لم يصلوا إلى اتفاق على هذه النقاط الهامة التي احتفظ بها في التصريح . ومع أن دستوراً جديداً قد وضع ، وتألفت « وزارة مسئولة » كان رئيسها الأول زغلول باشا ، فإن الاحتلال العسكري البريطاني ظل قائماً . وحدثت سلسلة من الاعتداء على الموظفين البريطانيين ، كان آخرها مقتل السير لي استاك سردار الجيش المصري (قائده العام) ؛ وكانت نتيجة هذا الاعتداء وتشدد الحكومة البريطانية في طلب الترضية العاجلة ، والتجأها إلى الإجراءات العسكرية الشديدة ، أن أصبح الوصول إلى حل مرضي لهذه المشكلة من الصعوبة بمكان . ومع أن الحال خفت وطأتها عن ذي قبل ، فانه لم يتم حتى الآن أى اتفاق بين حكومة مصر « المستقلة ذات السيادة » والحكومة البريطانية . ولا تزال هذه الحكومة في الواقع محتفظة بشروطها بالقوة العسكرية . ومع أن حكومة العمال التي ألفت في سنة ١٩٢٩ كانت ترغب في تسوية هذه

المسائل ، وكانت على استعداد للتساهل فيها إلى حد كبير ،
فإنها لم تستطع أن تحلها حلامقبولا ، بل أخفقت مجهوداتها
أمام تشبث المصريين بإرجاع السودان إلى سيطرتهم ،
مع أن السودانين لا يمتنون إلى المصريين بأية صلة
جنسية أو لغوية ^(١) .

وإن قيام هذه المشاكل التي طال عهدها في مصر
وفارس والعراق والشام ومراكش ليبدل دلالة واضحة
على ما وصلت إليه النزعة القومية في أجزاء العالم الإسلامي
المختلفة من قوة ، كما يدل على شدة الثورة على سيطرة
الغرب السياسية . وقد وضعت كل الدول القومية
الإسلامية الجديدة نصب عينها أن تنظم نفسها على نمط
الدول الغربية ، ولكنها كلها لا تقبل الخضوع لسلطان
هذه الأمم . وأصبح العالم الإسلامي الآن بعد تفككه
وتأصل الروح القومية في أجزائه المختلفة أكثر إقلاقاً

(١) غريب أن يقول المؤلف ذلك مع أن أغلبية السودانين عرب
مسلمون يتكلمون اللغة العربية . (المترجم)

للدول الأوربية مما كان أيام تمسكه بشرقيته وبحاميه القديم
حلم الوحدة الإسلامية .

بهرد فارس

كانت كل البلاد التي ذكرناها هنا في وقت من
الأوقات خاضعة لسيادة سلطان تركيا الاسمية أو الفعلية .
لكن بين العراق والهند إقليم واسع من بلاد الإسلام
لم يكن في يوم من الأيام ضمن نطاق الدولة العثمانية ؛
وهو إقليم قاحل منعزل يكاد أثر النفوذ الغربي فيه يكون
أقل منه في أى إقليم آخر في العالم ، لكنه هو أيضاً ثار
على السيادة الغربية ثورة شديدة . ذلك هو إقليم فارس
وبلاد الأفغان .

فاما شبت نار الحرب الكبرى خيل إلى العالم أن
فارس مقضى عليها أن تخضع لسيطرة روسيا وبريطانيا ،
اللتين جعلتا من أرضها منطقتي نفوذ إحداهما لروسيا
في الغرب والأخرى لبريطانيا في الشرق . وكان الجزء
الشمالي من تلك البلاد في آخر أدوار الحرب وبعد انتهائها

ميدانا لعدة مناوشات متقطعة ، معظمها بين القوات البريطانية وقوات البلاشفة . لكن روسيا البلشفية لم تشأ أن تحتفظ بالسلطة التي أورتتها إياها الحكومة القيصرية ، وفضلت أن تصافى الفرس لعالمهم يحالفونها على الأمم الغربية ، ونزلت عن كل دعوى للسيادة على فارس . ولما كانت بريطانيا لم تطالب بحقوق الحماية على الجزء الشرقى من تلك البلاد إلا لتتقى خطر روسيا ، فقد نزلت هى أيضاً عما تدعيه لنفسها من الحقوق فى هذا الإقليم ، واستعادت بلاد الفرس استقلالها القومى كاملاً غير منقوص . ثم حاولت أن تنشئ فيها مجلساً أوبرلماناً ذا سلطة ، وأن تقيم فى البلاد نظام الحكم الجمهورى ، لكنها لم تكن مستعدة للنظم الديمقراطية ، فشبت فيها نار الثورة التى انتهت باعتلاء أسرة جديدة العرش ، واستدعاء مستشارين أمريكيين لتنظيم مالية البلاد . ثم انضمت فارس إلى عصبة الأمم فأمنت بذلك على استقلالها من أن يهدده أحد فى المستقبل .

بهرد الأفغان

تسكن بلاد الأفغان الجبلية قبائل همجية لا تخضع لقانون أو نظام ، بقيت قرناً من الزمان تتنازع بلادها دولتان أوربيتان قويتان هما الإمبراطورية الروسية في الشمال وإمبراطورية الهند البريطانية في الجنوب الشرقي . وقامت بينها وبين بريطانيا حربان مشؤومتان إحداهما في عامي ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ، والثانية في عامي ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ ، حاولت فيهما جيوش من الهند أن تسيطر على بلاد الأفغان وعلى الممرين الخطيرين الواقعين في الشمال الشرقي ، وهما اللذان سلكهما كل مغير على بلاد الهند في الأزمنة التاريخية . وقد دلت هاتان الحربان على أن كل محاولة للاستيلاء على أفغانستان مقضى عليها بالفشل . لكن بريطانيا بعد الحرب الثانية سيطرت على الممرات المهمة بعد أن ضمت إلى أملاكها بلوخرستان ، وأنشأت في كوتا قاعدة حربية هامة ، وبسطت نوعاً من السيادة على القبائل الضاربة على الحدود والتي يخرق بلادها ممر خيبر (١٤ — نتائج)

وغيره من الممرات . وزيادة على ذلك فإن أمراء أفغانستان قبلوا أن تكون سياستهم الخارجية خاضعة لإشراف حكومة الهند ، وأن لا تكون لهم علاقات مستقلة مع أية دولة أخرى ، وكانوا يستولون في نظير ذلك على إعانة سنوية رفضوها آخر الأمر .

وكان من حسن حظ الهند أن أفغانستان ظلت يحكمها طوال مدة الحرب أمير مخلص للحلف البريطانى ، هو الأمير حبيب الله الذى قضى على كل بوادر الاضطراب بين رعاياه ، حتى فى الوقت الذى كان يحتمل أن تشورفيهم روح التعصب على أثر سقوط الدولة التركية . لكن حبيب الله اغتيل عقب انتهاء الحرب مباشرة (فى يناير سنة ١٩١٩) ، وخلفه أمان الله الذى دفعته حميته الإسلامية وتحريض عمال الروس البلاشفة إلى إعلان الحرب على الحكومة البريطانية والاستعداد لغزو الهند . وزاد الموقف خطورة أن المتحمسين من مسلمى الهند أثار شعورهم بسقوط الدولة التركية ، فكانوا

مستعدين لأن يرحبوا بالغزاة ويقدموا لهم المساعدة . فلم يكن ثمة مفر من نشوب حرب أفغانية ثالثة . لكن الحكومة البريطانية الهندية سّيرت إلى الغزاة قوات هائلة صدّتهم بسرعة فائقة ، وانتهت الحرب ولم تكد أوروبا تعرف عنها شيئاً .

وكانت حكومة الهند في موقف يبيح لها أن تملّي على عدوها شروط الصلح ؛ لكن المعاهدة التي عقدت بين الدولتين قد أثر فيها روح العصر الجديد ، فلم تجعل الإشراف البريطاني على سياسة الأفغان أقوى وأحكم ، بل ألغته إلغاء نهائياً ، وأعلنت بلاد الأفغان دولة مستقلة ذات سيادة ، وانتهى ما كان لحكومة الهند من إشراف على علاقاتها الخارجية ، وبطل ما كانت إنجائراً وعدتها به من إعانة . وسرعان ما أرسل الرسل الأفغانيون لتمثيل بلادهم في عواصم الدول الأوربية ؛ وعقدت معاهدات بين الأفغان وتركيا وفارس والروسيا ؛ وسافر أمير البلاد إلى أوروبا تصحبه زوجته الأوربية ؛ ويلوح أنه كان يحلم

بإدخال النظم الأوربية إلى مملكته الهمجية . لكن ما ظفر به من فوز كان قصير الأجل ؛ فلم يكد يعود من رحلته في عام ١٩٢٩ حتى خلع من ملكه وعادت القبائل الأفغانية إلى ما كانت عليه من الاضطراب والفوضى ، ولكنها على كل حال أفلحت في خلع نير السيادة الغربية .

ومجمل القول أن الحرب كان لها في العالم الإسلامي نتائج هامة . منها أن سلطان الدول الأوربية الذي كان آخذ في الاتساع وقف نهائيا ، ومنها أن طائفة من الدول القومية قامت في هذه البلاد ، بعضها تكون بالفعل وبعضها في دور التكوين ، بعضها تام الاستقلال وبعضها تشرف عليه أوربا بإشرافا صرح القائمون به بأنه موقوت . قامت هذه الدول على أنقاض الحلم القديم حلم الوحدة الإسلامية . فتركيا ومصر والعراق وسوريا وفلسطين وفارس وأفغانستان هي طائفة من الوحدات السياسية الجديدة ، التي ستضطلع كل منها في المستقبل بدور هام في حياة العالم المشتركة تحت إشراف عصبة الأمم .

القمل في الهند

إن مشكلة الحكم في الهند أصعب وأعقد منها في العالم الإسلامي وفي أوروبا ، لأن ما بين الهنود من فروق جنسية ولغوية ودينية وطائفية ، ومن اختلاف في درجة الرقي ، يفوق كثيراً ما بين الشعوب المسيحية أو الإسلامية من فروق . ومع أن البلاد في ذاتها وحدة حقيقية ، فإنها من الوجهة السياسية لم تكن في أي عهد من تاريخها وحدة متماسكة حتى وهبتها بريطانيا هذه الوحدة بعد استيلائها عليها . فأصبحت الهند على يديها في القرن التاسع عشر وحدة سياسية ، وتمتعت بالسلم والأمن والشرائع العادلة ، وأصبحت لها أداة مشتركة للتفاهم هي اللغة الإنجليزية التي تستطيع أن تتخاطب بها الطبقة الصغيرة المتعامدة في جميع أنحاء البلاد ، وانتشرت في البلاد طائفة من الأفكار السياسية مُستَمدة من البلاد الغربية . ومن هذه الظروف كلها نشأ لأول مرة في تاريخ الهند شعور بالقومية الهندية المشتركة ، وكلما نما هذا الشعور

بعث في نفوس الهنود روح الاستياء والتذمر من
الخضوع لشعب أجنبي .

بدأت الحركة الهندية الوطنية منذ خمسين عاماً ،
ونادى بها لأول مرة المؤتمر الهندي الوطني ، ولكنها
كانت في بادئ أمرها مقصورة على الفئة القليلة جداً
المتعامدة تعليمياً غريباً ؛ وحتى هذه الفئة كانت تعتقد أن
دوام الرابطة بين الهند وبريطانيا ، التي كان لها الفضل في
توحيد الهند ، ضروري لدوام هذه الوحدة . واشتدت
المطالبة بالاستقلال الذاتي خلال العشرين سنة السابقة
للحرب ، واقترنت بالعنف حتى أصبحت خطراً يهدد
الحكم البريطاني بعد سنة ١٩٠٧ ، حينما أصابت هزيمة
الغرب تلك الضربة القوية وهي الهزيمة التي منيت بها
الروسيا على يد اليابان . وعندئذ بدأت سلسلة من المؤامرات
السرية وحوادث الاغتيال ، وحاول الهنود أن يقطعوا
البضائع البريطانية . وأجابت بريطانيا بعض مطالب
الحركة فنفذت إصلاحات مورلي منتو (Morley Minto)

بأن أدخلت في المجالس التشريعية للولايات عنصراً منتخباً كبيراً (وإن لم تكن له الأغلبية في هذه المجالس) . ولكن الأثر الوحيد الذي كان لهذه الخطوة هو أن المعارضة اشتد ساعدها وأصبحت أقدر على التعبير عن آرائها بصفة رسمية . ذلك أن النواب المنتخبين الذين حرموا كل تبعه ساروا سير من لا تبعه عليه ، وبذلك أصبحت مشكلة الهند في بدء الحرب الكبرى من المشاكل العويصة .

ودارت رحى الحرب فكانت سبباً في سكون الاضطراب ، كما أنها أظهرت ولاء الهند للرابطة التي بينها وبين بريطانيا بأجلى مظاهره . فقد تطوع للقتال عدد كبير من الهنود كلهم بوجه التقريب من الولايات القليلة ذات الروح الحربى ، وأبدى هؤلاء الجنود ضروباً من البسالة والشهامة في كثير من ميادين القتال وبخاصة في العراق وفلسطين ، وتمكنت بريطانيا بذلك من أن تسحب جنودها كلهم تقريباً من الهند فسحبتهم بالفعل .

لكن الحرب مع ذلك قوت الحركة الوطنية ، وضاعفت
خطاها وزادت في مطالبتها زيادة كبيرة . ذلك أن الهند
قد دعيت للقيام بواجبها في الحرب إلى جانب الأملاك
البريطانية المستقلة ، واشترك ممثلوها في مجالس الحرب
ثم في مؤتمر الصلح وعصبة الأمم (حينما حل وقتها) ،
فكان معقولاً أن يتوقع الهنود وأن يطلبوا لأنفسهم
تلك الحريات التي يقول الحلفاء إنهم يدافعون عنها ؛ ولم
يكن زعماء الهند ليرضوا بعدئذ بشيء أقل من الاستقلال
الداخلي التام . وزيادة على هذا فإن سير الحرب غير موقف
طائفة كبيرة من الطوائف الهندية . ذلك أن ما كان يبدو
في الأفق من بوادر سقوط الدولة العثمانية والخلافة
الإسلامية أزعج المساميين الذين يكونون خمس سكان
الهند جميعهم ، والذين ظلوا حتى ذلك الوقت بعيدين عن
الحركة الوطنية بوجه عام . وكان أنصار هذه الحركة
أول الأمر لا يتعدّون الهندوس المتعالمين تعليماً غريباً .
أما بعد الحرب فقد أخذ يبدو في حيز الإمكان جمع شتات

الآراء وتوحيدها جميعاً لمقاومة السيادة البريطانية .
وأدركت الحكومة البريطانية السرعة التي سارت
بها الحوادث ، فاعتزمت أن تترضاها بتقدمة كبيرة سخية ؛
ولذلك أصدرت في أغسطس عام ١٩١٧ تصريحاً خطيراً
أعلنت فيه أن الغرض الذي ترمى إليه السياسة البريطانية
في الهند منذ ذلك الوقت هو ترقية نظم الحكم الذاتي
ترقية مطردة ، غايتها النهائية منح الهند استقلالها
الداخلي التام في داخل دائرة الإمبراطورية البريطانية .
على أنه لم يكن من المستطاع وقتئذ أن يوضع نظام كامل
لإقامة الحكم الذاتي على الفور في بلاد مترامية الأطراف
مختلفة النزعات ؛ ولذلك كانت الخطوة الأولى في سبيل
التدرج هي التي جاءت في تقرير منتاجيو شامزفورد
(Montague-Chelmsford) الذي صدر به قانون وافق
عليه البرلمان . وقد أقام هذا القانون في أقاليم الهند
نظاماً مختلطاً للحكم « نقلت » بمقتضاه بعض الأعمال
الحكومية إلى وزراء مسئولين ، و « احتفظ » ببعض

الشؤون (ومنها الأمور المالية وحفظ النظام في البلاد) للحاكم العام المعين والموظفين الدائمين . وحتى في الولايات نفسها منح الحكام سلطات عليا كبيرة يعتمدون عليها إذا ما انهار بناء هذا النظام . أما حكومة الهند العامة فلم يكن فيها عنصر واحد من عناصر الحكومة « المستولة » وإن كانت أغلبية الأعضاء في الجمعية التشريعية من المنتخبين . على أن الحكومة البريطانية وعدت بأن تعيد النظر في النظام الموضوع في نهاية كل عشر سنين ، وأن توسع دائرة الحكم الذاتي إذا أفلح هذا النظام . لكن هذا الوعد لم ينتج سوى الهياج المستمر العنيف ، والمطالبة بتوسيع دائرة الحكم الذاتي .

ورفضت أغلبية الهنود الوطنيين من أول الأمر هذه المقترحات ، ولم تر فيها ما يحقق رغائبها ، وقاطعت في بادئ الأمر الانتخابات التي ترتبت عليها ، فألغيت تبعة السير بهذا النظام على عاتق فئة قليلة العدد من المعتدلين ، وباء بالفشل في كل مرآحله . وكيف يفلاح

نظام للحكم يجمع بين المسؤولية وعدم المسؤولية ولا يكون لهيئاته المسؤولية سلطة كافية على الأموال اللازمة لتسيير دولاب العمل ؟ وزاد الطين بلة ما ساد في الهند من القلق والاضطراب في العشر السنين التي أعقبت إدخال هذه الإصلاحات ؛ فقد قام بين الهندوس زعيم عظيم هو المهاتما غاندى (Gandhi) الذى كان يحلم بالتخلص من المدنية الأوربية الخبيثة والرجوع بالهند إلى ما كانت عليه في عهدها الأول من بساطة وروحانية . ولإدراك هذه الناية دعا غاندى إلى القيام بحركة سماها حركة عدم التعاون السامية ، أى المقاطعة السامية لكل ما هو بريطانى ، حتى يضطر البريطانيون إلى التخلي عن سعيهم لحكم الهند . لكن عدم الالتجاء إلى العنف لم يكن مستطاعاً وسط كل هذا الهياج ، وكان أعظم ما نجح فيه غاندى هو أنه ضم إلى الحركة الوطنية عدداً كبيراً من الفلاحين الذين يكونون أغلبية الشعب الهندى الساحقة ، وبث فيهم روح العداء لبريطانيا ، وذلك بما بعثه في نفوس

الشعب الهندي من إجلاله وتعظيمه .
هذا من حيث الهندوس . أما المسلمون فقد أثار
فيهم سقوط الدولة العثمانية شعور الكراهية الشديدة
لبريطانيا ، وبلغ الأمر بالمتطرفين من زعماء الهند
المسلمين أن أظهروا استعدادهم لتشجيع إغارة مسلمي
الأفغان على الهند والترحيب بها ، مع أن هذه الغارة
لو نجحت لما كان لها من أثر إلا انتشار الفوضى والخراب
في ربوع البلاد . وجاء على الهند وقت أخذ يقترب فيه
الهندوس والمسلمون بعضهم من بعض — يمثل الأولين
غاندى ويمثل الآخرين شوكت ومحمد علي . وكانت هذه
الفترة — ١٩١٩ — ١٩٢٣ هي أشد أوقات الأزمة خطورة ،
لأن فيها حدثت اضطرابات شديدة في إقليم البنجاب
(Punjab) ووقعت حادثة أمرتزار (Amritsar) المشؤمة
التي أطلقت فيها المدافع الرشاشة على جمهور من الشعب ،
فقلت صراجا الغيظ في الصدور وازدادت التسوية
صعوبة على صعوبتها .

لكن التحالف بين الهندوس والمسامين لم يكن
أمراً طبيعياً ، فقد خبت نار الحماس في صدور المسامين
لما ألغى الأتراك الخلافة وقضوا على كثير من التقاليد
التي طالما عظمها المسامون . وفي هذه الثورة النفسية
العامة تجدد النزاع الديني القديم بين الهندوس والمسامين
وازداد شدة على شدته ؛ وذلك لأن من عادة الزراع
الجهلاء إذا ما حدثت اضطرابات في الهند أياً كان منشؤها
وخفت سلطة الحكومة الكابحة ، من عادة هؤلاء أن
يصبوا جام غضبهم على أعدائهم الأقدمين . وأخذ المسامون
وهم أقلية السكان يخشون قيام الحكم الذاتي في الهند ، لئلا
يؤدي قيامه إلى سيادة الهندوس عليهم . وكذلك بدأ
الأمراء الوطنيون ، الذين يحكمون ثلث بلاد الهند
وما يقرب من ربع سكانها ، يبدون كرههم الشديد
للخضوع لحكومة يشرف عليها القانونيون والسياسيون
من رجال الهند البريطانية .

وكان الأثر الذي تركته تجارب هذه السنين

المضطربة أن زادت عظمة الماضي ثبوتاً ، وتلك العظة
هى أن المنازعات الجنسية والدينية والطائفية فى الهند
خطيرة بدرجة تجعل قيام أى نظام للحكم على قواعد
المناقشة والاتفاق من الصعوبة بمكان ، وأن وجود السلطة
البريطانية فى الهند ، وهى سلطة خارجية محايدة ، هو الذى
أنقذها من مصائب الفوضى وكبح جماح القوى التى
تعمل على خلق الاضطراب . ولكن النفوذ الغربى الذى
وهب الهند السلم والنظام هو نفسه الذى غرس فيها
حب الحرية . وكيف تتحقق فى بلد يفيض بالاختلافات
والمصالح المتناقضة وحدة الرأى والقصد ، التى تقوم عليها
فكرة القومية ؟ وهل يمكن التوفيق بين النظم الديمقراطية
وبين نظام الطبقات الجامد الذى يقرر تفوق الطبقة
المتأززة على عامة الشعب تفوقاً دائماً ، كما يقرر أن خمس
سكان البلاد جميعها منحطون بطبيعتهم انحطاطاً يجعل
خيالهم نجساً مدنساً ؟ لكن مبادئ الحرية إذا غرست
لا بد أن تنمو وتزدهر ، ولذلك فإن « التدرج فى سبيل

الحكم الذاتى « أمر لا بد أن يتحقق بواسطة من الوسائل .
فكيف يوفق بين هذه الغاية وبين المحافظة على السلم
والنظام اللذين لم تتمتع بهما الهند فى تاريخها كله إلا بعد
قيام الحكم البريطانى فيها ؟ إن التوفيق بين هاتين
الغائتين قد خلق عدة مشا كل هى أصعب ما واجهه
تاريخ العالم السياسى .

نعود بعد هذا الاستطراد فنقول إنه لما أخفقت
تجربة عام ١٩٢٠ إخفاقاً ماموساً ، كان لا بد من استنباط
علاج جديد للمشكلة . ولذلك عينت الحكومة فى عام
١٩٢٧ لجنة سيمون (Simon) ، وهى لجنة بريطانية بحتة
اختير أعضاؤها كلهم من البرلمان البريطانى ؛ فكان
تعيينها بهذا الشكل تقريراً لمسئولية بريطانيا النهائية عن
حكم الهند . ولهذا السبب عينه رفض الوطنىون الهندود
أن تكون لهم بها صلة ما . فاما زارت الهند قاطعها جميع
السكان إلا فئة قليلة من المعتدلين الذين لا حول لهم
ولا قوة ، ورُفضت توصياتها قبل أن توضع . وبينما كانت

اللجنة تواصل أبحاثها اشتدت الحركة الوطنية وزاد تطرفها حتى أصبحت تطالب باستقلال الهند استقلالاً تاماً عاجلاً ، وأعلن هذا المطلب في لاهور في شهر يناير عام ١٩٣٠ . وجرف التيار في سبيله كل الطبقات حتى المعتدلين ، الذين لم يعودوا يقنعون بأقل من الاستقلال الداخلي التام . ضمن نطاق الإمبراطورية البريطانية ، وهو النظام المعروف بنظام الأملاك المستقلة (الدمنيون) . ولما نشر تقرير اللجنة كان نشره إيذاناً بتجدد حركة « العصيان المدني » بقيادة غاندى ، وحدوث الشغب والاضطراب الشديد فى كثير من البلاد الهندية . وبلغ من تطرف الحركة الوطنية أن الهنود كلهم لم يكذبوا يوجد بينهم من يقبل البحث أو المناقشة فى المشا كل العويصة التى تقوم فى سبيل الحكم الذاتى ، وهى خطر التصادم بين الهندوس والمسلمين ، واستحالة التوفيق بين الديمقراطية ونظام الطبقات ، والتباين الشديد بين الولايات ذات الروح الحربى التى تتمد الجيش بجميع رجاله تقريباً ، وبين الولايات

المسألة التي يخرج منها كل الذين يتقدمون للامتحان
لطلب الوظائف الحكومية ، واتساع الهند العظيم ،
واختلاف درجات الرقي والحضارة بين ساكنيها .

فهل يقبل قادة الرأي العام الهندي مقترحات لجنة
سيمون أو غيرها من المقترحات ؟ وهل يستطيع بغير
القوة الاحتفاظ بالوحدة السياسية والسلام والنزاهة في
توزيع العدالة بين الناس ، وهي خير ما وهبه الحكم
البريطاني الهند من المزايا ؟ وهل يمكن أن ينجح أى نوع
من أنواع الحكم الذاتي قبل أن تتبدل الحال الاجتماعية
في الهند تبديلاً كبيراً ؟ إن المستقبل وحده هو الكفيل
بالإجابة عن هذه المسائل كلها ؛ ولكن مهما يكن من
أمرها فإن شيئاً واحداً يظهر ظهوراً لا خفاء فيه ، ذلك
أن الحوادث التي وقعت في الهند بعد الحرب الكبرى
كانت أقوى من حوادث تركيا ومصر نفسيهما في الدلالة
على أن المدينيات القديمة التي كانت قائمة في البلاد غير
الأوربية قد ثارت على سيادة الغرب السياسية ، وإن
(١٥ — نتائج)

قبلت كثيراً من أفكاره ، وأن آراء الغرب الجديدة أخذت تختمر في عقول الشرق القديمة . وليس في مقدور أحد أن يتنبأ بما سوف تؤدي إليه هذه الحال ، ولكنها مهما تكن نتيجتها ستعدهم من غير شك من أخطر حوادث التاريخ البشرى وأعظمها شأنًا .

٥ — الفوضى في بلاد الصين

لا يتسع المجال هنا لأن تفصل القول في وصف الانقلابات الثورية التي حدثت في بلاد الصين ، أو الفوضى التي أعقبت هذه الانقلابات . ولكننا لا يسعنا أن نغض الطرف عن سلسلة الحوادث التي كان لها أكبر الأثر في مصير شعب لا يقل عن خمس الجنس البشرى . لما استهل القرن العشرون لاح أن إمبراطورية الصين القديمة الجامدة لا بد أن تتقطع أوصالها وتسيطر عليها الدول الأوربية الكبرى واليابان ؛ حتى عقدت المعاهدة الإنجليزية اليابانية في عام ١٩٠٢ ، وانتصرت اليابان على روسيا في عامي ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، فحال ذلك

دون هذه النتيجة . ولكن الصين بقيت عاجزة مضطربة النظام ، وظلت إلى أيام الحرب الكبرى ميداناً يعتمد فيه نفوذ الدول الغربية بسرعة متزايدة ، على يد التجار وطلاب الامتيازات ومنشئ السكك الحديدية والمبشرين ورجال التعليم . وفي الوقت نفسه قامت في البلاد حركة قومية قوية دعّمتها الشبان الصينيون ، وبخاصة الذين تلقوا منهم العلم في اليابان وأمريكا وأوروبا . وكان القائلون بها يرجون أن ينقذوا بلاد الصين كما أنقذت اليابان من قبل بإدخال النظم الغربية . وكان نبي هذه المدرسة العظيم الدكتور صن يات سن (Sun-Yat-Sen) الذي يمكن أن نسميه بمازيني (Mazzini) الحركة الصينية الوطنية . وكان يشبه مازيني في أنه كان نبياً لرجالاً سياسياً عملياً . وكان هو وحركة الصين الفتاة — التي هو نبيها — يكرهان سيادة الدول الأوروبية على البلاد ، ويعملان على خلع نيرها . ولكن رجال هذه الحركة كانوا متشبعين بالمبادئ الغربية ، مبادئ القومية والديمقراطية ، راغبين

في أن يدخلوها بجملتها إلى بلاد الصين ، من غير أن يتبينوا حال أهل هذه البلاد الواسعة الذين تسيطر عليهم التقاليد القديمة ، وتنتشر بينهم الأمية ويعرفوا استعدادهم لقبول هذه الآراء .

وقامت في عام ١٩١١ ثورة فجائية في البلاد انتهت بإسقاط أسرة المانشو (Manchu) التي كانت سلطتها على ضعفها تجمع البلاد كلها تحت لواء واحد . وقوضت هذه الثورة فيما قوضته أركان نظام الحكم في الولايات الصينية ، وهو ذلك الحكم القديم الذي كانت تتولاه طائفة الحكام الصينيين المتعالمين ، وجعلت الصين بالاسم جمهورية واحدة كبيرة يتولى السلطة فيها برلمان منتخب . ولكن كان يلوح من بادئ الأمر أنه لا يمكن لأية هيئة منتخبة أن تمثل البلاد تمثيلا حقيقيا ، أو أن يدين لها بالطاعة الشعب الصيني الهمجي الكثير العدد . وزيادة على ذلك فقد كان لا يزال للدول الأوربية أملاك في بلاد الصين ، فكان في شنغهاي (Shanghai) وغيرها من

الثغور الصينية جاليات أجنبية تكاد تكون مستقلة في حكم نفسها ؛ وهذه الثغور هي التي تشرف على أكبر قسم من تجارة البلاد . وكانت الجمارك تحت إدارة الأوربيين ، وروعي في وضع التعريفة الجمركية ، مصالح هؤلاء خاصة ؛ وكانت الخطوط الحديدية المهمة في أيدي أجنبية ، كما كان الأجانب لا يحاكمون إلا أمام محاكمهم الخاصة . وتبين أن الصين لا تستطيع أن تكون دولة قومية موحدة آمنة مستقلة بحق إلا إذا تغلبت على هذه العقبات الجمة القائمة في طريقها .

وقام في الصين إداري حازم يدعى يوان شى كاي (Yuan - Shi - Kai) حكمها عدة سنين حكما مطلقا مستندا في الظاهر إلى نظم برلمانية صورية ، وحافظ فيها على مظاهر الوحدة ؛ ولكن سلطته لم ترق في أعين الجمهوريين النظريين أتباع صن يات سن الذين كان لهم نفوذ قوى في كانتون (Canton) والولايات الجنوبية ، واستقل حكام الأقاليم استقلالاً فعلياً . فلما شبت الحرب كانت

الصين تنحدر بسرعة في هاوية الفوضى . والنحصر اهتمام الدول الأوربية في شؤونها الخاصة ، فلم تستطع التدخل في شؤون الصين لتعينها على أمرها أو تحول بينها وبين الفوضى . وكان في وسع الصين أن تنتفع بهذا الظرف فتثبت قواعد النظام الجديد ، ولكن الذي حدث بالفعل هو أن هذا الظرف قد أتاح لليابان الفرصة لتقوية نفوذها . وما زالت تعمل لذلك حتى أصبحت المسيطرة على شؤون الصين ، فاستولت على ثغر كياو تشو (Kiao - chau) الألمانى وقلعته ، وبسطت سلطانها على ولاية شانتنج (Shantung) الغنية ذات الموقع الحربى المنيع . ثم قدمت للصين طائفة من المطالب بامتيازات ومنح لم تقو حكومتها الضعيفة على رفضها . ولما وضعت الحرب أوزارها لاح أن جميع بلاد الصين المضطربة سوف تقع تحت سيطرة اليابان ، وأن موارد الثروة الواسعة التى يمتلكها الجنس الأصفر سوف تشرف عليها جميعها سلطة واحدة .

وفي هذه الأثناء كانت الفوضى تضرب أطنابها
بسرعة في بلاد الصين . فكانت في بكين (Peking)
حكومة لها مندوبون في مؤتمر الصلح وفي عصبة الأمم
وتدعى أن لها حق التكلم بلسان الصين كلها ، فطلبت
أن يعترف باستقلال البلاد ، وأن يكون لها الإشراف
الكامل على جماركها ، وأن تلغى منها الامتيازات الأجنبية
لأن البلاد أصبحت جمهورية ديمقراطية . ولكن حكومة
بكين بلغت من الضعف وقلة النفوذ مبلغاً جعل الدول
لا تقيم لهذه المطالب وزناً . ذلك لأن أتباع صن يات
سن المعروفين بالكومنج تانج (Kuoming - tang)
أنشأوا في كانتون وجنوب الصين حكومة شبه مستقلة
ظن أنها على اتصال وثيق ببلاشفة الروس . وكانت
السلطة الفعلية في الأقاليم في يد الحكام الإداريين أو قواد
الجيش ، الذين لم يكونوا يترددون في شن الغارة بعضهم
على بعض . وبذلك أصبحت الصين في حال من البؤس
يعجز عنها الوصف . ولما أراد التجار الأوروبيون عامة

والإنجليز منهم خاصة أن يستأنفوا نشاطهم بعد الحرب ويعوضوا ما فاتهم في أثناءها ، كان من الطبيعي أن يشور شعور الصينيين الجنسي على هؤلاء التجار . وإذا كان اليابانيون والإنجليز هم أكثر التجار نشاطا ، فانهم كانوا أكثر من غيرهم تعرضاً لهذه الحملة على الأجانب والمقاطعة التجارية .

ولكن الأمل في استقامة الأمور بدأ يحيا في سنتي ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ حينما اكتسح حزب الجنوب المتطرف معظم بلاد الصين ووصل إلى يانج تسي كيانج (Yang tsi - Kiang) وتخطاه شمالا . وكان يلوح أن رجال هذا الحزب أقل حرصاً على مصالحهم الشخصية من القواد الطامعين الذين كانوا يسيطرون على معظم البلاد ، وبلغ من سرعة تقدمهم وقوتهم وكرهيتهم الظاهرة للأوربيين أن اضطرت الدول إلى إرسال قوات خاصة لحماية أرواح رعاياها وأموالهم ؛ وأحرق الخطر مدة من الزمن بشنغهاي نفسها مركز الجاليات الأوربية . وأهم من هذا

كله أن لاح بعض الأمل في أن الحكومة الجديدة التي قامت في نانكين (Nanking) العاصمة القديمة الواقعة في وسط البلاد الصينية سيقوى سلطانها ويستتب لها الأمر ؛ بل بلغ من قوة هذه الحكومة بالفعل أن حملت اليابان والدول الأوربية على النزول عن بعض مطالبها . ولو أوتيت القوة الكافية لبسط سلطانها على جميع البلاد لبدأت الأمور تسير في طريق الخير والفلاح . ولكنها عجزت عن ذلك لأن الأداة الحكومية القديمة تحطمت ، ولم يكن من السهل إنشاء أداة جديدة على الفور ، وبخاصة في بلاد كالصين اتسعت رقعتها واختلفت مشارب أهلها وبلغت مُغريات الفساد والرشوة والمطامع مبالغاً تصعب مقاومته . ولم يكن من المستطاع إخضاع قواد الجيش الأقوياء وبخاصة في شمال البلاد ؛ ولذلك كله يبدو أن الصين سوف تبقى زمناً طويلاً مسرحاً للفوضى والاضطراب اللذين طالما تعرضت لهما في الماضي كلما سقطت أسرة حاكمة قديمة وجلست على عرشها أسرة جديدة .

وكذلك لم تجن الصين من انتشار الأفكار الغربية إلا المتاعب والشقاء ، وذلك لأن عقولها القديمة لم تقو على احتمال الآراء الجديدة . فهل ياترى تستطيع الصين أن تنشئ فيها حكومة منظمة ، يدين لها بالطاعة ذلك العدد الغفير من الناس ؟ وإذا استطاعت فما السبيل إلى إنشاء تلك الحكومة ؟ إن الجواب عن السؤالين في ذمة المستقبل ، ولكن أمرين يبدوان بجلاء بين ثنايا هذه القصة الصينية قصة الانحلال والتفريق : أولهما أن الشعب الصينى قد ثار على سيطرة الشعوب الأوربية ثورة لا شك فيها ، وصمم على أن يكون له « حق تقرير مصيره » مهما قاسى فى سبيل ذلك من الشدائد والآلام . ويبدو أن النظام الجديد مهما بلغ البطء فى إنشائه ، لا يمكن أن يقوم الآن تحت إشراف الأوربيين أو اليابانيين . ذلك بأن الروح الصينية القومية بلغت من القوة مبلغاً لا يسمع بهذا الإشراف ، وإن لم يستطع نشر لواء الأمن والنظام بين الأمة الصينية . والحقيقة الثانية البادية للآعين أن

أقوى العناصر في الحركة الصينية الجديدة أخذت تقلد
النظم والأساليب الأوربية ، وإن رفضت الإشراف
الأوربي على شؤون البلاد .

لم يتسع المقام هنا إلا لإيراد هذه العجالة الناقصة
الجافة في وصف الاضطراب والانحلال المنتشرين في
الصين ؛ ولكن يبدو منها بوضوح أن المظاهر التي نلقاها
في الصين هي نفسها التي نلقاها في كثير من البلاد الأخرى
في خارج أوروبا . هذه المظاهر هي أن ما كان للشعوب
الأوربية من سيادة سحرية قديمة قد انقضى زمنه ، وأن
الشعوب غير الأوربية قد اعترفت أن تتخلص من
الدكتاتورية السياسية الأوربية ، ولكنها لا تستطيع
ولا ترغب أن تتحرر من المبادئ الإنشائية والانفصالية
التي سرت إليها من أوروبا ، وهي مبادئ الحرية القومية
والحكم الديمقراطي والتنظيم الصناعي

الفصل الخامس

تقدم النزعة الدولية

١ -- اركنفاء بالنفس والاعتماد على الغير

لم تبق الحرب مجالاً للشك في أن العالم قد صار في
الثلاثة الأجيال التي سبقتها وحدة سياسية واقتصادية
متماسكة الأجزاء، وأن الواجب على الشعوب بعد الآن
أن يعتمد بعضها على بعض . وهذه الفكرة هي التي
أوحت إلى رجال السياسة بإنشاء عصبة الأمم ؛ ولكنها
لم تخضع في الحال مصالح الأمم الخاصة إلى المصالح العامة
لها مجتمعة ؛ ولم يكن في استطاعتها أن تفعل ذلك . بل
حصل عكس هذا بالضبط فإن الحرب قوت روح
الأنانية القومية ؛ ولذلك رأينا معاهدات الصلح التي
أنشأت عصبة الأمم تنشئ أيضاً عدداً من الدول القومية
الجديدة وتتركها حرة تجرى وراء ذلك السراب الكاذب ،

سراب الاكتفاء بالنفس في التسليح والتجارة . ولذلك
كان تاريخ العشر السنين التي أعقبت الحرب هو تاريخ
الكفاح المستمر بين غرضين أو مبدئين متناقضين ،
أحدهما المبدأ القديم مبدأ الكفاية الذاتية القومية الذي
سارت عليه الدول القومية على الدوام ، وثانيهما الاعتراف
بمبدأ اعتماد الدول بعضها على بعضها والعمل بمقتضاه .
ويمكن القول بوجه عام أن مبدأ الكفاية الذاتية
كانت له الغلبة في هذه السنين البئيسة ، وقد رأيناها يعمل
عمله بين الدول الأوربية ، كما رأيناها في الروح الحماسية
القومية السائدة في الشعوب غير الأوربية . فلا نكاد
نرى أمة لا تبني الا اكتفاء بنفسها في الناحية الاقتصادية
بزيادة الضرائب الجمركية ، مع أن الدول كلها اعترفت
في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في عام ١٩٢٧ بأنها بهذا
العمل تجر على نفسها الخراب والدمار . وأضحت العقبات
القائمة في سبيل التجارة الدولية في هذا الوقت أكثر
عدداً وأشد خطراً مما كانت قبل الحرب ؛ وذلك لأن

تسعا وعشرين أمة تبذل جهدها لكي تمنع رعاياها من شراء غلات الأمم الأخرى ، فكان جزاؤها ذلك البؤس الذي عم العالم المتمدين كله . ولهذا نرى العالم بعد اثنتي عشرة سنة من الحرب الكبرى تبدو عليه من الوجهة الاقتصادية ظاهرة غريبة ، تلك هي أن المواد الغذائية والمواد اللازمة لإنتاج الثروة زاد مقدارها فوق ما يجب ، ولكنها ظلت مخزونة في البلاد التي أنتجتها لا تجد من يشتريها ، وانتشرت الفاقة بين منتجيها ؛ كذلك زادت الآلات والأدوات التي يمكن بها تهيئة هذه المواد لسد حاجة الناس ، وزاد عدد العمال الماهرين الذين يستطيعون أن يديروا هذه الآلات ، ولكن الآلات ظلت مع ذلك معطلة وتردى أصحابها في هوة الإفلاس ، بينما العمال الذين في وسعهم أن يغنوا أنفسهم ويغنوا العالم معهم يعيشون عيشة البطالة والفاقة ، حتى أصبحوا كالأعلى العاملين منهم . وأهم الأسباب التي أدت إلى هذه الحال العجيبة أن الأمم في سعيها إلى الاكتفاء

بنفسها وضعت في سبيل تبادل الثروة كل ما تستطيع
أن تبتكره من العقبات ؛ فهي تريد أن تباع منتجاتها ،
ولكنها تأبى أن تأخذ الثمن الوحيد التي يمكن أداؤه لها
وهو منتجات البلاد الأخرى .

كذلك لا تزال الدول عامة (ما عدا التي نزع
سلاحها عنوة) تعمل على تأمين نفسها من أخطار وهمية
بزيادة سلاحها ، وتلقى بذلك على كاهل شعوبها ما يستلزمه
هذا التسليح من نفقات باهظة . وهذه الدول تعلم حق
العلم أن الخراب فيما تفعل ؛ وكثيراً ما أعلنت ذلك صراحة ؛
وهي موقنة أنها بهذا التسليح لا تستطيع أن تضمن
لنفسها الأمن والسلامة . تعلم ذلك كما تعلم أن مبدأ
الاكتفاء بالنفس لا يمكن تحقيقه ، وأن السعى إليه يجر
عليها الخراب . وهي تعقد المؤتمرات لنزع السلاح
ولكن هذه المؤتمرات تصبح دائماً مؤتمرات للتسليح ؛
وكل أمة تذهب إليها تعد سائر الدول منافسة لها ، فتبذل
جهداً لتمتاز عنها ، ولا ترضى أن يعتمد بعضها على بعض ،

أو أن تثق كل منها بالأخرى ، بل كل الذى تسعى إليه
أن تكتفى بنفسها وتستقل عن غيرها .

وفي وسط هذه المخاوف والمنافسات قامت العصبية
لتغرس فى الأمم العقيدة الجديدة الرشيدة ، عقيدة اعتماد
البعض على البعض وتنميتها . وقد يلوح أحيانا أنها لم
تتقدم إلى هذه الغاية إلا تقدما ضئيلا ، ولربما كان
الواجب عليها أولا أن تبين للأمم إفلاس مبدئ الاكتفاء
بالذات قبل أن يكون هناك أمل فى نجاح المبدئ الثانى
مبدئ العصبية . ولكن على الرغم من البؤس الذى جره
على العالم ولا يزال يجره عليه سعى الأمم للاكتفاء بذاتها ،
فان التقدم الذى تم على يد العصبية فى تلك الفترة القصيرة
من تاريخها ، وهى فترة لا تزيد على عشرين سنين ، تقدم
مدهش عجيب . ذلك بأن الاكتفاء بالنفس هو الغرض
الذى تسعى لتدركه الأمم جميعها منذ وجدت أمم فى العالم ،
ومثل هذه الرغبة المتأصلة فى النفوس لا يمكن انتزاعها
منها فى لحظة ؛ نقول فى لحظة لأن السنين العشر فى تاريخ

المدنية ليست إلا لحظة . وخير طريق لمعرفة ما أفاده العالم من وجود عصابة الأمم ، هو أن نفكر فيما كان يحدث أو يمكن أن يحدث في العالم في هذه العشر السنين ، لو أن عصابة الأمم لم تظهر في الوجود .

٢ — عصابة الأمم ترسخ

لم يكن من المستطاع أن تصبح العصابة أهم أداة لبحث المشاكل الدولية إلا تدريجاً . ولم يكن ذلك ليحدث إلا بعد أن تتم التسوية . ولذلك وكل الأمر أولاً إلى مجلس الحلفاء الأعلى الذي كان لا يزال باقياً حتى عام ١٩٢١ ، والذي أُلقيت عليه تبعة عقد معاهدات الصلح ، والذي فصل في أعقد المشاكل . وكان يفعل ذلك عادة من غير أن يرجع إلى العصابة . وحتى بعد أن انفرط عقده وانقطع عن الاجتماع ، حل محله مؤتمر من سفراء الدول العظمى يجتمع في باريس ويؤدي معظم الأعمال التي كان يؤديها المجلس الأعلى من قبل . وهذا المجلس هو الذي فصل في النزاع الذي شجر بين إيطاليا

(١٦ — تابع)

واليونان في عام ١٩٢٣ . وكان سبب هذا النزاع اختلاف الدولتين على حدود إلبانيا . ولما كان تعيين هذه الحدود جزءاً من معاهدات الصلح فقد كان بذلك خارجاً عن اختصاص العصبة . أما المشاكل التي كانت لا بد من تسويتها فكثيرة : أولها ما كان في الشرق الأدنى من تقلقل دام حتى وقعت تركيا معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ ؛ ومنها المشاكل التي نشأت من المواد الخاصة بالتعويضات في معاهدات الصلح ومن الديون التي على الحلفاء بعضهم لبعض ، وهي مشاكل معقدة متعبة بل هي أخطر المشاكل التي قامت بعد الحرب . فأما التعويضات فقد أخرجت من اختصاص العصبة وعهد بها إلى لجنة التعويضات التي أنشأتها معاهدة فرساي . وبذلك لم يكن للعصبة شأن بأهم مشكلة قامت بعد الحرب وهي المشكلة التي أدى إليها احتلال الجنود الفرنسية لإقليم الرهر (Ruhr) في ألمانيا عام ١٩٢٣ ، لتضمن فرنسا أداء التعويضات ؛ وكادت أوروبا تقع من جراء هذه المشكلة

في الاضطراب والفوضى من جديد . ولم تصبح العلاقات بين الدول الأوربية الكبرى شبه عادية وتُهيأ للعصبة فرصة أداء واجبها إلا بعد أن سوّيت مشكلة التعويضات تسوية مؤقتة في عام ١٩٢٤ (أعتبت تسوية أقرب إلى العقل في عام ١٩٢٩) . وفي هذه الأثناء كانت المشاكل التي نشأت من ديون الحلفاء بعضهم لبعض تسوى فيما بينهم ؛ ولم يكن من المستطاع أن تصبح عصبة الأمم هي المسرح الرئيسى الذى تبحث فيه الشؤون الدولية مادامت هذه المشكلة تشغل عقول كبار الساسة الأوربيين .

على أن هذه الهيئة الدولية كثيراً ما ظهرت فائدتها حتى في فترة الانتقال قبل أن يتم تنظيم أداة العصبة ، وحين كانت في بدء التكوين . فقد أحال عليها المجلس الأعلى عدداً من المشاكل العويصة التي لم يقو هو على حلها ، لأنه وهو المعبر عن آراء طائفة من الدول المنتصرة لا يمكن أن يوثق بنزاهته الثقة التي لا بد منها لكي يقبل ما يعرضه من حلول . وقد ظهر ذلك جلياً حينما أحال

المجلس على العصابة مشكلة سيليزيا الجنوبية . ولم تكن العصابة مطلقة اليد في حل هذه المشكلة ، بل كل ما كانت تستطيعه أن تتصرف بأحسن ما يمكنها في الشروط التي حددها المجلس الأعلى . وفوق هذا فإن العصابة لم تكن كونت لنفسها ذلك النظام البديع ، نظام لجان البحث الخاصة النزيهة التي انتفعت بها فيما بعد خير انتفاع . ومع أن الحل الذي وصلت إليه لم يكن خير الحلول وأكملها ، فإن العصابة راعت في مقترحاتها الحاجيات الاقتصادية للإقليم المتنازع عليه ، كما راعت الاعتبارات الجنسية واللغوية التي أوتتها معاهدات الصلح أكبر جانب من رعايتها .

كذلك عاجلت العصابة قبل نهاية فترة الانتقال مشكلة أخرى عويصة نشأت من انقضاء إيطاليا الفجائي على جزيرة كورفو (Corfu) الإغريقية انقضاضاً كاذباً يوقد نار الحرب بين الدولتين ، بل إنه كان في ذاته حرباً حقيقية . وهل هناك اعتداء أصرح من هذا على

عهد العصبة اقترفته إحدى الدول الكبرى ؟ وكان
المجلس منقاداً بالفعل حينما وقع الاعتداء ولكنه عجز عن
أن يقف موقفاً حاسماً لحماية اليونان أضعف الدولتين ؛
بل حدث أكثر من هذا ، حدث أن انتزع مجلس السفراء
هذه القضية من يد العصبة محتجاً بأن النزاع قائم على
مسألة من مسائل الحدود التي لا تدخل في اختصاصها ،
وأصدر فيها قراراً فيه محاباة ظاهرة لإيطاليا ، فاحتجت
عليه الدول الصغرى الممثلة في الجمعية العمومية أشد
احتجاج ؛ ومع أن هذه الحادثة أظهرت بجلاء صعوبة
كبح جماح النزعات الاستبدادية المألوفة لدى الدول
الكبرى ، فإنها أثبتت أيضاً أنه لا يمكن في المستقبل أن
يفصل في مسألة من هذه المسائل خارج العصبة ، كما
أظهرت ما للرأى العام المتمدين من قوة إذا عبر عنه
بوسيلة منتظمة ، أصبحت ميسورة بعد إنشاء العصبة .
وهناك مشكلة أخرى ، أشد خطورة من المشكلة
السابقة حالت دون تقوية نفوذ العصبة . تلك هي أن

ثلاثاً من أكبر دول العالم — أمريكا وألمانيا والروسيا — كانت في السنين الأولى لا تشترك في أبحاثها . فأما ألمانيا فقد انضمت إلى العصبة في عام ١٩٢٦^(١) ففقدت سلطانها بعد ذلك التاريخ في أوروبا إن لم يكن في خارجها ، لأنها لم تعد كما كانت تبدو في أول الأمر مجرد أداة في يد الدول الظافرة . وأما أمريكا والروسيا فقد بقيتا في معزل عنها باختيارهما ، وكان بقاؤهما كذلك ولا سيما بقاء أمريكا أكبر أسباب ضعفها . على أن الدولتين غير منقطعتي الصلة بها ، بل تحومان حول أطرافها ، وترسلان مندوبين عنهما أو معاونين من قبلهما إلى المؤتمرات التي تدعو إلى عقدتها . وقد تفاجئ الدولتان المؤتمرات بمشروعات من عندهما كالمشروع الروسي لنزع سلاح الدول عامة نزاعاً تاماً عاجلاً ، وكميثاق كيلوج (Kellogg Pact) الذي ابتكرته أمريكا . وكلا المشروعين يدل على أن هاتين الدولتين لا يقل حرصهما على السلم عن حرص أعضاء

(١) خرجت ألمانيا من العصبة في عام ١٩٣٣ وانضمت روسيا إليها

في شهر سبتمبر من عام ١٩٣٤ .

العصبة بل يزيد عليه . غير أن تنحى هاتين الدولتين
الكبيرتين عن أعمال العصبة وعداءهما لها قد أضعفا من
غير شك ذلك النظام العالمى الذى يراد وضعه لضمان رقى
شعوب العالم السامى .

لكن لا ريب فى أن نفوذ العصبة نما نمواً مطرداً
رغم هذه الصعاب فى العشر السنين الأولى من حياتها ،
حتى أصبحت الاجتماعات التى يعقدها مجلسها مرة فى
كل ثلاثة أشهر ، وجمعيتها العمومية مرة فى كل سنة ،
أصبحت هذه الاجتماعات هى المسرح الذى تبحث عليه
أهم المسائل الدولية . وأكبر دليل على زيادة نفوذ العصبة
حرص رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية فى الدول
حرصاً متزايداً على حضور جلساتها . فلقد كان رؤساء
الوزارات ووزراء الخارجية لا يحضرون اجتماع مجلس
العصبة فى السنين الأولى من حياتها أى إلى عام ١٩٢٢ ،
حينما كان المجلس الأعلى لا يزال المركز الرئيسى للدبلوماسية
الدولية ، بل كانوا يعهدون لوزراء أقل منهم شأنًا بتمثيل

مصالح دولهم / أما بعد ذلك التاريخ فقد أخذ حضورهم جلسات المجلس يزداد انتظاماً ، حتى أصبح رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية نصف الأعضاء الذين يحضرون اجتماعات المجلس في الأربع السنين الأخيرة . ذلك بأن المسيطرين على سياسة الدول جميعها وجدوا أنهم لا يمكنهم أن يهملوا شأن العصبة بعد أن أصبحت المركز الهام للعلاقات الدولية .

وفوق هذا فقد أدى ذلك الاهتمام المتزايد إلى تبدل حقيقى ، وإن كان غير محس ، فى الروح الذى تُسير به الشؤون الدولية . فكل الذين تتبعوا سير الأعمال فى جنيف (Geneva) يكادون يجمعون على نمو ما يسمونه « روح العصبة » أى عادة النظر إلى المشاكل نظرة دولية أكثر منها قومية محضة . وليس معنى هذا أن مندوبى الأمم حين يذهبون إلى جنيف يتبدل نفوسهم تبديلاً لا يعرف كنهه . كلا بل إنهم من غير شك لا يزالون يسمعون وراء مصالحهم القومية ، ولا تزال

الدول العظمى هي المسيطرة على شؤون العصبة (لأن
في مقدور كل واحدة منهن أن تعطل أى مشروع
لا ترغب فيه ، إذ الإجماع شرط أساسى فى إجازة كل
مشروع) . غير أن تسوية المنازعات لم تعد كما كانت
فى معظم الأحوال مجرد مساومة بين الدول العظمى
المتنافسة ، بل أصبح من واجب كل دولة أن تبرر
مسلكتها أمام المجتمعين من الدول المحايدة ، الذين وإن
تحيزوا عند النظر فى مصالحهم لا يتحيزون إذا نظروا فى
معظم المسائل التى تعرض عليهم ؛ وذلك أمر له أثره
وأهميته . وقد أخذت الدول الكبرى تدرك أن النفوذ
والزعامة أكثر ما ينالان بالصراحة والإخلاص فى النظر
إلى الأمور نظرة دولية لا نظرة قومية . ومما يجدر ذكره
فى هذا المقام أن فرنسا التى ظلت (فى السنين التى تلت
الحرب مباشرة) تسعى لضمان سلامتها بوسائل التحالف
العتيقة ، أخذت الآن تسعى لهذا الغرض عن طريق
إقامة النظام الدولى ، فاكتملت بعملها هذا شبه زعامة

أدبية في أوروبا ؛ وكان في وسع بريطانيا أن تنالها ، لكنها
خسرتها بابتعادها عن مشروعات السلام العظيمة التي
ابتدعها خيال أوروبا .

ومحصل القول أن عصبية الأمم ، رغم مالاقته من
الصعاب الشديدة ، أصبحت في السنين العشر الأولى من
حياتها المحور الذي تدور عليه معظم العلاقات الدولية بين
أمم العالم بوجه عام ، وبين الدول الأوروبية بوجه خاص ،
كما أضحت أداة لا يمكن الاستغناء عنها . ولم يعد محتملا
أو ممكناً أن تعود الأمم إلى النظام القديم الذي كانت فيه
شؤون العالم تنظم (إذا قدر لها أن تنظم) عن طريق
المساومة بين طوائف الدول المتحاسدة المتنافسة ، التي
تشغل بالها على الدوام ضرورة الاحتفاظ « بالتوازن
الدولي » فيما بينها . وقد تعودت الدول الصغرى الاشتراك
في بحث المصالح العامة بعد أن أصبحت أعظم شأننا مما
كانت قبل الحرب . وهي وإن كانت لا تزال كثيرة
الاهتمام بنفسها حينما ينظر في مصالحها الخاصة ، فقد أخذ

ينشأ بينها روح التآلف ، ولن تعود ولا يمكن أن تعود إلى حالتها القديمة .

على أن العصبة لم تُنشأ لتكون مركزاً للديبلوماسية فحسب ، بل قامت لتشيد صرح السلام على أساس قوى دائم ، ولتقيم نظاماً دولياً جديداً لا ينفذ إليه شبح الخوف الذى كان يسيطر على السياسة الدولية فى الماضى . فالى أى حد حققت العصبة هذه الغاية ؟

٣ — أداة السلام

كان أول الواجبات الكبرى الملقاة على عاتق العصبة أن تنظم أداة لتسوية النزاع بين الأمم تسوية سلمية . ويمكن بلوغ هذه الغاية باحدى طرق ثلاث : فالقضايا التى تنشأ من اختلاف فى تفسير القانون الدولى أو المعاهدات ، أو التى تقف تسويتها على معرفة الوقائع كلها ، يمكن الفصل فيها بالطرق القضائية . وثمة نوع وسط من القضايا ليس من النوع الذى يمكن الحكم فيه بالطرق القضائية المحضة ، ولكنه يمكن تسويته بطريق التحكيم

إذا رضى به الطرفان المتنازعان . وأخيراً يوجد دائماً عدد من القضايا لا يمكن تسويته لا من طريق القضاء ولا من طريق التحكيم ، ولا يستطيع معالجته إلا بطريق الوساطة أو التوفيق .

وقد أفلحت المصيبة في السنة الأولى من حياتها سنة ١٩٢٠ في حمل جميع أعضائها على أن يوافقوا على قانون يقضى بإنشاء محكمة عدل دولية دائمة في لاهاي (The Hague) وتتألف هذه المحكمة من أحد عشر قاضياً أصلياً وأربعة قضاة نائبين يختارون كلهم من أكبر عدد ممكن من الأمم بوساطة المجلس الأعلى أو الجمعية العمومية ؛ وكلهم من المتضلعين في القانون ويمثلون كل الشرائع الهامة في العالم . والحق أن إنشاء محكمة عالمية عليا لإقامة العدل بين الدول كان من الحوادث الخطيرة في التاريخ . وقد نالت هذه المحكمة منذ قيامها ثقة العالم وعرض عليها كثير من القضايا لتفصل فيها ، وكونت أحكامها طائفة من السابقات القانونية أثرى بها القانون

الدولى المعترف به أيماء إثراء . وللمجلس العصبة أيضاً أن يرجع إلى المحكمة لتبدي له « رأياً استشارياً » فى النواحي الفقهية لأى نزاع يبحث فيه المجلس . وقد قامت فعلاً بهذا الواجب فى مناسبات عدة بنزاهة حازت ثقة الجميع ، ونزل المتنازعون على حكمها دون بحث أو جدال .

لكن الدول إنما تلجأ إلى المحكمة بمحض اختيارها ، إلا إذا قبلت المادة المعروفة « بالمادة الاختيارية » وهى التى تنهه بمقتضاها أن تنزل دائماً على حكم المحكمة فى نوع خاص من القضايا . ولن يصبح هذا التقدم المحمود نحو حكم القانون كاملاً إلا بعد أن تقبل الدول جميعها هذه المادة . وقد قبلتها الآن عدة دول منها فرنسا وألمانيا وبريطانيا . فأما فرنسا فقد قبلتها بشروط ، وأما ألمانيا فقبلتها من غير شرط ولا قيد ، وأما بريطانيا فلم تقبلها إلا فى عام ١٩٢٩ وقبلتها بتحفظات كثيرة .

ولم تنجح العصبة حتى الآن فى إقامة نظام شامل للتحكيم . نعم إن عدداً كبيراً من معاهداته قد عقد بين

الدول ، ولكن شروط هذه المعاهدات تختلف في بعضها عن بعض كل الاختلاف . ولقد حاولت العصبة في بروتوكول (Protocol) عام ١٩٢٤ الشهير أن تضع للتحكيم نظاما عاما موحداً يقبله جميع أعضائها ، ولكن هذه المحاولة لم تفلح لأسباب ، أهمها معارضة بريطانيا التي رفضت دائماً أن ترتبط مقدما بأي نظام عام للتحكيم ، مع أنها لا تقل عن غيرها من الدول استعداداً لاستخدام هذه الوسيلة في تسوية المنازعات في كل حالة على حدة . وقد وضعت العصبة نصب عينها أن تسعى إلى عقد اتفاق عام بين الدول لاستخدام التحكيم ، تتضمن نصوصه معاهدة واحدة عامة إذا أمكن . ولن يتسنى لأعضائها قبل الوصول إلى هذه الغاية ، أن يشعروا باطمئنانهم إلى التمتع بحقوقهم القومية اطمئنانا لا يقبلون بدونه أن ينزعوا سلاحهم . والدول الصغرى كلها راغبة في هذا النظام . أما الدول الكبرى فراغبة عنه لأنه يغل يدها . ثم خطت الدول خطوة كبرى في استخدام

التحكيم لما عقدت معاهدات لوكارنو (Locarno) في عام ١٩٢٥ ، وتعهدت فيها فرنسا وبلجيكا وپولندا من جهة وألمانيا من جهة أخرى أن تعرض على محكمة التحكيم كل خلاف ينشأ بينهما على حدودهن المشتركة . لكن الاتفاقات الجزئية المحلية التي من هذا النوع ، مهما عظم شأنها ، لا يمكن أن تضمن سلام العالم كما يضمه نظام عام يوضع لهذا الغرض . ومادامت دولتان عظيمتان كأمريكا وروسيا في معزل عن هذه الحركة ، فإن معاهدات لوكارنو نفسها تصبح لا قيمة لها . نعم إن أمريكا تقبل أن توقع معاهدات تحكيم عامة ، ولكنها تحتفظ عادة بمبدأ منرو (Monroe)^(١) ، أي أنها لا تقبل التحكيم في أية مسألة تمس العلاقات السياسية بين أي جزء من أمريكا الشمالية أو الجنوبية من جهة ، وبين أي جزء آخر

(١) منرو رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أعلن في رسالة إلى مجلس الأمة أن « أمريكا للأمريكيين » وأنشر دول العالم القديم بأن بلاده لن تسمح لمن بعد ذلك الوقت (١٨٢٣) بالتدخل في شؤون أمريكا أو امتلاك جزء من أرضها . وقد أصبح هذا المبدأ أساس سياسة الولايات المتحدة الخارجية . (المترجم)

من أجزاء العالم من جهة أخرى . وهذا الاستثناء يقلل كثيراً من قيمة معاهداتها ، لأن معاهدات التحكيم لا تبث روح الطمأنينة وتقيم حكم القانون في العلاقات الدولية ، إلا إذا كانت عامة شاملة ؛ ولم يتقدم العالم الآن نحو هذه الغاية إلا تقدماً ضئيلاً إذا لم نقل إنه لم يتقدم على الإطلاق .

وأخيراً أخذ مجلس العصبة على عاتقه مهمة التوفيق والمصالحة ، لكي يمنع نشوب الحرب في كل الأحوال التي تنذر بتطايير شررها واشتباك عضو من أعضاء العصبة فيها . وقد طلب إلى المجلس في العشر السنين الماضية أن يتوسط فيما لا يقل عن أربع وعشرين قضية من هذا النوع . وكان القتال قد نشب بالفعل في ثمان حالات منها قبل أن يتدخل المجلس في الأمر . وليس التوفيق على هذا النحو جديداً في بابه ، فقد كان يحدث فيما مضى أن تدعى دولة محايدة للوساطة في منع الحرب بين دولتين ؛ ولكن مهمتها كانت تكتنفها الصعاب

على الدوام ، فقد كان ممكناً أن يرفض المتنازعان اقتراح الوساطة ، ولم يكن مفروضاً على أحد أن يتقدم به من تلقاء نفسه . أما الآن فإن ميثاق التحكيم يفرض على المجلس أن يقوم بهذا الواجب إذا ما دعاه إليه عضو من أعضاء العصبة ، وكثيراً ما كان مجرد الإعلان بأن المجلس سيجتمع لبحث المسألة كافياً لوقف القتال .

ونجح المجلس في كل الحالات التي عاجلها ، إلا اثنتين منها ، نجاحاً تاماً عاجلاً . أما الحاديتان اللتان فشل فيهما فأولاهما إغارة إيطاليا على كورفو عام ١٩٢٣ ، وقد أشرنا إليها قبل ؛ وفيها انتزع مجلس السفراء القضية من يد العصبة . وثانيتهما استيلاء بولندا على قلنا (Vilna) في عام ١٩٢٠ حين كانت العصبة في بدء حياتها ، وليس لها من الهيبة ما لها الآن ، ولم تكن استكملت نظام الإجراءات التي تتبعها في مثل هذه الحالات . ذلك أن العصبة وضعت لإجراءاتها نظاماً جديراً بالإعجاب . فأول خطوة تخطوها أن تتف رحي القتال بتذكير الدولتين (١٧ — نتائج)

المتحاربين بما يفرضه عليهما ميثاقها ، ثم تدعوها إلى سحب جنودها من منطقة الحدود . كل ذلك من غير أن تقضى بشيء في موضوع النزاع نفسه . والخطوة الثانية أن تعين لجنة للتحقيق يختار أعضاؤها دائماً من الدول التي لا مصلحة لها في النزاع القائم^(١) ، فتذهب هذه اللجنة إلى مكان النزاع (إن كان خاصاً بالتخوم) وتبحثه في موضعه ثم تقدم تقريراً بنتيجة بحثها . ولقد كانت بعض هذه التقارير ، كتقريرها عن مسألة الموصل في عام ١٩٢٥ ، موضع الإعجاب لما احتوته من التفاصيل ولدقتها العلمية ونزاهتها . وقبلت الدول المتنازعة على الفور حكم العصبة المستند إلى قرار اللجنة في كل حادثة من الحوادث ما عدا حادثة بولندا وقلنا في عام ١٩٢٠^(٢) . أما إذا كان سبب النزاع مسألة قانونية

(١) لقد أظهر اعتداء إيطاليا على الحبشة أن هذه الإجراءات كلها لا تجدى إذا كانت الدولة المعتدية قوية تستطيع أن تضرب بقرارات العصبة عرض الحائط . (المترجم)

(٢) والصين واليابان في عام ١٩٣٣ وإيطاليا والحبشة في سنة ١٩٣٥ . (المترجم)

أو حقوقاً منصوباً عليها في المعاهدات ، فإن المجلس يطلب إلى محكمة العدل الدولية أن تبدي « رأيها الاستشاري » ؛ ولم يحدث قط أن رُفِضت مشورة المحكمة في حالة من الحالات . فهل ياترى تخضع دولة من الدول الكبرى لقرار المحكمة كما خضعت له الدول الصغرى مثل يوغوسلافيا واليونان وتركيا ؟ ونقول الدول الكبرى بصيغة التعميم لأن بريطانيا وإن كانت طرفاً في النزاع الذي قام بشأن الموصل في عام ١٩٢٥ ، لم يكن الأمر يهمها هي بالذات . على أن كل حادثة تمر وتتبع فيها هذه الإجراءات تزيد العصبية هيبة ، وتقلل احتمال وقوف أية دولة من الدول في وجهها .

ولنجمل الآن ما فصلناه فنقول : إن العصبية نجحت نجاحاً حقيقياً ، لكنه نجاح محدود ، في خلق أداة لتسوية المنازعات تسوية سلمية ؛ فأقامت محكمة عدل دولية عظيمة القدر . لكن معظم الدول لا يزال لها الخيار في أن تحتكم إليها أو لا تحتكم . ولم تتجح العصبية في إيجاد نظام عام

للتحكيم في المنازعات التي لا تصلح للعرض على رجال القانون ، وإن كان استعداد الدول لأن تلجأ إلى التحكيم زاد زيادة واضحة . ثم إن العصبة نجحت نجاحاً كبيراً في استخدام ما أعطيت من سلطة التوفيق ، وأظهرت أن في الإمكان الاعتماد عليها في منع الحروب بين الدول الصغرى على الأقل . تلك كلها أعمال عظيمة ، لكنها لا تزال غير كافية لأن تشعر الدول جميعها بالطمأنينة ، وبخاصة لأن دولتين من أقوى الدول في العالم لا تزالان بعيدتين عن العصبة . وكان أثر هذا النجاح الناقص أن العصبة لم تتقدم في سبيل نزع السلاح ، أو أنها تقدمت تقدماً ضئيلاً . والسبب في ذلك أن الدول لا تنزع سلاحها إلا إذا وثقت من وجود وسيلة غير السلاح تضمن لها حقوقها .

٤ — نزع السلاح

كان من أهم الواجبات المفروضة على عصبة الأمم أن تنزع سلاح كافة الشعوب وفرض ميثاق العصبة

نفسه على جميع أعضائها أن يعملوا لبأوغ هذه الغاية .
وارتبطت الأمم التي وقعت معاهدات الصلح بعهد آخر
حينما وعدت ألمانيا وعداً ضمّنيا في معاهدة فرساي أن
نزع سلاحها كلها سيعقبه نزع سلاح سائر الدول طوعا .
وظلت العصبة تسعى لأن يُوفَّى بهذا الوعد ، ولكن
مساعدتها ذهبت أدراج الرياح . فقد أرادت في أول الأمر
أن تعالج المسألة ذاتها علاجا حاسما ، فعينت لجنة من
الخبراء العسكريين ، وطلب إليهم أن يبحثوا مشروعا
(مشروع إشر Esher) يقضى بتعيين وحدة تقاس بها
القوى الحربية ، وأن يخصص لكل دولة عدد معين من
هذه الوحدات يتفق عليه ؛ ولكن هذه الخطة لم تؤد إلى
نتيجة ما ، لأن الخبراء جميعهم جاءوا ليبحثوا المشكلة وكل
منهم مصمم على أنه مهما يكن التخفيض المطلق للسلاح ،
فإن دولته يجب أن تبقى نسبيا كما كانت قبل التخفيض
وبذلك تحول البحث في نزع السلاح إلى بحث في
التسليح . وزيادة على ذلك فلم يكن هناك سبيل إلى

التوفيق بين أنصار نظام الخدمة الوطنية العامة^(١) وأنصار الجيوش القائمة النظامية . كذلك لم يمكن الاتفاق على وسيلة لتحديد النفقات الحربية لكل دولة من الدول ، لأن مستويات الجند في بعضها أعلى منها في البعض الآخر . وأخيراً لم يستطع الخبراء تحديد النسبة بين القوتين البرية والبحرية .

وفي هذه الأثناء قامت الولايات المتحدة ، مستقلة عن العصبة ، بدعوة الدول البحرية الكبرى في عام ١٩٢٢ إلى الاجتماع لبحث مسألة نزع السلاح البحري ، وهي مشكلة أهون من مشكلة نزع السلاح البري . وعقد لذلك مؤتمر في واشنطن (Washington) اتفقت فيه بريطانيا وأمريكا واليابان على نسبة ثابتة لما تستطيع أن تستبقيه كل دولة من « السفن الكبرى » التي تزيد

(١) يقصد بنظام الخدمة الوطنية العامة النظام المعروف بالميليشيا كالنظام المتبع في سويسرا . وفيه يدرب جميع رجال الأمة تدريباً عسكرياً مدة من الزمن . ومن مزايا هذا النظام أنه يدرب أكبر عدد ممكن من الرجال بأقل ما يمكن من النفقات . وينصرف المجندون إلى عملهم المعتاد عندما تنتهي الحرب . والجيوش التي من هذا النوع ليست جيوشاً دائمة . (المترجم)

جمولتها على ١٠٠٠٠ طن . وكان هذا الاتفاق عملاً نافعاً
في الدائرة التي رسمت له ، لأن الدول الثلاث استطاعت
به أن تنقص الاعتمادات المخصصة لإحدى النواحي
الحرية على الأقل ، من غير أن تضعف مركزها بالنسبة
إلى الدولتين الآخرين . واتخذ الأمر يكون هذا النجاح
دليلاً على أنه يمكن الوصول في خارج العصابة إلى نتائج
خير من التي يمكن الوصول إليها تحت رعايتها . على أن
حقيقة الاتفاق كانت أقل قيمة من مظهره . ذلك بأن
الدول البحرية الكبرى لم تنزع سلاحها ، ولم تخفض
قواها إلى الحد الذي يلزمها في عالم يسوده السلام ،
وبقيت مهيمنة على البحار ، وظلت قواتها كما كانت
إذا قيس بعضها ببعض . وزيادة على ذلك فإنها لم تستطع
الاتفاق إلا بعد أن رضيت بأن تترك للدول جميعها الحرية
التامة في بناء البوارج التي تقل حمولتها عن عشرة آلاف
طن ؛ وسرعان ما بدأت المنافسة بينها في هذا الميدان .
ورحبت الدول البحرية الصغرى بهذا التحديد ، لأنها

جيز لها أن تبني من الفواصات والطرادات ما تشاء من غير قيد ولا شرط ، أي أن مشكلة نزع السلاح لم تمس في الواقع مطلقاً .

ثم شرعت العصبة بعد ذلك تعالج المسألة علاجاً جديداً ، بعد أن اتضح أن لا أمل في اتفاق الدول على المشاكل المعقدة ، مشاكلاً تخفيض السلاح بكافة أنواعه ، لكي تتساوى فيه الدول تساوياً نسبياً ؛ وذلك لإصرار كل منها على أن تبقى على ما كانت عليه من القوة النسبية ما دامت يخشى بعضها بعضاً . ولم يكن من المستطاع أن تتفق على الأساس الذي يبني عليه حساب هذه المساواة النسبية ؛ ولاح أن الأمل الوحيد هو أن تشعر الشعوب أولاً بطمأنينتها ، لكي تشعر بعدئذ أن من العبث أن تنفق مواردها على التسليح الذي يصبح غير لازم لها . وكان يرجى أولاً أن وجود العصبة في حد ذاته ، وما تبعته في نفوس الدول من الثقة المتزايدة ، يكفيان لبث هذه الطمأنينة . لكنه تبين بعد ذلك أن

هذا لا يكفي ، إذ من يستطيع أن يضمن أن المساعدة التي
يعد بها ميثاق العصبة وعداً مبهماً سوف تقدم بالفعل
إلى كل عضو تهدد سلامته . ولم تقبل دولة من الدول
أن تتعهد مقدماً باستخدام قواها إذا حصل هذا التهديد ،
لأن هذا قد يؤدي إلى اشتباكها في حرب مع الدول
الكبرى التي لم تنضم إلى العصبة . فكان لابد إذن من
وجود ضمان آخر ؛ ولذلك أخذت العصبة بزراعة اللورد
سسل (Lord Cecil) تبحث عن وسيلة أخرى لحفظ
السلام ، ووضعت لذلك مشروع معاهدة للضمان
المشترك ، تعهدت فيه كل الدول الموقعة عليه أن تحف
لمساعدة أي عضو في العصبة يعتدى عليه . ولكن منذ
الذي يقرر ماهية « الاعتداء » ؟ على أنه لم تكد تتم صياغة
مشروع المعاهدة في عام ١٩٢٤ حتى رفضته على الفور
حكومة العمال القائمة في بريطانيا وقتئذ .

لكن ذلك لم يثبط عزيمة العصبة ، بل أخذت
تبحث عن وسائل أخرى لإيجاد هذه الطمأنينة . وبفضل

« معاونة الوزراء البريطانيين وتأيد فرنسا القوى أعدت مشروعاً مفصلاً للتحكيم الإجبارى يتقيد به كل أعضاء العصبة ، ويتعهدون بمقتضاه أن يشتركوا كلهم فى توقيع العقاب على أية دولة ترفض اتباع وسائل التسوية السامية أو الإذعان لما تتطلبه منها هذه الوسائل . وكان البروتوكول المحتوى على صورة هذا المشروع وثيقة محكمة بذات فى إعدادها عناية كبرى ؛ ولاح فى أول الأمر أنها لم تُترك فيها ثلمة . ولكنها عندما أعدت لتقديمها إلى الدول كانت قد تربعت فى دست الحكم فى بريطانيا وزارة جديدة من المحافظين ، رفضت هذا البروتوكول فى عام ١٩٢٥ رفضاً باتاً ، كما رفضت حكومة العمال من قبل معاهدة الضمان المشترك ؛ ولم تقترح له بديلاً ؛ وبذلك نقضت بِنلى (Penelope) غزلها مرة أخرى ، وكان لابد أن يبدأ العمل من جديد ^(١) .

(١) يشير الكاتب إلى قصة بِنلى زوجة أوديسس أو يوليسيز Odysseus (Ulysses) التى كانت تنقض بالليل ما تغزله بالنهار حتى لا تتم غزلها . وكانت وعدت خطابها أن تهيئهم إلى طلبهم عند ما يكمل هذا الغزل . وكانت ترجو فى أثناء ذلك أن يعود زوجها . (المترجم)

وفي هذه السنة نفسها سنة ١٩٢٥ خطت العصبة خطوة حقيقية إلى الأمام بناء على اقتراح ألمانيا . ذلك أنه بعد مفاوضات طويلة وضعت معاهدات لوكارنو بين ألمانيا من جهة وبين فرنسا وبلجيكا جارتها الغربية بين وولندا جارتها الشرقية من جهة أخرى ، وتعهدت الدول في هذه الاتفاقات الهامة ألا تلجأ إحداهن إلى الحرب بسبب نزاع على حدودها ، بل عليها أن تعرض الخلاف للتحكيم . وضمنت بريطانيا وإيطاليا تنفيذ المعاهدات فيما يختص بالحدود الغربية ، وتعهدت الدولتان أن تستخدمتا قواهما ضد كل دولة تعتدى على حرمة هذه المعاهدات ، وترك لعصبة الأمم أن تقرر أى الدول هى المعتدية . وقد يكون من نتائج هذا التعهد أنه إذا حدثت حادثة شبيهة باحتلال فرنسا إقليم الرهر ، فإن بريطانيا قد ترى من واجبها أن تهرع إلى مساعدة ألمانيا المنزوع سلاحها ضد فرنسا أقوى دولة حربية فى أوروبا . ولربما بدت هذه المخاطرة واجبة لضمان السلم بين عدوين طال

عهد عدائهما ، ولكنها مع ذلك مخاطرة لا تؤمن عاقبتها
مادامت ألمانيا هي الدولة الوحيدة المزودة السلاح .
على أن معاهدات لوكارنو كانت خطوة كبيرة إلى الأمام
في الدائرة المرسومة لها ، فقد انضمت ألمانيا بمقتضاها
إلى عصبة الأمم في عام ١٩٢٦ . وإذا نفذت بنودها فإنها
تضمن السلام الدائم على الحدود التي هي أكثر حدود
العالم المتمدين اضطرابا . ولكنها مهما بلغ من خيرها
لم تقدم قضية نزع السلاح خطوة واحدة إلى الأمام ،
لأن فرنسا لم تفكر قط في تخفيض قواها إلى مستوى
قوى ألمانيا — بل لم تخفضها أى تخفيض ، وإن كان
المفروض أنها أمنت على نفسها في الجهة التي تخشى منها
أشد خشية . ولربما كان يرجى أن تعقد معاهدات أخرى
على نمط معاهدات لوكارنو ، ولكن شيئا من ذلك
لم يتحقق ؛ فقد صرحت بريطانيا بصفة خاصة أنها لا تقبل
أن تقيّد نفسها بقيود جديدة ، ولم تُبد أية رغبة في أن
تعقد هي معاهدات كمعاهدات لوكارنو .

وكان لابد والحالة هذه أن يبدأ العمل الأساسى من جديد ، ولذلك عينت العصبة لجنة تحضيرية لتمهيد إلى عقد مؤتمر كبير لنزع السلاح . وطالت المناقشات ، وتشعبت الآراء ، وأعدت مشروعات وقواعد طال فيها الأخذ والرد ، ولكن لم تبد فى الأفق بارقة أمل فى اتفاق الدول على الوسائل المؤدية إلى نزع السلاح ، أو على وسائل الضمان الذى لا يرجى بغيره أن ينزع السلاح . ثم تجددت أبحاث خاصة فى مسألة نزع السلاح البحرى فى عامى ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، وذلك لحل مسألة المراكب الحربية الصغيرة التى بقيت من غير بحث فى عام ١٩٢٢ ؛ لكن مؤتمر عام ١٩٢٧ انفض دون أن يصل إلى نتيجة ، ولم يصل مؤتمر ١٩٣٠ إلا إلى نتائج ناقصة لا تشفى غليلاً . والسبب فى ذلك أن الخبراء إذا اجتمعوا تناقشوا على فرض أن الحرب واقعة ، لا على فرض أن الحرب يجب أن لا تقع ؛ وعلى هذا فإن كل دولة تأتى إلى المؤتمر وهى معترضة أن لا تنقص قوتها النسبية ، وأنه يجب أن تراعى حاجتها

الخاصة إذا قامت الحرب . وإذا تطرق البحث إلى التفاصيل فسرعان ما تأبى كل دولة أن تعترف بحاجات غيرها من الدول .

وفي هذه الأثناء حاولت الدولتان اللتان بقيتا حتى ذلك الوقت بمعزل عن العصبة ، وإن أرسلتا مندوبين عنهما ليشتركا في المناقشة ، حاولت هاتان الدولتان مرتين أن تحل المشكلة المعقدة حلاً نهائياً . فتقدمت روسيا في عام ١٩٢٨ باقتراح جارف يقضى بإلغاء جميع أنواع السلاح إلغاء تاماً عاجلاً ، لكن هذا الاقتراح ذهب صرخة في واد . ثم اقترحت أمريكا في نفس العام ميثاقاً عاماً للسلام اشتهر باسم ميثاق كيلوج ، يقضى بأن تتعهد الدول جميعها أن لا تتخذ الحرب أداة سياسية ، بل تسوى كل أسباب الخلاف بطريق التحكيم . ووقعت الدول كلها هذا الميثاق بما فيهن روسيا وأمريكا نفسيهما ، وظن كثير من الناس أن المشكلة قد حلت ؛ لكن تبين بعد ذلك أنها لم تحل ، بل لم تتقدم نحو الحل تقدماً يستحق الذكر .

ذلك أن الدول أوضحت في أثناء المناقشات التي
سبقته توقيع الميثاق أنه لا يشمل « الحروب الدفاعية » ؛
ومنذا الذي يقرر ما هي الحرب الدفاعية ؟ لقد كان في
استطاعة النمسا عام ١٩١٤ أن تقرر أن غزوها بلاد الصرب
كان حرباً دفاعية ، كما كان في وسع ألمانيا أن تدعى نفس
هذا الادعاء لتبرر غارتها على بلجيكا . وليست تؤمن مغبة
هذا الاستثناء إلا إذا وجدت سلطة نزيهة معترف بها ،
واجبها أن تبحث وتعلن الظروف التي تكون فيها الحرب
حرباً دفاعية ، والتي تكون فيها حرب اعتداء . وهذه
السلطة يمثلها مجلس العصبة بالنسبة لأعضائها ؛ فالدولة
تكون معتدية إذا لم تستخدم وسائل التسوية السامية التي
ينص عليها عهد العصبة ؛ أما الدول التي لا تنتمى إليها
فقد ترك لها أمر الفصل في هذه المسألة . وزيادة على ذلك
فإنه يلوح أن أمريكا قد اعترفت أن لا يمس ميثاق كيلوج
مبدأ منرو . ذلك أنه بينما كانت الدول توقع الميثاق كانت
جنودها تحتل ثغور نيكارجوا (Nicaragua) وهي دولة

صغيرة من الدول المنضمة بالفعل إلى عصبة الأمم . ثم ماذا يفعل بالدولة التي تنبذ عهودها ؟ لقد تركت هذه المسألة (وهي أساس المشكلة كلها) من غير جواب ، إذ أوضحت أميركا نفسها أنها لا تقبل أن تُلقى عليها أية تبععة في هذه المسألة ، وأبت أن تتعهد بالاشتراك في إعلان الدولة التي تنكث العهد بأنها خارجة على القانون ، أو في توقيع العقاب عليها ، كما رفضت أن تمتنع عن المطالبة بحق الاتجار معها ، إذا ما قررت الدول الأخرى أن تقاطعها . إن مجرد التعهد بنبذ الحروب — وبخاصة إذا أخرجت منها « الحروب الدفاعية » وترك تحديد هذه الحروب إلى الدول التي توقد نارها — ليس فيه شيء من الضمان الذي تطلبه الدول ، وتعهده شرطاً أساسياً لنزع السلاح . وليس أدل على ذلك من أنه بعد أن وقعت جميع دول العالم ميثاق كيلوج ، وضعت أميركا برنامجاً ضخماً للمنشآت البحرية ، وهو يعد سفهاً منها وتبذيراً إذا كان قد تقرر نبذ الحرب ، كما أنه وسيلة من أغرب

الوسائل لتشجيع الدول الأخرى على نزع سلاحها تطبيقاً لميثاق كيلوج .

وقصارى القول أن مشكلة نزع سلاح العالم لم تخط في سبيل الحل خطوة واحدة (اللهم إلا خطوة ضيقة جدا في ميدان التسليح البحري) ، بعد أن احتدم الجدل فيها عشر سنين . ومع ذلك فالمناقشات لا تزال مستمرة ، ولا بد أن تبقى مستمرة ؛ وإذا لم تخط الدول في سبيل حلها خطوة حقيقية ، فلا بد أن تثار في القريب العاجل مسألة الدول المنزوع سلاحها ، وهل من العدل أن تبقى هذه الدول محرومة من وسائل الدفاع عن نفسها ، بين جيران مدججين بالسلاح من قمة الرأس إلى أخمص القدم ، وفي حين أن العهد الضماني الذي بذل لهم يوم نزع سلاحهم لم يوف به بعد ^(١) ؟

على أن المناقشات التي أثيرت في هذا الموضوع لم تذهب كلها سدى ؛ بل تبين منها أمر واحد على الأقل

(١) لقد أثيرت هذه المسألة بالفعل في هذا العام فصدمت بذلك نبوءة المؤلف (المترجم)

وهو أن نزع السلاح أمر غير ميسور إلا إذا وجد الضمان، وأقيم نظام يجعل كل دولة واثقة من نيل حقوقها كما لو كانت تامة التسليح . وإذا ما وثقت الدول أن خطر الحرب قد زال ، فإنها عندئذ تمتنع عن تبديد أموالها على التسليح ؛ أما قبل ذلك فلا أمل في وقف هذا التبديد . ولذلك فإن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية النبيلة أن يقام على مر الأيام نظام دولي مشترك ، أو هيئة عالمية يتبادل أعضاؤها المعونة . وإن العمل الذي قامت به العصبة لبلوغ هذه الغاية لما يقوى الأمل في المستقبل ، على الرغم مما منيت به المفاوضات الرسمية لنزع السلاح من فشل دائم مشبط للعزائم . والذي يقوى هذا الأمل أن العصبة أوجدت وسائل سامية لحسم المنازعات ، وعودت الشعوب أن تتعاون وتتبادل الرأي فيما بينها .

٥ — التعاون الدولي

سوف يبدو لمن يدرس تقدم النزعة الدولية في المستقبل أن ما عملته العصبة بالذات في تنظيم وسائل السلم

أقل أهمية من أعمالها الأخرى ، التي ساعدت على بث روح التعاون بين الأمم وتنظيمه ، وقوت وشجعت الشعوب على أن تنظر إلى الأشياء نظرة عالمية ، وعلمت بذلك قادة الشعوب أن الإنسان لم يعد في مقدوره أن « يعيش لنفسه وحدها » ، وأن الأمم كلها أصبحت « أعضاء في جسم واحد » ، يزداد تماسكا في كل يوم ، وأنها مشتركة كلها في كثير من مرافقها — في نمائها الاقتصادي ، وفي مكافحة الأمراض ، وفي وضع الشروط الصالحة للعمل ، وفي تنظيم تجارة المواد الضارة كالسلاح والمخدرات والمطبوعات الفاسدة ، وفي ترقية وسائل النقل الحر السريع في البر والبحر والهواء ، وفي تبادل الأفكار ، وفي مرافق أخرى كثيرة يخططها الحصر .

وليس للعصبة ولا للهيئات التابعة لها بطبيعة الحال قوة إجبارية في أية ناحية من هذه النواحي ، بل كل ما تستطيع أن تعمله أن تعقد المؤتمرات الرسمية ، وأن تنشئ هيئات نظامية دائمة لجمع المعلومات وتقديمها

للشعوب وإسداء النصيحة لها . وقد تُعد أحياناً مشروعات اتفاقات تنصح الأمم بجعلها جزءاً من نظمها القانونية . وبهذه الوسائل كلها تعمل العصبة على إزالة الفوارق بين الدول المختلفة ، وحملها على التعاون في سبيل الرقي ، فتزداد الصلة بين أجزاء العالم المتمدين وثوقاً وإحكاماً .

وقد يكون ما تم على يد العصبة في الناحية الاقتصادية أعظم أعمالها وأعجبها على الإطلاق . وذلك لأن الشؤون الاقتصادية كثيراً ما تسير الأحداث السياسية في العالم الحاضر ، كما أن المشا كل التي يواجهها رجال السياسة كثيراً ما تكون أسبابها العوامل الاقتصادية التي تخفى عليهم ، والتي لا يقتصر مفعولها على بلادهم وحدها . ولقد تجلّى ذلك في المؤتمرين الاقتصاديين اللذين دعت إليهما العصبة في بروكسل (Brussels) عام ١٩٢٠ وچنيتا عام ١٩٢٧ ؛ فقد اجتمع في المؤتمرين نخبة ممتازة من أقدر رجال الاقتصاد والمال والصناعة ، وأعظمهم مكانة في العالم أجمع ، وتمكن هؤلاء الخبراء

من أن يستعرضوا الظروف التي تؤخر انتعاش أوروبا
استعراضاً كان له من القوة ما لا يتيسر لهيئة من الهيئات
الأخرى . ولا شك في أنه كان لمؤتمر بروكسل أثر فعال
في السياسة الاقتصادية لكثير من الحكومات في أوقات
عصيبة ؛ وأنه عاون على إعادة الثبات المالي ، وكان
الخطوة الأولى في سبيل الانتعاش الاقتصادي . أما مؤتمر
جنيف الذي عقد في عام ١٩٢٧ فقد أعلن بصريح العبارة
ما تجرّه التعريفات الجمركية على أوروبا من الخراب ،
ولكن صراحته هذه لم تؤثر حتى الآن في سياسة الدول
الأوروبية إلا من وجهة واحدة ، وهي منع هذه الدول
من الاسترسال في زيادة الضرائب الجمركية . على أنه قد
ساعد على تكوين طائفة من الآراء ربما هدت الناس فيما
بعد إلى طريق الرشاد ؛ وقد يحين الوقت الذي يقضى فيه
على تقلبات النقد وأسعار العملة ، وما يسببه هذا التقلب
من الاضطراب الاقتصادي ، ويستبدل بهذا نظام واحد
معقول ، لا يعتمد على ما عساه أن يوجد من الذهب

مصادفة . وإذا ما وضع هذا النظام فلا بد أن يوضع على
مقياس دُولي ، ولا بد أن تكون عصابة الأمم الواسطة
لباوغ هذه الغاية .

وأعظم من ذلك وأدعى إلى الإعجاب ماعملته العصابة
لإِتقاذ طائفة من الدول من هوة الخراب الاقتصادي
السحيقة . فقد نظمت العصابة مالية النمسا والمجر وبلغاريا
واليونان واستونيا ، وأنقذت هذه البلاد مما كان يحيق
بها من بؤس يعجز القلم عن وصفه ؛ وقد تكون أنقذتها
من ثورات طاحنة بفضل ماعقدته بإشرافها من قروض .
كذلك قدمت العصابة ما يلزم من المال لإيواء آلاف
اليونانيين اللاجئين من تركيا ، ونظمت هذا العمل
الشاق . ولا ننسى أيضا فضلها العظيم في إسكان المهاجرين
المختلفي الأجناس الذين انتزعتهم عواصف الحرب الهوجاء
من موطنهم . وكان في مقدور العصابة أن تضطلع بهذا
العبء لأنها تستطيع أن تستعين بمشورة أعظم رجال
الاقتصاد والمال ، وأن تعتمد على معاونة أكبر

الحكومات وعلى أسواق الدول المالية . وقد أنشأت
العصبة من العالم المتمدين قوة منظمة تُعبئها وقت الحاجة
لمعاونة الشعوب الضعيفة المنكوبة المضطربة النظام ،
فكانت هذه القوة خير ما شهده هذا الجيل أو غيره من
الأجيال قاطبة من الأدلة على حسن المآل .

وثمة أمر آخر لا يقل عن هذا شأنًا وإن لم يكن
مثله ظاهرًا للناس ؛ ذلك هو تفوذ العصبة الذي
استخدمته في الدفاع عن حقوق الأقليات مستندة إلى
مباهدات الأقليات ، وفي حماية حقوق الشعوب المتأخرة
مستندة إلى نظام الانتدابات . نعم إن قوتها هي بالذات
في هاتين الدائرتين ضعيفة جدا ، لأنها لا تستطيع أن
تعتدى على سلطة الحكومات القومية المنظمة أو
تخطاها ، ولكنها لم تتردد في أن تدعو دولة قوية
كفرنسا إلى أن تبرر علنًا معاملتها لرعاياها في سوريا ،
أو بلدًا نائيًا كجنوب إفريقيا ليشرح لها أسباب الثورة
التي شبت بين البنداسوارتر (Bondelswarts) سكان

إفريقية الجنوبية الغربية الألمانية ، والأساليب التي
اتبعت في قمعها . وليس للعصبة في هذه الحال أن تقدم
على لوم إحدى الدول أو أن توقع عليها عقاباً ؛ ولكن
الحكومات التي تخضع لها هذه الأقليات ، أو التي
تسيطر على شعوب متأخرة ، تكون أكثر تقديراً
للتبعة وأقل ميلاً إلى الاستبداد ، متى عرفت أنها قد
تحاسب على أعمالها أمام محكمة العالم المتمدن .

وليس من الضروري أن نشرح كل ما استطاعت
العصبة أن تركزه فيها أثناء حياتها القصيرة من أعمال
التنظيم الدولي والتعاون وجمع المعلومات . وحسبنا أن
تقول إن لها مراكز عامة ، فيها موظفون دائمون مختارون
من أعظم الإخصائيين مكانة في كل البلاد ، تعاونهم لجان
دولية من الخبراء لبحث الموضوعات الكثيرة المختلفة ،
وإنها تبعت في الأمم الرغبة في أن تسير إلى الأمام سيراً
مماثلاً بفضل ما تمدها به من المعلومات المنظمة ، وما تبذله
لها من الإرشاد . ومادام في وسع هؤلاء الخبراء أن

بضعوا مشروع اتفاق ، ويطلبوا إلى كل الدول أن
توافق عليه ، وتؤيدهم في طلبهم هذا الجمعية العمومية
للعصبة ، مادام في وسعهم ذلك ، فإن أقل ما ينتجه عملهم
أن يزداد الأمل في تقدم الأمم عامة زيادة كبيرة .

ولنذكر على سبيل المثال هيئة العمل الدولية وهي
أهم الهيئات التي تشرف عليها العصبة وأكثرها استقلالاً في
عملها . تتكون هذه الهيئة من ممثلين لكل الحكومات
المنضمة إلى العصبة ولأرباب الأعمال والعمال فيها . وقد وضعت
وحدها ما لا يقل عن عشرين عهداً تبحث في موضوعات
عدة كعدد ساعات العمل ، والحد الأدنى لسن الأطفال
الذين يشتغلون في المصانع ، وحق العمال في الاتحاد وفي
الاستراحة من عناء العمل يوماً في كل أسبوع ، وفي
استعمال الرصاص الأبيض في النقش ، وغير ذلك من
الموضوعات . هذه الجهود قد تقبلها أم قليلة أو كثيرة ،
وقد لا تنفذها الأمم بصدق وأمانة ، ولكنها مهما يكن
من أمرها مجهود تبذله العصبة لوضع خطة عامة تسير

عليها الأمم في معاملة الصناعات معاملة عادلة ؛ وهي تبحث
في الأمم المتأخرة الرغبة في اتباعها ، وتحصى البلاد الراقية
من خطر المنافسة غير المشروعة .

وربما عُدَّت هذه الأعمال ، وكثيراً ما تُعَدُّ ، من أعمال
العصبة الثانوية ، وأنها أقل شأنًا من عملها الرئيسي في
حفظ السلام ونزع السلاح ؛ لكنها في المستقبل قد
تُعَدُّ بحق أهم من غيرها ، لما لها من أثر نهائي كبير . ذلك
أنها تُعَلِّم قادة الفكر في كل البلاد أننا جميعاً في العالم
الحاضر أعضاء مجتمع واحد كبير يضم العالم بأسره ؛
وانتشار هذه العقيدة هو الذي سيؤدي في النهاية إلى
خلق جو من السلم ، تدرك به الأمم أن من السخف أن
تجيش كل منها الجيوش ليحارب بعضها بعضاً ، أو تظنَّ
أن في مقدورها أن تثرى بقطع الصلة التجارية بينها وبين
جيرانها ، كما يُعَدُّ هذا العمل خرقاً وحقاقاً إذا قامت به
مقاطعات إنجلترا بعضها بالنسبة إلى بعض .

وليس ثمة شك في أن عادة التفكير الدولي تقدمت

فى أوربا بوجه خاص ، وفى العالم كله بوجه عام ، بعد الحرب الكبرى على الرغم من اشتداد النزعة القومية ، وتأجيج نار الحقد فى صدور الأمم فى السنين التى أعقبت الحرب ، وعلى الرغم من حرص الشعوب كلها على العمل لتكفى نفسها بنفسها ، جرياً وراء مبدأ مستحيل التحقيق ، سيؤدى إلى افتقارها كلها . وكان وجود عصبة الأمم وما تم على يديها من الأعمال هو أكبر باعث على تقدم التفكير الدولى ؛ لكن من أسبابه أيضاً السهولة المتزايدة فى وسائل النقل ، التى جعلت الجزء الأكبر من أوربا أقرب إلى المسافرين مما كان عليه معظم بلاده منذ مائة عام . ومن مظاهر هذا الرقى قيام عدد لا يحصى من الجمعيات الدولية المختلفة الأنواع التى يمتاز بها عهد ما بعد الحرب . وأكبر دليل على اتساع النشاط فى هذه الناحية أن العصبة نفسها تنشر سجلاً بأسماء الجمعيات والمنشآت الدولية يزيد عدد صفحاته على ثلثمائة صفحة .

وأعظم هذه المنشآت القومية شهرة هيئتان هما

الاتحاد الدولي لنقابات الصناع ، و نقابة العمل الدولية ؛
وقد أنشئت كلتاها قبل الحرب . ولا يقل عنهما شأنًا
غرفة التجارة الدولية التي أسست في عام ١٩٢٠ بقصد
إزالة العوائق القائمة في سبيل التجارة الدولية . ولهذه
الغرفة فروع في أربع وأربعين دولة . ومنها أيضاً اللجنة
الدولية للإدارة العالمية التي أسست في عام ١٩٢٥ لتشجيع
وسائل الإنتاج الحديثة الصحيحة . ومنها مؤتمر القوى
العالمية الذي وجد في عام ١٩٢٤ ليشجع على حسن
استخدام القوى الصناعية المختلفة ، ومؤتمر السفن الدولي
المؤسس في عام ١٩٢١ ، ومؤتمر الملاحة الجوية الدولي
(١٩٢٢) ، والمؤتمر البرلماني التجاري الدولي الذي أسس
في عام ١٩٢٤ ليشجع البرلمانات في جميع البلدان على
سن شرائع متماثلة في المسائل التجارية . وفي وسعنا أن
نذكر من الأنواع الأخرى الاتحاد البرلماني الدولي ،
والجمعية الصهيونية الدولية ، والاتحاد الدولي للجمعيات
عصبة الأمم ؛ ونضيف إلى هذه الأسماء عدداً كبيراً من

الجمعيات النسوية والدينية والتبشيرية والخيرية والعامة
والفنية والأدبية .

إن هذا السرد يدعو بسرعة إلى الملل والسآمة ، ولكن
الشيء الجدير بالذكر أن هذه الهيئات الدولية بأجمعها قامت
من تلقاء نفسها ، وأن معظمها نشأ بعد الحرب . وإن في
قيامها لدليلا على أن العالم تزداد أجزاءه ارتباطا ، وأن
معالجة كل مشاكله علاجا أساسه النزعة الدولية
لا القومية المحضة تتجلى ضرورته في كل يوم . على أن
هذا كله لا يضعف النزعة القومية ؛ وإن ضعفت فلا
تضعف في مظاهرها الصحيحة النافعة ؛ وذلك لأن النزعة
الدولية ليست عدوة النزعة القومية بل هي متممة ونصيصة
لها . أما تلك النزعة القومية التي ترمى إلى الاكتفاء
بالنفس والتوسل إلى ذلك بالتسليح والحواجز الجمركية ،
فهي عقيدة بالية آخذة في الانقراض ، وإن كانت تكافح
لتحتفظ بحياتها كفاح المستميت .

الفصل السادس

تبدل مركز بريطانيا والامبراطورية البريطانية

١ - بريطانيا

ليس في العالم كله مجتمع أو طائفة من المجتمعات أثرت الحرب في مصائرهما كما أثرت في بريطانيا وما يتجمع حولها ويرتبط بها من الشعوب المؤتلفة المنتشرة في أنحاء العالم .

ولقد كانت الحرب الكبرى التي دارت رحاها بين عامي ١٩١٤، ١٩١٨ هي آخر عراك من أربعة ، يحدد كل منها فترة من فترات التاريخ ، اضطلمت بريطانيا فيها بدور حيوى هام ، هو إنقاذ العالم من سيطرة دولة واحدة أو نزعة للحضارة واحدة ، وكان لكل عراك منها أثر بليغ في مركزها هي . فأما العراك الأول فهو حرب أسبانيا أيام الملكة اليصابات (Elizabeth) ، وفيه قهرت ذلك الخصم العنيد وصانت حرية البحار ، وخرجت منه وهي

أكبر الدول البحرية ، والقادرة على أن تحيا حياتها الخاصة من غير خطر يهددها ، وأن تنشر تجارتها وتبسط سلطانها فيما وراء البحار . وأما في العراق الثاني فهي التي قادت الحلف الذي أذل كبرياء لويس الرابع عشر وأوثقت روابطه ، وخرجت منه وهي أعظم الأمم التجارية ، وأول الأمم ذات الحكومات الديمقراطية ، وفتحت أمامها باب سيادة العالم الجديد ، فنالت تلك السيادة قبل أن ينقضى على الحرب نصف قرن . وفي العراق الثالث كانت هي العدو الوحيد الذي لم تقو الثورة الفرنسية و نابليون على هزيمته ، وذلك بفضل قوتها البحرية ؛ وخرجت من هذا العراق وهي من غير شك أقوى دول العالم وسيدة البحار بلا منازع ، ومالكة الثروة التي أخرجتها وسائل الإنتاج الآلية الحديثة ، والمسيطرة على إمبراطورية عظيمة ، تضم بين أطرافها القارات وأشباه القارات . وكانت كل حرب من هذه الحروب العالمية سبباً في ارتفاع شأن الشعوب البريطانية وزيادة قوتها . فماذا كان أثر الحرب الأخيرة ؟

كانت بريطانيا العظمى فى خلال القرن التاسع عشر أقوى دول العالم أجمع لا ينافىها فى ذلك المركز منازع ، وكان مرجع قوتها إلى عدة عوامل : أولها عزلتها البحرية التى أمنت بها أخطار الغزو الأجنبى أمنًا لم يتمتع به غيرها من الدول الأوربية ، ومكنها من أن تُنمى نظم الحكم الذاتى الخاصة بها فى أمن واطمئنان ، وأن تغرس فى نفوس أبنائها حب الهدوء وإطاعة القوانين . وثانى هذه العوامل هو تفوقها البحرى الذى لم يكن يسمو إليه غيرها من الدول ؛ وبفضل هذا التفوق أمنت بريطانيا على نفسها أكثر مما تأمن على نفسها أمة أخرى فى العالم ؛ وعظم نفوذها فى شواطئ البحار ، وأضحى هى الممثلة للحضارة الأوربية لدى معظم الشعوب غير الأوربية . وثالث هذه العوامل هو إمبراطوريتها الواسعة الأرجاء التى تملكها بوسائل سهلة ، والتى أخلصت لها شعوبها المحكومة ، والتى اتخذتها بريطانيا سوقا لمصنوعاتها ومستودعا للمواد الغفل لم تنل مثله غيرها من الأمم . ورابعها تفوقها فى وسائل

الإنتاج الصناعي الحديثة ، ووجود مناجم غنية بالفحم سهل الاستخراج ، كان إلى عهد قريب هو القوة الصناعية الوحيدة في العالم . والعامل الخامس هو ما انطوت عليه نفوس أبنائها من حب المغامرة ، وما طبعوا عليه من قوة الابتكار الفردي . وسادسها هو قوتها المالية التي نشأت من انتشار عادة الادخار والاستثمار بين أبنائها ، ومما أنشأته من نظام مصرفي عجيب ؛ وقد أصبحت بفضل هذه القوة مركز العالم المالي ، والدولة الدائنة العظيمة التي مدت العالم بمعظم ما احتاجه من رؤوس الأموال لاستثمار البلاد الجديدة ؛ وبفضل وسائلها ومبتكراتها المالية يتبادل العالم تجارته الدولية . والعامل السابع في عظمة بريطانيا أنها هي وحدها السوق العظيم الحر ، والمستودع المركزي العام الذي تأتي إليه جميع غلات العالم كله ولا يحول بينها وبينه حائل . وكان في مقدورها أن تخطط لنفسها هذه الخطة لأنها لا تخشى المنافسة ، ولأنها وهي المضطرة إلى أن تبيع بضائعها في كل جزء من أجزاء العالم تعلم حق (١٩ — نتائج)

العلم أنها إذا لم تقو على منافسة الدول لها في بلادها فلن تقوى على هذه المنافسة في خارجها . وآخر أسباب هذه العظمة ، وإن لم يكن أقلها أهمية ، هو نظام حكومتها الحر الذى أعجبت به ونسجت على منواله أمم العالم أجمع ؛ لأنه جمع في نظرها بين الحرية والاستقرار ، وثبتت بالتجربة صلاحيته ، وخضع له جميع رعاياها مخلصين ، لأنه يكفل لهم حماية القانون ولا يقيد حريتهم فوق الحد الواجب .

ولقد كانت السيادة البريطانية في كل ناحية من هذه النواحي سيادة موقوتة ، لا يمكن أن تكون لها صفة الدوام ، لأن في العالم أمماً أخرى لا تقل عن بريطانيا في مواهبها الطبيعية أو مواردها المادية . وكان ثمة عوامل عدة تعمل على تقويض دعائم هذه السيادة في خلال الجيل السابق للحرب . وكانت الحرب نفسها تنذر بزوال سيادة بريطانيا المضمحلة ، سيادة الزعامة والنفوذ ، وإحلال سيادة ألمانيا ، سيادة النظام والقوة ، محلها . هذا الانقلاب على الأقل لم يقع ، ولكن شعباً واحداً لا يستطيع أن

يكون له شيء يسمى سيادة في هذا العالم الذي يسير في طريق الحرية ، بل لا يحق لشعب أن يرغب في هذه السيادة . ولذلك أخذت سيادة بريطانيا القديمة تزول شيئاً فشيئاً بعد الحرب وبسبب الحرب ، وأصبح واجباً عليها أن تكيف نفسها لمركز جديد في العالم ؛ ولا شك أنها تلقى في سبيل هذا التكيف نصيباً .

ولنبحث أولاً فيما اعتري أسباب عظمتها من تطورات .

لم يعد مركز بريطانيا البحري يضمن لها ما كانت تتمتع به من سلامة ؛ ذلك بأن التقدم السريع في وسائل النقل الجوي يعرضها لخطر الغزو بشكل مرعب عرفته أثناء الحرب الكبرى ، ونقول بشكل مرعب لأن مدنها الواسعة المكتظة بالسكان يمكن تدميرها بين عشية وضحاها ، ولم تستكشف بعد وسيلة لاتقاء هذا الخطر إلا منع الحروب بتاتا . وليس هذا كل ما في الأمر ، فإن اعتمادها في بقائها على ما يأتي إليها من الطعام من وراء

البحار يعرضها إلى الخراب العاجل المفزع إذا هاجمت
سفنها الغواصات ، وذلك خطر ليس في الاستطاعة اتقاؤه
إلا بوسائل غاية في البطء والمشقة كما دلت الحرب . فإن
أهلها كادوا يموتون جوعا بسبب الغواصات القليلة العدد
التي استخدمتها ألمانيا في الحرب ؛ وإذا ما هاجمها في
المستقبل أسطول من الغواصات كالذي تمتلكه فرنسا
مثلا كان هذا الهجوم أكثر مفاجأة لها وأشد خطراً
عليها ، لأن الجزيرة التي كانت من قبل معقلاً منيعاً لأهلها
أضحت الآن شركاً منصوباً لهم . وليس في استطاعة
بريطانيا أن تعتمد في سلامتها على مواردها الخاصة كما
كانت تعتمد عليها في الأيام الماضية ؛ فإذا أرادت أن
تأمن على نفسها فإن عليها أن تُعَوِّل على ما يقوم به العالم
المتمدن من عمل إجماعي لجعل الحرب مستحيلة الوقوع .
ولقد انقضى الآن عهد سيادة بريطانيا البحري
انقضاء لا مَرَدَّ له بعد أن دام ثلاثة قرون ، واضطرت
بريطانيا في معاهدة واشنطن (سنة ١٩٢٢) أن تعترف

« بمساواة » الولايات المتحدة لها ؛ وهى تعلم علم اليقين أنه إذا قام التنافس فى التسليح بينها وبين الولايات المتحدة تغلبت عليها الأخيرة بمواردها التى لا ينضب معينها . وليس هذا كل ما فى الأمر ، فإن الحرب أظهرت أن الأحوال الحاضرة تجعل الاحتفاظ « بسيادة البحار » على الوجه الأكمل من أصعب الأمور . فلقد كان عدد السفائن الألمانية المقيمة التى انطلقت فى بداية الحرب ، أو استطاعت أن تغلبت من الحصر فى أثناءها ، صغيراً لا يذكر ؛ ولو لم يكن ساحل ألمانيا غاية فى القصر سهل الرقابة لما كان عدد هذه المغيرات قليلاً إلى هذا الحد ؛ ولكنها على قلتها لم يقتصرها إلا مائة وأربعون طراداً . ذكر ذلك اللورد جليكو (Jellicoe) فى المؤتمر البحرى المعجل الذى عقد فى عام ١٩٢٧ لى يتذرع به للاحتفاظ لبريطانيا بسبعين طراداً فقط . أما إذا أرادت أن تضمن لنفسها سيادة البحار فى كل الأحوال فلا يكفيها سبعون طراداً بل لابد لها من سبعائة . فليس فى استطاعتها إذن

أن تعتمد على مواردها الخاصة لتضمن سلامة البحار تلك
السلامة التي تقف عليها حياتها ، بل عليها أن تعتمد على تعاون
هيئة عالمية منظمة . وقد يهز على بريطانيا بطبيعة الحال أن
تقر بهذه النتيجة ، لكنها رغم ذلك نتيجة محتومة لا مناص
منها . كانت بريطانيا أكثر الأمم اكتفاء بنفسها —
في هذا الميدان على الأقل — أما الآن فقد أصبح موقعها
يحتم عليها أن تكون أول داع إلى اعتماد الدول بعضها
على بعض ، إذا قدرت ما يعرضها إليه موقعها من الأخطار .
أما الإمبراطورية فإذا نظرنا إلى أجزائها الرئيسية
وأينا أنها لم تبقى « إمبراطورية » مهما توسعنا في فهم هذا
اللفظ . ولم يبق لبريطانيا « إشراف » عليها ، بل أضحت
شركة مفككة الأجزاء من دول حرة تسعى كل منها
إلى « الاكتفاء بنفسها » عن طريق الحواجز الجمركية ،
ولم تبقى أسواقها مفتحة الأبواب للبضائع البريطانية .
وينطبق هذا الوصف على بلاد الهند التي كانت أعظم
الأسواق لتصريف المنسوجات القطنية ، وهي أهم

الصادرات البريطانية ؛ وكان تصميم الهند على الاستغناء عن هذه البضائع قدر استطاعتها من أكبر الأسباب التي أدت إلى كساد هذه الصناعة بعد الحرب . وكان ما اعتري الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب من تطور ، وعدم وجود سياسة عامة منسجمة تحل محل ما كان لبريطانيا من إشراف قد نقص الآن إلى الحد الأدنى ، كان ذلك كله من أهم المظاهر التي بدت على هذه الدولة بعد الحرب ، ولأهميتها سنفرد لها بحثاً خاصاً فيما بعد .

كذلك لم يبق لبريطانيا ما كانت تتمتع به من التفوق في وسائل الإنتاج الصناعي ، بل أصبح يشاركها في هذا التفوق على الأقل عدد من الأمم الأخرى ، وسبقتها الولايات المتحدة وألمانيا في تطبيق العلم على الصناعة تطبيقاً حديثاً . وسبب ذلك أن رجال الأعمال فيها لا يزالون يحتقرون البحث العلمي ، وأن بريطانيا تأخرت عن غيرها من الأمم في استخدام النظم الحديثة للإنتاج الكبير ، وفي تنظيم الصناعة تنظيماً يرمي إلى الوصول إلى

أبعد حدود الاقتصاد والإتقان مجتمعين . وهي تقاسى
الآن من جراء تأخرها هذا أوخم العواقب ، كما تقاسى
عناد كثيرين من أصحاب الأعمال فيها ، وتمسكهم بالقديم
الرث ، وتشددهم فى الاحتفاظ بكل ما كان صالحا أيام
آبائهم . وتقاسى أيضا عاقبة عناد نقابات عمالها الكاملة
النظام ، والتي تخلق الصعاب إذا ما أريد تغيير الوسائل
الصناعية ، وخشيت أن يصيب العمال من جراء ذلك التغيير
عطل مؤقت ؛ وتتمسك أشد التمسك بالقيود والإجراءات
التي كانت تسير عليها فى سنى الرخاء السابقة للحرب .
كذلك لم يبق لبريطانيا ما كان لها من تفوق فى امتلاك
مصادر القوى الصناعية ، لأن فحمها الآن يوجد على عمق
أكبر من عمق الفحم الجديد الذى يستخرج من الولايات
المتحدة وغيرها من البلاد ؛ وقد أبطأت فى استخدام أنجع
وسائل الإنتاج الكبير فى صناعة الفحم وفى اتباع الطرق
الآلية لتقليل نفقات الإنتاج . وزيادة على ذلك فإن
مصادر أخرى للقوة لا تملكها بريطانيا أخذت تحل

محل الفحم في كثير من الصناعات ، فمنها القوى المائية التي لا تستطيع بريطانيا أن تنافس فيها البلاد ذات المجارى الكثيرة المتدفقة من رءوس الجبال ، ومنها الزيت أو البترول الذى لا تكاد تنتج أرضها منه شيئاً والذى لا بد لها أن تستورده وتنفق على استيراده أموالاً طائلة في كل عام .

ويلوح أيضاً أن ما كان يتصف به أهلها من نشاط وقوة مغامرة بدأ يضمحل ، وإن كان هذا مما لا يستطيع إثباته بالإحصاءات . وسبب هذا الاضمحلال أن بريطانيا خاضت غمار الحرب معتمدة على نظام التطوع الاختيارى ؛ ومعنى ذلك أن خيراً بنائها وأشد هم حماساً ذهبوا إلى ميدان القتال أولاً وهلكوا ذرافات . وقد يكون هذا هو سبب ما نشاهده بعد الحرب من نقص مخيف في رجالها المبرزين الذين يتقدمون طائعين لتحمل التبعات ومواجهة الصعاب ، وهو أمر مشاهد في كل ناحية من نواحي الحياة : في السياسة وفي الأعمال الصناعية

والتجارية وفي الفنون ، فكما لم يظهر فيها بعد الحرب رجال أوتوا حظاً عظيماً من الشهرة ، ولا يزال الأفذاذ النابهون من الإنجليز هم رجال ما قبل الحرب . كذلك نرى في طوائف كثيرة من الشعوب البريطانية ميلاً متزايداً للاتكال على الحكومة في إصلاح عيوبها . وقد يكون منشأ هذا الميل لدى عامة الشعب ما وضعته الحكومة في السنين الأخيرة من نظم محكمة لتخفيف الضنك ، أو ما سلكته من الطرق في تنفيذ هذه النظم ؛ لكننا نشاهد هذه العادة نفسها ، عادة الاتكال على الحكومة ، بين مديري الصناعة الذين يتطلعون إلى الحكومة لتقييم شر المنافسة الأجنبية ، مع أن آباءهم كانوا يرون واجباً عليهم أن يقفوا أمام منافسيهم وجهاً لوجه لا يميزون عنهم في شيء (شأنهم في ذلك شأن سائر أفراد الأمة) ، فاذا لم يقفوا على المنافسة سقطوا صرعى في الميدان . ويلاحظ البعض أن أخلاق البريطانيين بعد الحرب طرأ عليها تغير خطير ، فقد أخذ يسرى في نفوسهم روح الجمود

والاستسلام والرغبة في الفرار من الصعاب والتخلص منها بالتجأهم إلى الألعاب وغيرها من ضروب الراحة والتسلية . قد تكون هذه الميول عارضة لا تلبث أن تزول ولكنها ما دامت موجودة خطرين بحدس بشر مستطير . وإذا صدق هذا الظن وكانت هذه الميول موجودة حقا ، فربما كانت رد فعل طبيعي للمجهود الذي بذله الشعب في الحرب ، وزوال ما كان يغشى بصائره من الفرور . كذلك كانت الحرب سببا فيما اعتري قوة بريطانيا المالية بعدها من ضعف مخيف . ذلك أن البلاد حملت من الديون والضرائب ما لم تتحمله أمة أخرى ، لأنها أمدت حلفاءها بجانب عظيم من نفقات الحرب ، ولم يكديروا إليها هؤلاء الحلفاء شيئا من هذه الأموال ، ولن يردوا إليها شيئا منها في المستقبل ، إلا ما استدانتته باسم هؤلاء الحلفاء من الولايات المتحدة الأمريكية . وبينما تعمل الدول الأخرى لتخفيف العبء عن كاهل أهلها ، تريد بريطانيا أعباءها بالتدريج ، وتجزئ كلتا الهيئتين السياسيتين

التويتين في بريطانيا زيادة الضرائب وتراها أمراً مرغوباً فيه لذاته ، فأحدهما تريد زيادة الضرائب المقررة ، والأخرى ترغب في زيادة الضرائب غير المقررة ، من غير نظر إلى ما سوف تُنفق فيه الأموال . وهذه الأعباء الثقيلة تشل قدرة بريطانيا على الإنتاج من وجوه عدة ، وتضعف ملكة الادخار والاستثمار لدى كثير من طبقات الشعب ضعفاً خطيراً . ويزيد من هذا الخطر تمسك الشعب بمستوى معيشته الراقى دون أن يراعى ضعف الوسائل التي تمكنه من ذلك ؛ وهذا أمر مشاهد لدى جميع الطبقات . ولهذه الأسباب لم تعد بريطانيا كما كانت من قبل الأمة العظيمة الدائمة لأُمِّ العالم ، والتي تقدم ما يلزم من المال لاستثمار موارده الطبيعية ، وأخذت الولايات المتحدة تحل محلها وتستحوذ على ما لهذا المركز من قوة ونفوذ . كذلك لم يستطع نظامها المصرفي رغم ما اتصف به من ثبات أن يجارى مطالب العهد الذي أعقب الحرب وما فيه من صعاب ؛ فلقد أصبح المسيطر على هذا النظام

عدد قليل من المؤسسات المالية الضخمة أفقدته كثيراً مما كان له من صرورة ، وطالما استخدمت هذه المؤسسات ما لها من سلطان على وسائل الائتمان المالى فى إضعاف المشروعات المالية وإعاقتها بدل أن تعينها وتشجعها .

كذلك لم يعد لبريطانيا بعد الحرب ذلك السلطان الكبير الذى كان يوليها إياه تفوقها التجارى على أمم العالم أجمع . نعم إنها لا تزال تمتلك وتسير ثلاث سفائن العالم . وذلك لأنها أوسع أسواق الأرض حرية ؛ لكن نصف سفنها معطل ، وقد خسرت جزءاً كبيراً من تجارتها الخارجية التى تُعَوِّل عليها فى حياتها ، وإن كانت صادراتها (منسوبة إلى عدد السكان) لا تزال ضعفى صادرات أكبر الأمم المنافسة لها تقريباً . على أن ما فقدته من تجارتها الخارجية إذا رجع بعضه إلى خطأ ارتكبته فلا يرجع كله أو جسه إلى ذلك الخطأ . ذلك بأنها فى أثناء الحرب اضطرت أن تضحي بمعظم أسواقها الخارجية لكي تركز جميع قوتها القومية فى الأعمال الحربية ؛

وذلك الفراغ الذي تركته شغلت بعضه أمم أخرى (كالـيابان والولايات المتحدة) لم يُنْقِضْ ظَهَرَهَا عبء الحرب ، وشغّل البعض الآخر ما قام من الصناعات القومية على أنقاض الواردات البريطانية . فلما وضعت الحرب أوزارها أقيمت لحماية هذه الصناعات حواجز من الضرائب الجمركية العالية ، وأخذت الأم جميعها في داخل أوروبا وخارجها تعمل « للاكتفاء بنفسها » ، فأدى ذلك العمل إلى النتيجة السالفة الذكر . وكان من جراء ذلك أن بريطانيا ، التي لا أمل لها في أن تكتفي بنفسها والتي لا تستطيع أن تحيا إلا بالتجار مع العالم أجمع تجارة واسعة ، انحطت إلى المنزلة التي انحطت إليها مدينة وينا (Vienna) بعد الحرب . لقد كانت بريطانيا كما كانت وينا تعتمد في رخائها على موقعها في ملتقى الطرق التجارية الكثيرة ، فنالها ما نال وينا بعد أن أقيمت الحواجز المتعددة في هذه الطرق التجارية ، وإلى هذا يرجع معظم السبب في ازدياد عدد العمال المتعطلين . وقد بلغ من خطورة

هذه الحال الجديدة أن أخذ قسم كبير من الرأى العام يدعو إلى ترك نظام الحرية التجارية الذى تسير عليه بريطانيا، واتباع سياسة « الاكتفاء بالنفس » التى تتبعها البلدان الأخرى . ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تكتفى بنفسها إلا إذا تخلصت من نصف سكانها ، فقد قويت فيها الدعوة إلى التوسل لتلك الغاية — غاية الاكتفاء بالنفس اكتفاء تاما — بتوحيد الإمبراطورية من الناحية الاقتصادية . فاذا ما رضيت أجزاء الإمبراطورية بأن تتخلى عن مسعاها للاكتفاء بنفسها — وبعيد أن ترضى بذلك فى القريب العاجل — كان معنى رضاها أن بريطانيا تضعف باختيارها ، أو قل تعطل ، ثلث تجارتها الخارجية لكي تتفرغ إلى إنماء الثلث الباقي . وإذا فعلت ذلك فانها تكون قد تحولت تحولا تاما عن السياسة التى قام عليها النظام الاقتصادى البريطانى حتى الآن .

هذه التطورات تعد فى مجموعها انقلابا خطيرا

في مركز بريطانيا ومبادئها ، يتطلب تعديلا في سياستها القومية . ولا شك في أن بريطانيا تجتاز الآن أزمة بل خطراً قومياً شديداً . على أن كل تغيير بمفرده لا يعد خطيراً في ذاته . فاذا كان مركز بريطانيا الجزري لم يعد يكفل لها السلامة ، فان سياسة عالمية رشيدة تكفل لها سلامة أبقى وأعظم . ولا يزال موقع هذه الجزيرة في وسط أهم الطرق التجارية البحرية وفي قلب العالم المتمدين تقريبا خير موقع جغرافي يتمتع به بلد على وجه الأرض . وإذا لم تكن بريطانيا الآن سيدة البحار بلا منازع ، فان ذلك لا أهمية له إذا بقيت البحار في سلام . وإذا لم تكن لها « السيطرة » على إمبراطورية ، فان خيراً من هذه السيطرة أن تكون هي القلب النابض لمجموعة من الأمم الحرة ، على شريطة أن تنظم هذه المجموعة تنظيماً يمكنها من أن تتعاون تعاونا حراً . وقد تكون بريطانيا وراء غيرها من الأمم في اتباع أحسن وسائل التنظيم الصناعي ، ولكن هذا أمر يستطاع تداركه بالعمل والحكمة . وأن

اندماج أجزاء مقاطعاتها الصناعية ، وقربها من الثغور التي
تستمد منها حاجياتها ومن مصادر القوى اللازمة لها ،
كل ذلك يكسبها ميزات عظيمة إذا أحسن الانتفاع
بها . وقد لا تجد بريطانيا في بلادها حاجتها من الزيت
أو القوى المائية ، ولكن العلم والعمل كفيلا باستخراجهما
من مناجم فحمها الغنية . وربما كان النقص قد اعتري
قدرتها المالية ، ولكن هذه القدرة لا تزال عظيمة رغم
هذا النقص ، وفي الإمكان زيادتها إذا اتخذت الوسائل
الكفيلة بتشجيع الادخار . وإذا أحسن توحيد مجهودها
القومي بقيادة رشيدة فإن هذا المجهود خلاق بتخفيف
عبء الضرائب الذي لا يزيد كثيراً على ما كان عليه منذ
مائة عام إذا روعيت النسبة بين العهدين . كذلك لا يرجي
أن تحتفظ بريطانيا بما كان لها من تفوق عظيم في
التجارة العالمية ، ولكن إذا أيقن عمالها والمشرفون على
الصناعة فيها أن الواجب يقضى عليهم بأن يقاوموا كل
منافسة شريفة بكفاياتهم وحدها ، وأن يكونوا أنداداً
(٢٠ — نتائج)

لمنافسيهم ، وأن ينظموا بيوتهم ، إذا أيقنوا بذلك استطاعت بريطانيا أن تستعيد من الأسواق ما يضمن لأهلها ارتقاءً مطرداً في مستوى معيشتهم ، وأن تنمي مواردها وموارد الإمبراطورية نماءً عظيماً .

ولكن يلوح أنها إذا شاءت أن تنال هذه الأغراض فإن عليها أن توجه إليها مجهوداً قومياً عاماً شبيهاً بالمجهود الذي أنالها النصر في الحرب ، ولا بد لها أن تتغلب على روح الاستسلام والقنوط وما يؤدي إليه من خور في العزيمة . وأخيراً إن بلوغ هذه الغاية موقوف على نوع الحكومة القائمة في البلاد وصفاتها ، وذلك لأن واجبات الحكومة في الوقت الحاضر أكبر شأنًا وأعظم أثراً مما كانت في الماضي ، وأن للطريقة التي تؤدي بها هذه الواجبات أثراً بليغاً في نفوس الشعب لا يعادله أثرها في الماضي . ولذلك يهمننا أن نعرف كيف عدل نظام الحكومة البريطانية ذي الشهرة العالمية الكبيرة لكي يتفق مع مقتضيات العهد الذي أعقب الحرب .

ليس الجواب عن هذا السؤال مما يسر له الخاطر .
فإننا إذا حكمنا على الأشياء بنتائجها تبين لنا أن نظام
الحكم البريطاني أقل نجاحًا من النظام الفرنسي أو الألماني
الحديث في بعث روح النشاط القومي الموحد ، وفي
قيادة الأمة في هذه الأوقات العصيبة . وإذا حكمنا على
هذا النظام بآثره في أخلاق الناس من كافة الطبقات ،
رأينا أنه لم يخلق زعماء أنجاد قادرين على التفكير والإشياء ،
ينالون ثقة الأمة ، ويتحملون التبعات ، أمثال شترنرمان
في ألمانيا ، وپوانكاريه (Poincaré) وبريان (Briand)
في فرنسا (رغم ما فيهم من نقص) . وقصارى القول أن
هذا النظام لم يفلح في إشعار الأمة بحاجتها إلى توحيد
جهودها ، وخلق الزعماء الذين يقودونها في بذل هذه الجهود .
وقد يكون سبب هذا العجز أن بريطانيا الآن
تواجه عهداً جديداً بأداة حكومية لا تستطيع أن تعالج
ما فيه من المشاكل . ويلوح أن السياسة البريطانية
يسيطر عليها أكثر مما يجب التنافس الدائم على السلطة

بين الأحزاب المختلفة التي لا يبذل كل منها جهده في العمل الإنشائي المنتج ، بل في التشهير بغيره وكشف عيوبه ونقائصه . لسنا ننكر أن الأحزاب السياسية أداة ضرورية للحكم الديمقراطي ، ولكن يلوح أن نظام الأحزاب البريطانية جامد خال من المرونة ، يجعل المشرفين على سياستها شريحة قليلة من الزعماء المطلق التصرف ، يستقلون بوضع خطط الحزب ، ولا ينفك أتباعهم أنفسهم يضمرون في نفوسهم الثورة عليهم ، وإن أطاعوهم في إعطاء أصواتهم ؛ وذلك لأن هؤلاء الزعماء ينكرون عليهم حرية المناقشة بله حرية العمل .

لقد تكلمنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب على ما طرأ على نظام الحكم البريطاني من تغير ، وقلنا إن أهم مظاهر هذا الحكم مظهران : أولهما تركيز السلطة جميعها من تشريعية ومالية وإدارية في يد وزارة حزبية قليلة العدد ، أوقرت ظهرها المسؤوليات الجسيمة التي أخذتها على عاتقها ، فأصبحت عاجزة عن النظر إلى

حاجيات الأمة نظرة واسعة المدى . وثانيهما حرمان البرلمان من كل سلطة ، إلا من إشراف صوري محض ، على أعمال الحكومة حتى صار عمله في الحقيقة مقصوراً على نقدها . إن في وسع البرلمان أن يُشهر بأعمال الحكومة ويعطلها ، ولكنه ممنوع من أن يعمل شيئاً من عنده لإصلاحها . فلا عجب والحالة هذه إذا لم يكن في الإمكان مواجهة الطوارئ القومية الخطيرة وعلاجها علاجاً ناجحاً . وإذا شئت بريطانيا أن تنازل الصعاب التي قامت بعد الحرب وهي واثقة من النجاح ، فإن عليها كما يلوح أن تبدأ بإصلاح زعامتها وأداتها الحكومية .

٢ — الإمبراطورية البريطانية

تتألف الإمبراطورية البريطانية من ثلاثة عناصر مختلفة : أولها الأملاك العظيمة التي تحكم نفسها بنفسها ، وهي أملاك كانت منذ زمن طويل ولا تزال حتى الآن دولا مستقلة ، كل ما بينها وبين بريطانيا من روابط أنها تدين معها بالطاعة لتاج واحد ، وأنها تشترك معها فيما

تتمتع به من نظم الحرية . وثانى هذه العناصر هو البلدان الشرقية ذات الحضارة القديمة وهى الهند وسيلان وبلاد الملايو ، وهى بلاد للحكومة البريطانية عليها إشراف مباشر أكبر مما لها على البلدان الأولى ، وإن كانت هذه البلدان أيضاً أخذت تطالب بحقها فى حكم نفسها بنفسها ، ونالت بعض هذا الحق فى السنين الأخيرة . والعنصر الثالث أجزاء الإمبراطورية المحكومة ، وتشمل أصقاعاً واسعة فى إفريقية لم تنضم إلى الإمبراطورية إلا فى خلال الخمسين سنة الأخيرة . وهذه الأملاك تسيطر عليها الحكومة البريطانية سيطرة فعلية بأشكال مختلفة . هذه الإمبراطورية العجيبة التكوين التى تشمل ربع مساحة المعمورة وربع سكانها ليست موحدة التركيب ولا النظام ، وليست لها قوة مركزية فعالة ، تفرض طاعتها على هذه الأجزاء ، اللهم إلا قوة الأسطول . ولقد أخذت هذه الإمبراطورية منذ عام ١٨٣٠ يتغير شكلها تغيراً مضطرباً حسب الظروف ، ويتحول بالتدريج

من إمبراطورية بالمعنى الصحيح إلى ما يسمونه الآن
أسرة من الأمم

على أن هذه الإمبراطورية كانت إلى ما قبل الحرب
بقليل وحدة متماسكة من ناحيتين مهمتين على أقل تقدير .
فقد كان لها سياسة خارجية واحدة تسيرها كلها هويت
هول^(١) ؛ وكانت جميع أجزائها حتى الأملاك المستقلة
التي كانت الروح القومية تضطرم فيها راضية بترك
العلاقات الخارجية في يد وزارة الخارجية البريطانية ،
وذلك لقلة دراية هذه الأجزاء وقلة اهتمامها بمشا كل
أوربا ، واعتقادها أن لاشأن لها بهذه المشاكل . ولم يؤخذ
رأى مندوبي الأملاك المستقلة في السياسة الخارجية إلا
في السنين المضطربة التي سبقت الحرب عند ما اشتد
الخطر الألماني ، فعقد المؤتمران الإمبراطوريان في عامي
١٩٠٧ ، ١٩١١ . على أنه حتى في ذلك الوقت لم تتخذ وسائل
رسمية لتنظيم طرق هذه الاستشارة أو الإدارة العامة ،

(١) Whitehall مقر الحكومة البريطانية

وبقي وزير خارجية بريطانيا هو نفسه وزير خارجية
الإمبراطورية جميعها . كذلك كانت الإمبراطورية
كلها تعتمد على نظام مشترك للدفاع عن جميع أجزائها ،
وكان عبء هذا الدفاع يكاد يقع كله على عاتق بريطانيا ،
كما كانت أدوات الفعالة بطبيعة الحال هي الدستور الذي
يحفظ طرق المواصلات البحرية بين مختلف أجزاء
الإمبراطورية مفتوحة . والذي جعل للأسطول هذه
الأهمية أن الإمبراطورية البريطانية لا يستطيع غزوها
برا إلا من مكان واحد هو حدود الهند الشمالية الغربية .
فلما بدأت بريطانيا تخاف ألمانيا قبيل الحرب تبادلت
أجزاء الإمبراطورية الرأي لأول مرة في شؤون الدفاع ،
واشتركت الأملاك المستقلة بعض الاشتراك في نفقات
الأسطول ، واتبعت في تنظيم القوات الحربية القليلة التي
كانت هذه الأملاك تحتفظ بها نظام الجيش البريطاني .
وكان هذا الجيش قد أعيد تنظيمه قبل ذلك الوقت على
يد اللورد هالدين ، ولكنه مع ذلك لم توضع خطة للدفاع

الإمبراطورى ، كما أنه لم تكن ثمة استشارة إمبراطورية
فى الشؤون الخارجية .

وكان كثير من الناس يتوقعون أن الإمبراطورية
ستنهار وتتقطع أوصالها إذا ملاح شبح الحرب بسبب
ما هى عليه من ضعف فى النظام . وكانت ألمانيا بوجه
خاص تتوقع أن تنفض الأملاك المستقلة يدها من النزاع ،
وأن يندلع فى الهند لهيب الثورة ، وأن الأملاك الجديدة
فى إفريقيا وغيرها من القارات سيحتاج الاحتفاظ بها
إلى قوى كبيرة . لكن مجرى الحوادث بدد هذه الأوهام ،
وكان من أعجب مظاهر الحرب ما تجلى من روح
الإخلاص الإجماعى الحماسى فى كل جزء من أجزاء
الإمبراطورية تقريباً ، وما ضحت به هذه الأجزاء من
أنفس وأموال تقدمت بها الشعوب فى أطراف الأرض
عن رضا وطيب خاطر . فقد جندت كندا وزيلنده
الجديدة وأستراليا جميع رجالها تقريباً ، ولما تمردت
طوائف البوير المشاكسة فى جنوب إفريقيا أخذ البوير

أنفسهم هذا التمرد على الفور ، ثم بذل الشعبان اللذان
تتكون منهما تلك البلاد جهداً عظيماً في الاستيلاء على
المستعمرات الألمانية وأرسلت كتائب من بلادها إلى
خنادق فرنسا . وفي الهند سكن الاضطراب السياسى
الذى كان منتشراً قبل الحرب ، وأُرسلت منها إلى فرنسا
وفلسطين والعراق والصين جيوش لم ترسل الهند مثلاً
من قبل إلى ميادين القتال ؛ ولاح أن الحرب ومخنها
أثبتت صلاحية نظام الإمبراطورية الحر الطليق على
الرغم من تراخيه وقلة تماسكه .

لكن ضخامة هذه التضحيات بدل موقف
الإمبراطورية بإزاء مشا كل الدفاع والسياسة الخارجية ،
وأحدث في بناء هذه الإمبراطورية تطورات غاية في
الأهمية . فلم يعد في الإمكان بعدئذ أن تعالج هذه الأمور
وكأنها لا تعنى الأجزاء النائية من الإمبراطورية ، بل كان
لا بد من استشارة ممثليها بوسيلة من الوسائل إذا أريد
أن تبقى هذه الإمبراطورية قائمة .

وفضلاً عن ذلك فقد شعرت الهند ، وكان لا بد أن
تشعر ، أنها بعد أن اضطلعت في الحرب بهذا العمل الخطير
قد قويت حجتها في أن يؤخذ رأيها عن طريق الموظفين
البريطانيين الذين يديرون دولاب حكومتها ، وأن يعترف
بأنها وحدة قائمة بذاتها ، وأن تتمتع بما يتمتع به غيرها
من أجزاء الإمبراطورية من حقوق الاستقلال الداخلي .
وبذلك كانت الحرب سبباً في تقوية الحركة القومية في
الهند وفي غيرها من أجزاء الإمبراطورية ، كما رأينا ذلك
في أحد الفصول السابقة .

وفي أيرلندة أيضاً لاح أن الحرب قد أتاحت لها
فرصة العمل على نيل ما كانت تطلمبه منذ زمن بعيد من
تقرير حقها في الحكم الذاتي . وكانت أيرلندة هي الجزء
الوحيد من أجزاء الإمبراطورية الذي انتهز فرصة الحرب
للثورة ، مع أن هذه البلاد كانت من الوجهة القانونية
جزءاً من المملكة المتحدة ممثلاً في البرلمان البريطاني
أتم تمثيل . وقد فعلت أيرلندة ذلك من قبل فثارت في

كل حرب من الحروب الأوربية الثلاث التي اشتبكت فيها بريطانيا في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . شبت الثورة فيها علناً سنة ١٩١٦ ثم أخذت ، ولكن الحكومة شعرت أن من الخطر أن تطالب أيرلندة بما كانت تطالب به إنجلترا واسكتلندة وويلز من الرجال ؛ ومع أن كثيرين من الأيرلنديين قد تطوعوا للحرب باختيارهم ، فقد بقى الشعب الأيرلندى بوجه عام فى معزل عنها يدعو الله أن يخذل بريطانيا . ولما وضعت الحرب أوزارها شبت فيها من جديد نار الثورة التى كان يلوح وميضها خلل الرماد ، ودارت فيها رحى حرب أهلية طاحنة انتهت بإذعان بريطانيا وتسليمها للقوة بما لم ترض أن تسلم به للنزاع الدستورى ، فأعطت الأيرلنديين أكثر مما كانوا يرتضونه قبل ذلك الحين . ذلك أنها قبلت فى سنة ١٩٢١ أن تتكون من أربعة أخماس أيرلندة « دولة أيرلندة الحرة » وهى دولة ذات استقلال داخلى تام ، تتمتع بنظام « الأملاك المستقلة »

وبحق تقرير ضرائبها الجمركية وإنشاء جيشها وسم
قوانينها وسك عملتها . وبذلك كان جزء الإمبراطورية
الوحيد الذى ظل طلبه الحكم الذاتى يرفض على الدوام ،
جزءها الوحيد الذى نبذ كل فروض الطاعة والولاء
أثناء الحرب . وكان أعظم النتائج السياسية للحرب
وأعجبها أن انتهى بهذه الطريقة الحاسمة ذلك الكفاح
الطويل الذى دام أربعة قرون . وتلك مقارنة ذات
مغزى جليل تثبت أن الحرية لا الإرغام هى التى تمسك
أجزاء الإمبراطورية وتمنعها من التصدع والانحيار ،
وهى أول إمبراطورية قامت فى تاريخ العالم ينطبق عليها
هذا المبدأ .

وأول ما نشأ عن مطالبة أجزاء الإمبراطورية أن
تشارك اشتراكاً أوسع من ذى قبل فى الإشراف على
شؤونها ، أن دُعيت طائفة من الساسة يمثلون الأملاك
المستقلة والهند لينضموا إلى عضوية « المجلس الحربى » .
وكان لهؤلاء الأعضاء شأن كبير فى تقرير السياسة التى

اتبعت في آخر أدوار الحرب ، وكان يظن أن هذا سيؤدي إلى وضع نظام للتعاون بين أجزاء الإمبراطورية أدق وأوفى بالغرض من النظام القديم . لكن شيئاً من ذلك لم يحصل لسبب رآه المتتبعون لسير الحوادث نذيراً بانحلال الإمبراطورية في المستقبل . ذلك أنه لما عقد مؤتمر الصلح حضره مندوبون عن الأملاك المستقلة والهند ، ولكنهم لم يحضروه من حيث هم أعضاء في وفد الإمبراطورية البريطانية فحسب ، بل من حيث هم ممثلون لبلادهم أيضاً ؛ ثم وقعوا المعاهدات كممثلين لدول مستقلة . ولما تكونت عصبة الأمم ظهرت الأملاك المستقلة والهند مرة أخرى ، وإن كان ظهورها في هذه المرة يختلف بعض الاختلاف عنه في المرة السابقة . فقد جعلت الإمبراطورية البريطانية من حيث هي وحدة قائمة بذاتها عضواً دائماً في مجلس العصبة ، لكن كندا وأستراليا ونيوزيلندا الجديدة وجنوب إفريقيا والهند أصبحت كلها أعضاء في الجمعية العمومية للعصبة ، لها

ما للدول المستقلة ، وأصبحت كندا بالفعل عضواً من أعضاء المجلس غير الدائمين . ويرى البعض في هذه الظواهر دليلاً على أن الإمبراطورية لا ينظر إليها في هذه الهيئة العالمية كما ينظر إلى وحدة سياسية ، بل يعامل كل جزء من أجزائها معاملة دولة مستقلة ذات سيادة . ويعزز هذا أن تلك الأملاك أعطيت حقها كاملاً غير منقوص في بحث المسائل الدولية داخل العصبة أو عن طريقها ، وأن الذي تبحته ليس هو السياسة التي يجب أن تسير عليها الإمبراطورية المؤلفة من هذه الأملاك ، بل هي تشترك في البحث اشترك الدول المستقلة .

وهكذا أظهرت الحرب ولاء أعضاء الإمبراطورية لها ولكنها أعقبتها ضعف ظاهر في الروابط التي تؤلف بين هؤلاء الأعضاء . فالأملاك المستقلة تطلب لنفسها حق تعيين سفراء من قبلها لدى الدول الأجنبية ، وأصبحت تتمتع بهذا الحق دون معارضة ، فقد عينت كل من كندا وأيرلندة سفيراً لها في واشنطن .

وتطالب هذه الأملاك أيضاً بحق عقد المعاهدات مستقلة مع الدول الأجنبية ، وقد عقدت جنوب إفريقيا بالفعل معاهدة مع ألمانيا . واعترفت بريطانيا نفسها بهذا الانحلال التدريجي ، وبتفكك وحدة الإمبراطورية السياسية ، فقد نص في معاهدات لوكارنو صراحة على أن بريطانيا وحدها هي التي ترتبط بالتعهدات المدونة في هذه المعاهدات ، وأن الأملاك المستقلة لا شأن لها بها . ووضع هذا النص بناء على طلب الأملاك المستقلة نفسها ، لأن السياسة التي قامت عليها هذه المعاهدات لم تكن وليدة اتفاق عام بين أجزاء الإمبراطورية ، بل قررتها بريطانيا بمفردها ، إذ لا توجد أداة لوضع سياسة عامة تسير عليها الإمبراطورية .

وبهذه الطريقة أصبحت الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب هيئة سياسية مفككة العرى ؛ فليست هي دولة واحدة إلا في خضوعها خضوعاً اسمياً لتاج واحد ، وليست هي دولة تعاهدية أو حلفاً قانونياً أو عصبة مجتمعة

معترفا بها ، وذلك لأنه لا توجد معاهدة تحتم على أعضائها الاشتراك في العمل . وإنما هي شركة مفككة مكونة من دول مستقلة تربطها بعضها ببعض عاطفة ومصالح مشتركة ، ولكل عضو فيها كامل الحرية في أن يختط لنفسه الخطة التي تلائمه في أى وقت شاء . واعترف بهذا اعترافا كاملا صريحا في المؤتمر الإمبراطورى الذى عقد فى عام ١٩٢٦ ، والذى كانت قراراته من أهم الحوادث البارزة فى تاريخ الإمبراطورية البريطانية . وقد يرى فيها المؤرخون فى المستقبل تسجيلا نهائيا لترك كل محاولة ترمى إلى تدعيم وحدة الإمبراطورية السياسية ، واعترافا بانحلال هذه الإمبراطورية انحلالاً ودياً نهائيا . والدليل على ذلك أن الأملاك المستقلة أعضاء فى عصبة الأمم تربطها بها روابط وثيقة ، وليست أعضاء مرتبطة فى جسم الإمبراطورية .

ومع هذا فإن الأملاك المستقلة (مع جواز استثناء دولة أيرلندة الجرة وجنوب إفريقيا) تعد نفسها مرتبطة

بالإمبراطورية برباط أقوى مما بينها وبين العصبة . وإنما
الفارق بين الهيئتين أن العصبة أوجدت أداة للاستشارة
المشتركة والعمل المشترك أحكم من كل ما فكرت فيه
الإمبراطورية . فللعصبة جمعيتها العمومية التي تنعقد
بانتظام في كل عام ، والتي تدور فيها المناقشات العامة ،
وللعصبة مجلسها الذي يجتمع ثلاث مرات في السنة ؛ أما
الإمبراطورية فليس لها إلا المؤتمر الإمبراطوري الذي
يجتمع مرة في كل أربع سنوات ، والذي حددت له
واجباته . وللعصبة سكرتارية بديعة النظام ذات هيئات
خاصة من الخبراء تبحث المشاكل الحرية والاقتصادية
ومسائل العمال والصحة وما إلى ذلك ؛ أما الإمبراطورية
فليست لها هيئة مركزية إلا وزارة المستعمرات التي هي
جزء من الأداة الحكومية لعضو واحد من أعضائها ،
وهي لذلك لا تستطيع أن تعمل معتمدة على تأييد
جميع الأعضاء .

ويرى الجنرال اسمطس ، الذي ربما كان أعظم

ساسة الإمبراطورية كلها ، والذي كان منذ ثلاثين عاماً
يقاومها بقوة السلاح ، يرى هذا الجنرال أن الحركة
اللامركزية في الإمبراطورية وصلت إلى أبعد حد حتى
أصبحت انحلالاً حقيقياً . وهو قوى الاعتقاد بأن الرابطة
السياسية التي نشرت لواء السلام على ربع بلاد العالم هي
رابطة جليلة القدر يجب أن لا يسمح لها بالانحلال
تدرجاً ، ولذلك يدعو إلى العمل فوراً لتقوية هذه الرابطة
بوسيلة لا تنقص من استقلال أجزاء الإمبراطورية كما
لا تنقص عصبية الأمم من هذا الاستقلال .

فإذا ما شرع في العمل لهذه الغاية فإن أربعة أمور
تجب مراعاتها بنوع خاص : أولها أن توجد وسيلة
للتشاور الدائم في السياسة الخارجية تضمن اتحاد
الإمبراطورية كلها في العمل داخل دائرة العصبية ؛ وبهذه
الوسيلة يتسنى للإمبراطورية (التي هي أكبر قوة لنشر
لواء السلم في العالم) أن تضطلع بقسط كبير في تقوية
دعائم السلم العالمي . والأمر الثاني أن توضع سياسة

مشتركة للدفاع الإمبراطوري يمكن بواسطتها تنفيذ
العهود التي قد يلقيها على عاتقها ميثاق المصيبة ، ونشر لواء
السلم والقانون في الأصقاع الواسعة المتأخرة غير المستثمرة
داخل حدود الإمبراطورية . والأمر الثالث أن توجد
وسيلة للتشاور والاتفاق على الطريقة التي تعامل بها
الشعوب المتأخرة التي تكون الآن قسما كبيرا من
مساكن الإمبراطورية . ذلك بأن تبعة حكم هذه الشعوب
المتأخرة يقع معظمها الآن على عاتق بريطانيا ؛ غير أن
إفريقية الجنوبية تقع عليها أيضا تبعات كبيرة من هذا
القبيل . كذلك انتدبت أستراليا وزيلندة الجديدة بعد
الحرب لإدارة أراضين واسعة في غانة الجديدة وجزائر
المحيط الهادئ . وتعاني كندا مشاكلها الخاصة في كيفية
حكم الهنود الحمر في غربها والإسكيمو في شمالها . ومع
أن الشعوب البريطانية أخذت على عاتقها هذه التبعات
العظيمة وهي إرشاد الشعوب المتأخرة ونشر المدنية بينها ،
فإنها لم تعن إلا عناية قليلة بدراسة المشاكل الناشئة من

هذا الواجب دراسة علمية ، ولم تحاول الشعوب البريطانية أن تتبادل الرأي للاتفاق على المبادئ التي يجب أن تسير عليها في تحضير هذه الشعوب . وأخيراً إن الإمبراطورية في حاجة شديدة إلى اشتراك أجزائها في العمل في الميدان الاقتصادي . لقد أخذت الشعوب البريطانية على عاتقها القيام بعمل عظيم هو تنمية موارد أصقاع واسعة في العالم لم تُنمَّ بعد ، حتى تنتفع الإنسانية بهذه الموارد ؛ ولكنها لم تعر هذا العمل ما يستحقه من العناية . وليس لها أن تعده مجرد وسيلة لاستغلال هذه البلاد ، أو تتركه للظروف والأقدار ، أو تكله لإشراف الاتحادات التجارية الكبيرة غير المنظمة ؛ بل يجب عليها أن تفكر فيه وتنظمه على قاعدة تعاونية بالاتفاق مع جميع الدول الداخلة في دائرة الإمبراطورية ، والتي تشترك معها في تحمل تبعته ؛ كما أن عليها عند ما تقوم بهذا الواجب أن تراعى جانب العدل في معاملة الشعوب الهمجية .

إن المجال لا يتسع هنا لبحث ما يُتَّبَع من الوسائل

في أداء هذه الواجبات أو الأداة اللازمة لأدائها ؛ ولكن
الذي لا مصرية فيه أنه إذا لم يشرع العاملون على تنمية
موارد الإمبراطورية في عملهم بمثل هذا الروح الذي
وصفناه وهم عالمون بما في وسعهم أن يصلوا إليه بمجهودهم ،
إذا لم يفعلوا ذلك فإن الأمل قليل في بقاء الإمبراطورية
البريطانية كهيئة سياسية عاملة . لقد أخذت هذه
الإمبراطورية تسير بعد الحرب نحو الانحلال السامى
بخطى سريعة ، وإذا ظلت تسير في هذه السبيل كان ذلك
دليلاً على إفلاس السياسة البريطانية .

ولقد كان من نتائج شعور الإمبراطورية بحاجتها
إلى سياسة تعاون قومية ، أن وضعت عدة اقتراحات
ترمى كلها إلى تدعيم وحدتها بتقوية الروابط المالية بين
أجزائها المختلفة . ومن هذه الاقتراحات أن تترك الأملاك
المستقلة والهند سياسة الاكتفاء بالنفس من الناحية
الاقتصادية أو تعديلها بعض التعديل ، على أن تعود
الإمبراطورية مجتمعة إلى السياسة التي كانت تسير عليها

بين عام ١٦٦٠ و ثورة المستعمرات الأمريكية ، فتبدأ
بإقامة سياج جمرى حول الإمبراطورية كلها يصد تجارة
البلاد غير البريطانية ، ثم يتبع فى داخل هذا السياج
بالتدريج نظام التجارة الإمبراطورية الحرة . ويرجو
أنصار هذا رأى أن تؤدى هذه الوسائل إلى تمكين
الإمبراطورية البريطانية بصفة عامة من الاكتفاء
بنفسها ، وهو ما تعجز عنه بريطانيا وحدها بطبيعة
الحال . وبذلك تصبح الإمبراطورية وحدة مالية على نمط
الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحقيق الفكرة التى يدعو
إليها بعضهم لتكون علاجاً لما نزل بأوربا من الكوارث ،
وهو إنشاء ولايات متحدة أوربية ، وإن كان الأمل فى
تحقيق هذه الفكرة ضعيفاً . على أن الصعاب القائمة فى
وجه المشروع البريطانى كبيرة حجة : منها أن الأملاك
المستقلة والهند لم تظهر دليلاً على استعدادها لترك سياسة
الاكتفاء بالنفس التى تسير عليها ، أو تسمح بدخول
البضائع البريطانية التى تنافس منتجاتها إلى بلادها .

ومنها أن الرخاء الذي تتمتع به معظم البلاد التابعة للإمبراطورية ناشىء من قدرتها على الاتجار بكامل حريتها مع جميع بلاد العالم ، وأن الأمم التجارية الأخرى تعارض في تقض هذه السياسة . وزيادة على ذلك فإن المعاهدات تحتم على كثير من الأملاك البريطانية وبخاصة ما كان منها تحت الانتداب أن تسوى بين بضائع جميع الأمم في بلادها . وحتى إذا أمكن التغلب على هذه الصعاب ، فإن كثيرين من الناس يعتقدون أن الإمبراطورية البريطانية إن استحالَت وحدة مالية مستقلة عن غيرها أصبحت سبباً للاحتكاك والحرب بدل أن تكون عاملاً من عوامل السلم ، وأن أتباع سياسة الاكتفاء بالنفس والاستقلال عن الغير إلى هذا الحد الكبير يجر الخراب على العالم . ومن الناس من يعتقد أن بريطانيا نفسها لا تستطيع وهي آمنة أن تغامر هذه المغامرة الخطرة فتضحى بثأى تجارتها مع البلدان الأجنبية لكي تنمى الثلث الباقي ، وهو تجارتها مع سائر أجزاء الإمبراطورية .

على أن الجدل الذي قام حول هذه المشكلة المالية لا يمت بصلة إلى المشكلة الأخرى الكبيرة التي قد تطفئ عليها المشكلة المالية وهي : هل يسمح أن تستمر عملية التفكك التي يلوح أنها أخذت تدب في جسم الإمبراطورية بعد الحرب دون أن تتخذ الوسائل لوقفها عند حد؟ وهل تستمر الإمبراطورية على أنها أخوة من الأمم لا يرتبط بعضها ببعض إلا برباط العواطف ، وأن يكون ما فيها من أداة للتعاون أقل صلاحا للعمل من أداة عصبية الأمم وهي الهيئة التي ليس بين أعضائها من الروابط ما بين أجزاء الامبراطورية ؟ أو هل يستطيع إيجاد وسائل للتشاور والاشتراك في السياسة الخارجية والدفاع وحكم الشعوب المتأخرة ، وما اضطلعت به من إنماء موارد البلاد الواسعة ، من غير أن يمس ذلك استقلال أعضائها الداخلي بحال من الأحوال ؟ إن هذا النظام إذا أنشئ لا يتعارض بطبيعة الحال مع الأغراض التي قامت من أجلها عصبية الأمم بل يقوى بناءها ويمكن أساسها ، كما أنه

لا يزيد في أخطار الاحتكاك والنزاع إلا إذا اتبعت فيه سياسة العزلة التجارية . ولن يكون له إلا معنى واحد ، وهو أن أكبر إخاء من الشعوب المختلفة رآه العالم في تاريخ حياته ، يستخدم ما يخوله التعاون من قوة في استثمار موارد ربع أنحاء المعمورة ، وتهيئة هذه الموارد لخير هذا الإخاء ، وخير العالم المتمدين كله ، ولترقية الشعوب المتأخرة .

ليس بين المشا كل التي خلفتها الحرب وتركبتها من غير تسوية ما هو أعقد من هذه المشكلة وأعصى منها على الحل .

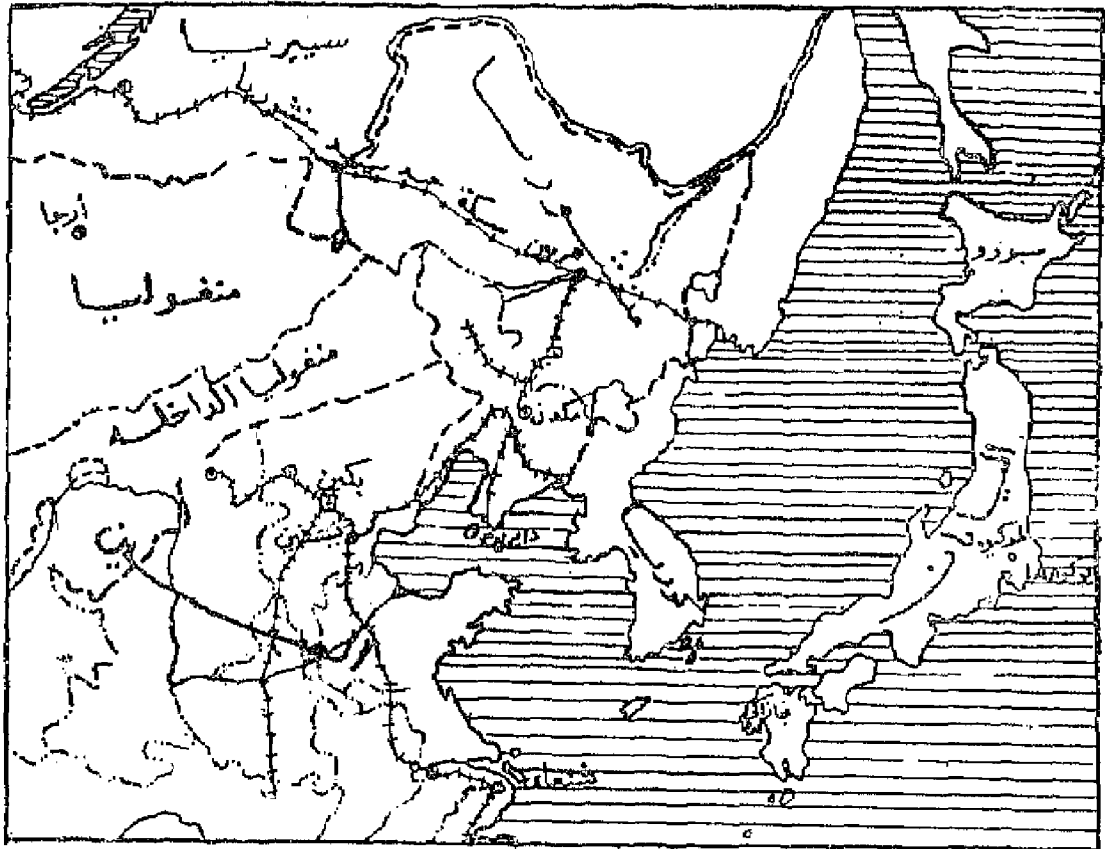
الفصل السابع^(١)

العالم بين يونيه سنة ١٩٣٠ ، يونيه سنة ١٩٣٦

وقعت في العالم في هذه الست السنين حوادث خطيرة
سيكون لها أكبر الأثر في مصيره . ومعظمها إن لم تكن
كلها نتائج طبيعية للحرب العظمى ، وللتسوية التي أعقبتها ،
والروح الذي ساد هذه التسوية . وقد وقعت هذه
الحادثات في ثلاث قارات : آسيا وإفريقية وأوربا ، وكان
من آثارها القضاء على دولة مستقلة قديمة ، ظلت تكافح
الاستعمار زمناً طويلاً ، واقتطاع جزء من دولة أخرى
تكونت منه دولة شبه مستقلة ، وتقرير حق دولة ثالثة
في سيادتها التامة في بلادها . وثمة حوادث أخرى في
الدرجة الثانية من الأهمية ؛ وسنحاول في هذا الفصل
شرحها كلها بغاية الإيجاز .

١ — الصراع بين الصين واليابان

منشوريا وجيهول



إن المشكلة الكبرى التي تواجه اليابان في الوقت الحاضر هي زيادة السكان زيادة سريعة مطردة ، لا تتسع لها بلادها الضيقة الرقعة القليلة الموارد . ذلك بأن اليابان الأصلية لا تزيد مساحتها على ١٤٣,٥٥٨ ميل مربع ، يسكنها في الوقت الحاضر ٦٦ مليوناً من الأنفس ، يزيدون بنسبة مليون في كل سنة بوجه التقريب .

ولا تزيد مساحة الأراضي الزراعية في اليابان على ١٨٪ من مساحة الجزائر ، مع أن اليابانيين زراع قبل كل شيء ؛ والهجرة غير ممكنة لأن الأوربيين قد امتلكوا كل الأقطار الصالحة للسكنى والاستثمار ، وحرموا الهجرة إليها على غير الأوربيين .

ولم تحل الحرب الكبرى هذه المشكلة ، لأن اليابان لم تنل بعدها إلا قليلاً من الجزائر الصغرى لا تسمن ولا تغنى من جوع . والحق أن الحرب قد جعلت المشكلة اليابانية أعقد مما كانت . ففي خلالها نمت صناعة اليابان وتجاريتها ، واستولت على الأسواق التي خلت من بضائع الدول الأوربية . وزاد قدرة اليابان على منافسة هذه الدول رخص الأجور الناشئ عن انخفاض مستوى معيشة العامل الياباني ، وانخفاض قيمة العملة اليابانية انخفاضاً كبيراً في السنين الأخيرة ، والتنظيم الصناعي الحديث في اليابان ، وأخذها بأسباب التجديد في كل شيء حتى فاقت في ذلك أعظم الأمم الأوربية .

واليابان منذ تبوأَت مكانها بين الدول العظمى تضع
عينها على الصين أو على أجزاء منها . ذلك بأن الصين
مورد للمواد الأولية لا ينضب معينه ، والصين سوق
للمصنوعات اليابانية لا تستطيع دولة من الدول أن
تنافس اليابان فيه ، إذا نظمت تلك البلاد واستتب فيها
الأمن والنظام .

وقد أدى النزاع بين الصين واليابان في أواخر القرن
الماضي (١٨٩٤ — ١٨٩٥) إلى حرب بين الأمتين ،
انتهت بانتصار الجيوش اليابانية . لكن الدول الأوروبية
تدخلت في الأمر وحرمت اليابان ثمرة انتصارها ، فخضعت
اليابان مرغمة ، لأنها لم تكن مستعدة للاشتباك مع هذه
الدول في حرب لا تعلم نتيجتها . ومن ذلك الحين أصبحت
الحرب بين اليابان والروسيا أمراً لا مناص منه ، وأخذت
كلتا الدولتين تستعد لها بتنظيم مواردها في الداخل وعقد
المعاهدات في الخارج . ثم نشبت الحرب التي انتهت
سنة ١٩٠٥ بانتصار اليابان كما هو معروف ، واستيلائها

على شبه جزيرة كوانتنج (Kwantung) بما فيها پورت آرثر (Port Arthur) وشبه جزيرة ليوتنج (Leotung) التي كانت قد انتزعتها منها الدول عام ١٨٩٥ .

وظلت الصين بعد ذلك تحقد على اليابان ؛ واشتد النزاع بين الدولتين حتى قدمت اليابان في عام ١٩١٥ بلاغاً للصين شديد اللهجة ، تطلب إليها فيه عدة مطالب عرفت فيما بعد باسم « المطالب الواحدة والعشرين » ، لا تزال حتى الآن ماثراً للنزاع بين البلدين . وقد قبلت الصين هذه المطالب ، لكنها لا تنفك تعلن أنها لم تقبلها إلا مرغمة ، واليابان تصرح أن الصين قبلتها طائعة مختارة بعد أن استبعدت منها ما لم تقبله الصين . وإذا ذكرت اليابان حقوقها في منشوريا وعلاقتها بالصين فهي تشير إلى هذه المطالب الواحدة والعشرين .

وبهذا وجدت لليابان في منشوريا مصالح مادية عظيمة ، تشمل سككا حديدية ومنشآت بحرية ومناجم للفحم والحديد ومصانع للقاطرات وغيرها ؛ وأنشأت

في منشوريا مستشفيات ومدارس ، جعلت لها في هذه البلاد حقوقاً في الدرجة الأولى من الأهمية .

غير أن الصين في أثناء الحرب وبعدها كانت مسرحاً للاضطراب والفوضى ، وكان القواد يتنازعون السلطة ، والدسائس الأجنبية توغس صدورهم بعضهم على بعض ؛ وكانت اليابان بطبيعة الحال مضطرة إلى الدفاع عن مصالحها . وبلغ الاضطراب غايته في عام ١٩٣١ ، حينما ثار الشبان الصينيون ، وأخذوا يحضون على مقاطعة البضائع اليابانية ؛ وأخذت العصابات تعيث في منشوريا فساداً ، وانتشر فيها حكم الإرهاب على يد القواد العسكريين .

عندئذ رأت اليابان أن لابد لها من التدخل في الأمر للدفاع عن مصالحها العظيمة في منشوريا ، وأبلغت عصبة الأمم استعدادها لمفاوضة الصين مباشرة لتسوية النزاع بين الدولتين ، وقدمت لها بالفعل خمسة مطالب قبلتها الصين إلا المطلب الخامس ، الخاص باحترام الحقوق

التي تحولتها المعاهدات القائمة لليابان في منشوريا .
وأثبت الصين أن تعترف بأن لليابان في منشوريا
حقوقا ، ولجأت إلى عصبة الأمم لأن الدولتين كانتا من
أعضائها ، واعتقد الصينيون أن العصبة قادرة على رد
الأذى عنهم ، وتسوية النزاع على أساس الحق الذي كانوا
يرونه في جانبهم . وبالفعل تدخلت العصبة في الأمر
وأرسلت إلى الصين بعثة للتحقيق برئاسة لورد ليتون
(Lytton) . ثم أخذت الجيوش تغزو بلاد منشوريا
وتحرض أهلها على طلب الاستقلال . وما وافى شهر
سبتمبر سنة ١٩٣٢ حتى أعلنت اليابان اعترافها بدولة
منشوكو الجديدة ، المكونة من الولايات الثلاث الواقعة
في الجزء الشرقي من بلاد الصين مجاورة لكوريا وسيبيريا .
وظلت الجيوش اليابانية و جيوش دولة منشوكو
الجديدة تواصل زحفها جنوبا ، حتى دخلت مقاطعة چيهول
الواقعة في شمال السور العظيم في شهر يناير سنة ١٩٣٣ ،
وتم إخضاع المقاطعة كلها في أوائل مارس من السنة
(٢٢ - نتائج)

نفسها ، وضمت إلى دولة منشو كو (Manchukuo) .
وكانت لجنة لتون قد فرغت من عملها وقدمت
تقريرها ، وأحيل على لجنة التسعة عشر لدراسته ، وأعلنت
هذه اللجنة في ١١ يناير سنة ١٩٣٣ عجزها عن حل المشكلة
حلا ساميا . وفي ١٧ فبراير نشرت تقريرها الذي اعترفت
فيه أن منشوريا جزء من الصين ، وأن عمل اليابان في هذه
البلاد لا يمكن تبريره بحجة الدفاع عن النفس ، وأن
حركة الاستقلال في منشوريا ليست حركة طبيعية قائمة
من تلقاء نفسها ، وأنها لا تعترف بالنظام الذي أقيم فيها .
ووافقت العصبة على هذا التقرير ، فانسحب الوفد الياباني
منها ؛ وفي ٢٧ مارس أبلغت اليابان العصبة انسحابها منها
رسميا مع احتفاظها بالجزائر المحيطة التي انتدبت لإدارتها
نائبة عن عصبة الأمم .

فهل سيكون هذا الدور آخر أدوار النزاع بين
الصين واليابان ؟ وهل تكتفي اليابان ببلاد منشوريا التي
بسطت عليها سيطرتها ؟ أو لا تزال ترفو بطرفها إلى

مقاطعات أخرى غنية من بلاد الصين ؟ أكبر ظننا أن
استيلاء اليابان على منشوريا ليس إلا حلقة من سلسلة
الاستعمار الياباني في الصين . فقد تجدد النزاع بين الصين
واليابان ، وتغلغل النفوذ الياباني في منغوليا ، وامتد هذا
النفوذ حتى شمل جميع البلاد الواقعة في شمال النهر
الأصفر . وقد تضطر اليابان إلى امتشاق الحسام للدفاع عن
مصالحها في هذه الأقطار ، كما فعلت من قبل في منشوريا
وكما فعلت قبل ذلك في كوريا . وليس أدل على نية اليابان
من ذلك الإنذار الذي وجهته إلى الدول بإعلانها في عام
١٩٣٤ أنها تحتفظ لنفسها بمرکز خاص في الصين ، وأنها
تقاوم كل تدخل من جانب الدول الغربية في شؤونها ،
وأنها تسيّر في سياستها في هذه البلاد على مبدأ منرو
(Monroe) الذي تسيّر عليه الولايات المتحدة في أمريكا .
وثم سؤال ثان لا بد أن يدور بخلد القارئ ، وهو
هل يؤدي تجاوز المصالح اليابانية والسفيلية في آسيا إلى
نزاع حروب بين الدولتين ؟ فأما النزاع فلا مفر منه ،

وأما الحرب فبعيدة الاحتمال في الوقت الحاضر ، لأن
اليابان أعلم الدول بما للجيش الأحمر من قوة وبأس .
فليس هذا الجيش بعدده الهائل ، ومعداته الحديثة ،
وتنظيمه الذي يقذف الرعب في قلوب العالم أجمع ، ليس
هذا الجيش كالجيش الإمبراطوري الفاسد الذي قضت
عليه اليابان في عامي ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ . وهل لليابان مطامع
في سيبيريا الشرقية في الوقت الحاضر ؟ وإذا كان لها
هناك مطامع فهل تستحق أن تشتبك من أجلها في حرب
طاحنة مجهولة العواقب مع اتحاد جمهوريات السقييت
الاشتراكية ؟

٢ — المسألة الحبشية

ليست المسألة الحبشية إلا نتيجة أخرى من نتائج
الحرب الأوربية والتسوية التي أعقبتها . ذلك بأن الحرب
لم تحقق الآمال التي علقها عليها إيطاليا ، والتي دفعتها
إلى الخروج على حليفتيها القديمتين . فلم تعط إيطاليا
شيئاً من مستعمرات ألمانيا الغنية في إفريقيا ، ولم تنل

من يوم أن وقعت معاهدات الصلح حتى الآن إلا تعديلاً يسيراً في حدود طرابلس والصومال ، ولذلك ظلت تشكو حرمانها ما جناه غيرها من الحرب التي قتل فيها نحو ثلاثة أرباع المليون من أبنائها .

وإيطاليا تتطلع إلى الحبشة وتسعى إلى امتلاكها منذ أواخر القرن الماضي . ولذلك عقدت مع منليك معاهدة أكسيالي (Ucciali) (١٨٨٩) التي جعلت لها السيادة على شؤون الحبشة الخارجية . لكن هذه المعاهدة ألغيت بعد هزيمة الإيطاليين في عدوة عام ١٨٩٦ ، واعترفت إيطاليا بعدها باستقلال الحبشة التام . ولم تكد إيطاليا تخرج من الحرب ظافرة حتى اقترحت على الحكومة البريطانية أن تساعد كلتاهما الأخرى على نيل امتيازات في بلاد الحبشة ، وتجددت المفاوضات لهذا الغرض في عام ١٩٢٥ ، وعامت بها الحبشة فاحتجت عليها لدى العصبة .

ثم عقدت إيطاليا والحبشة في عام ١٩٢٨ معاهدة

صداقة وتحكيم ، تعهدتا فيها أن تسويا بطريق التحكيم كل ما يشجر بينهما من خلاف . وفى يناير من عام ١٩٣٥ نزلت الحكومة الفرنسية لإيطاليا عن ٢٥٠٠ سهم من أسهمها فى سكة حديدية ؛ ويقال إن رئيس الوزارة الفرنسية والسناتور موسولينى قد بحثا وقتئذ فيما تنوى إيطاليا عمله فى الحبشة . واشتدت رغبة إيطاليا فى الفتح والاستعمار منذ تولى أمرها موسولينى ، وأقام فيها النظام الفاشستى الذى قوى فيها النزعة القومية والروح العسكرية والاستعمارية .

وللدول الأخرى مصالح كثيرة فى بلاد الحبشة . فلفرنسا الجزء الأكبر من أسهم سكة حديدية وأديس أبابا ، ولبريطانيا ومصر والسودان مصالح مادية مهمة فى مياه النيل ، وللسودان محطة تجارية (جمبلا) داخل الأراضى الحبشية ، والحبشة تجاور المستعمرات البريطانية فى الصومال وكينيا وأوغندة والسودان .

الحبشة بين عامى ١٩١٣ ، ١٩٣٤ : اضطربت

أحوال الحبشة بعد موت منليك في عام ١٩١٣ اضطراباً شديداً دام حتى عام ١٩١٦ ، ولم ينجها من الوقوع في مخالب الاستعمار إلا الحرب العظمى . فاما خبت نارها وأنشئت عصبة الأمم طلبت الحكومة الحبشية في عام ١٩٢٣ الانضمام إليها ، رغبة في المحافظة على استقلالها وسلامة بلادها ؛ فأجيبته إلى طلبها ، وكانت الحكومتان الإيطالية والفرنسية أشد الحكومات تعاضداً لها .

وفي عام ١٩٣٠ تولى الرأس طفرى إمبراطوراً على الحبشة باسم الإمبراطور هيلاسلاسى ، وأخذ منذ توليته يعمل على توحيد الحبشة وتقوية سلطانه في أجزائها النائية ، وترقية شؤونها وتنظيم أداتها الحكومية مستعيناً على ذلك بالخبراء من الأجانب ، وبخاصة السويديين والسويسريين والبلجيكيين .

النزاع الحالى بين إيطاليا والحبشة : منشأ النزاع

الأساسى بطبيعة الحال رغبة إيطاليا فى امتلاك الحبشة وحرص الحبشة على استقلالها ؛ وعجل قيام النظام

الفاشستي سير هذا النزاع . وليست الحوادث الأخيرة إلا حلقات من سلسلته .

وأول هذه الحوادث حادثة والوال . وسبب وقوعها أن من عادة القبائل الضاربة في بلاد الصومال البريطاني أن تنتقل في أوقات من السنة إلى داخل البلاد لارتياح المراعي ومنابع الماء ، تشارك فيهما قبائل أوجادين (Ogaden) الحبشية .

وأرادت الحكومتان البريطانية والحبشية تعيين الحدود بين البلدين ؛ فأرسلتا في شهر نوفمبر من عام ١٩٣٤ لجنة بريطانية حبشية إلى هذا الغرض . ولما وصلت إلى والوال وجدت فيها قوة إيطالية تحرس الآبار مع أنها حسب نصوص جميع المعاهدات القائمة في أرض حبشية . وأظهر ضابط القوة كثيراً من الجفاء والعداء نحو البعثة ، وحامت طائرات إيطالية حربية حول معسكرها ، فأظهر المندوب البريطاني امتعاضه من هذه المظاهرة العدائية التي لا مبرر لها ، وأعلن عزم اللجنة على

الانسحاب لكيلا يسبب وجودها متاعب للحكومة الحبشية . وانسحبت اللجنة بالفعل تاركة وراءها حرسها الحبشى فى والوال . وفى اليوم الخامس من ديسمبر وقع تصادم بين القوتين أدى إلى احتجاج الحكومتين ؛ وطلبت الحبشة التحكيم مستندة إلى معاهدة عام ١٩٢٨ كما طلبت إيطاليا الاعتذار والتعويض ومعاقبة المعتدين . ولما أصرت الحكومة الإيطالية على رفض التحكيم أبرقت الحبشة إلى عصبة الأمم فى ١٤ ديسمبر تلقت نظرها إلى خطورة الموقف ، وطلبت إلى العصبة فى ٣ يناير سنة ١٩٣٥ أن تتدخل فى النزاع كنص المادة الحادية عشرة من ميثاقها . لكن العصبة أجلت النظر فى طلبها لكي تفسح المجال لتسوية النزاع تسوية ودية . غير أن الأمور تخرجت بوقوع تصادم آخر فى والوال فى ٢٩ يناير ، وبأمر القيادة الإيطالية بتعبئة فرقتين من الجند .

ثم توالى الاستعدادات الحربية فى البلدين ، وبخاصة فى إيطاليا التى أخذت ترسل الجند وعدد القتال إلى

إفريقية الشرقية ، ووضحت نيتها في فتح الحبشة . وكانت
بريطانيا أكثر الدول اهتماماً بهذا النزاع لعدة أسباب :
منها مصالحها المهمة في بلاد الحبشة التي ذكرنا بعضها ،
ومنها تأثير مستعمراتها الإفريقية بما يحدث في تلك البلاد ،
ومنها وقوع الحبشة في طريق مواصلاتها البحرية إلى
الهند وأستراليا وشرق إفريقيا . وكان من حسن حظها
أو من سوءه أن مصالحها الخاصة في هذا الطرف متفقة
مع مصالح الحبشة وميثاق العصبة ، ومع قواعد العدل
والإنصاف ؛ وبرزت بريطانيا تنصر الضعيف المظلوم ،
وتعلن أنها لن تكون ثانية الدول التي تدافع عن ميثاق
العصبة إلى النهاية . واختلف المستر إيدن (Eden) وزيرها
لدى العصبة بين رومة وباريس عدة مرار يعرض
مقترحات لتسوية الخلاف ؛ وبلغ من أمر بريطانيا أن
عرضت النزول للحبشة عن ميناء زيلع وممر إليها في
الصومال البريطاني ، نظير نزول الحبشة لإيطاليا عن
جزء من أرضها ومنحها عدة امتيازات سياسية واقتصادية

هامية . لكن إيطاليا رفضت ذلك كله ؛ وعجزت لجنة التوفيق عن القيام بمهمتها بسبب تصلب المندوبين الإيطاليين ، وتبين من استعدادات إيطاليا الهائلة وتصريحات السنيور موسولينى ولهجة الصحف الإيطالية أن إيطاليا قد عقدت النية على الحرب ، وأنها لا ترجع عن غرضها الأكبر وهو السيطرة على الحبشة جميعها . وبذلت عصبية الأمم ولجانها كل ما تستطيع من الجهد لمنع الحرب ؛ وعقد مجالسها وجمعيتها العمومية لهذا الغرض عدة جلسات ، امتازت إحداها بخطاب جامع ألقاه في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ السير صمويل هور (Sir Samuel Hoare) وزير الخارجية البريطانية ، وأعلن فيه تصميم حكومته على تأييد العصبة ، ودعا الأمم الأخرى إلى الوقوف في وجه المعتدى . وضرب المسيو لافال (Laval) رئيس الوزارة الفرنسية على هذه النغمة ، وأعلن تمسك حكومته بعهد العصبة ، وردد صداها مندوبو سائر الدول الكبرى والصغرى .

ووقفت ألمانيا في أول الأمر موقف الحياد ، ثم بدأت تظهر دلائل الود نحو إيطاليا ، وأخذت صحفها تنتقد خطة العصبة . ويلوح أن المهر هتلر بدأ حينئذ يفكر في كيفية الاستفادة من هذا النزاع . وتوترت العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا ، وأرسلت الثانية فرقاً من جيشها إلى لوبيا ، وعززت الأولى أسطولها في البحر الأبيض المتوسط ، وسيرت الجند إلى حدود مصر والسودان الغربية ، وبدأ في وقت من الأوقات أن الحرب واقعة بين بريطانيا وإيطاليا لا محالة .

لكن إيطاليا لم تعبأ بذلك كله ؛ ويلوح أنها كانت واثقة من أن فرنسا إذا ما جدد الجدد ستنفذ يدها من النزاع كما دل على ذلك ترددها ، وأن الدول الأخرى لن يصل بها الأمر إلى امتشاق الحسام للدفاع عن العهود والمواثيق ، وأن بريطانيا لن تخوض غمار الحرب منفردة لنصرة الحبشة أو الدفاع عن ميثاق العصبة ، بل ستضطر آخر الأمر إلى الاتفاق مع إيطاليا على مصالحها المادية

في الحبشة ، وإلى إرجاء يوم الفصل بين الدولتين
الاستعماريتين .

ولما أكملت إيطاليا استعدادها زحفت جيوشها
في اليوم الثالث من شهر أكتوبر سنة ١٩٣٥ على أرض
الحبشة من إرتريا والصومال . وفي اليوم السابع من ذلك
الشهر أعلنت عصبة الأمم أن إيطاليا معتدية ، وقررت توقيع
العقوبات الاقتصادية عليها . لكن ذلك لم يثن من عزمها
وأعلنت أنها سائرة إلى غايتها ولو وقف العالم كله في
وجهها . ولما لم تكف العقوبات الاقتصادية بدأت العصبة
بزعمارة بريطانيا تفكر في حظر البترول عنها ، وفرض
عقوبات عسكرية عليها ؛ فأعلنت إيطاليا أنها تعد حظر
البترول عملاً عدائياً تقابله بمثله .

وبينما العالم يترقب تشديد العقوبات إذا به يفاجأ
في ٢ ديسمبر بمقترحات للصلح يعرضها السير صمويل
هور والمسيو لا قال ، تمنح إيطاليا نصف بلاد الحبشة
تقريباً وتبسط نفوذها على النصف الباقي وعندئذ ثارت

ثأرة الرأي العام في داخل العصبة وخارجها ، لأنه رأى في المقترحات المعروضة مكافأة للمعتدى على اعتدائه . ومع هذا رفضت إيطاليا هذه المقترحات لأنها لا تحقق أغراضها ، كما رفضتها الحبشة لأنها تقضى على استقلالها ، واضطر السير صمويل هور إلى الاستقالة من منصبه والانسحاب من مسرح السياسة الرسمية إلى حين .

وظلت ربح الحرب دائرة ، ولم تغن عن الأحباش شجاعتهم ومعاقلهم الطبيعية ، فتقدمت الجيوش الإيطالية تؤيدها جميع معدات الحرب الحديثة مشروعة وغير مشروعة ، وانهارت قوة الدفاع الحبشية ، وغادر الإمبراطور عاصمة ملكه إلى جيبوتي في اليوم الثاني من شهر مايو . وبعد أيام قلائل دخلت الجيوش الإيطالية أديس أبابا ، وأعلن موسوليني ضم الحبشة إلى إيطاليا .

وهكذا نالت إيطاليا مبتغاها وضربت بقرارات العصبة عرض الحائط ؛ ولم يفد الحبشة عطف الرأي العام في العالم كله على قضيتها ؛ وتبين مرة أخرى أن المعاهدات

قصاصات ورق ، وأن عصبة الأمم لا تستطيع حماية الضعيف . ولما اجتمعت العصبة في أوائل شهر يولييه من عام ١٩٣٦ لتنظر في المشكلة بعد تطورها الأخير ، أعلنت عجزها عن تنفيذ عهدها ، وجهرت بضرورة تعديله حتى يتفق مع قوتها ، وقررت إلغاء العقوبات التي فرضتها من قبل على إيطاليا ، وخابت الآمال التي كان يعلقها العالم على وجودها .

وإلى الآن لم تعترف الدول بضم الحبشة إلى إيطاليا ؛ لكن عدم اعترافها لن يغير من الأمر الواقع ، وهو أن إيطاليا قد استولت على بلاد الحبشة ، وكادت توقع أوربا من أجلها في حرب طاحنة . وأصابته العصبة ضربة شديدة زعزعت أركانها ولربما كانت سبباً في انهيارها .

٣ — الحركة النازية في ألمانيا

نقض معاهدة فرساي وميثاق لوكارنو

انضمت ألمانيا إلى عصبة الأمم بعد أن وقعت ميثاق لوكارنو وانتظرت ما سوف تفعله لها حينئذ . ولم

تكن تتوقع أن تعدل حدودها بقرار من الجمعية العمومية للعصبة التي لا تصدر فيها القرارات إلا بالإجماع ، لكنها كانت تتوقع على الأقل أن تسوى مسألة نزع السلاح التي هي من أهم أغراض العصبة . وظلت تلك الأمة العسكرية بعد معاهدة قرساي منزوعة السلاح بين أمم مدججة به من قة رأسها إلى أخمص قدميها ؛ وظل الألمان يرون بلادهم ذليلة لا حول لها ولا قوة أمام الطائرات والدبابات والمدافع الضخمة والجيش الجرارة ، يرونها رأى العين في بولندا وتشكوسلوفاكيا وفرنسا .

ولم يكن حل هذه المسألة بالأمر اليسير ، لأن تيران الأحقاد التي ولدتها الحرب لم تكن قد خبت على الرغم مما بذله شتريزمان والمعتدلون من جهود لإثبات حسن نية ألمانيا ، ولأن الصحافة الألمانية أخذت تشتد لهجتها ، ولأن بعض الدول الأوربية ، وبخاصة فرنسا ، كانت تعتقد أن ألمانيا جادة في تسليح نفسها سرًا .

ومرت السنون ومات شتريزمان في عام ١٩٢٩ ،

وخسرت قضية السلام بموته خسارة كبرى ، وضعفت
قوة الديمقراطيين الاشتراكيين الذين كانوا يرون أن
مصلحة ألمانيا في الوفاء بعهودها وبالتضحية في سبيل
السلام . وظلت ألمانيا بعد موته تخطب ود جنينا سبع
سنين ، وجنينا إما عاجزة أو ممتنعة لا تمد لألمانيا يدًا .
ثم حلت الأزمة الاقتصادية فكانت في ألمانيا
كارثة وطنية من أشد الكوارث ؛ سحبت فيها أمريكا
أموالها ، وأغلقت المصارف أبوابها ، وطردت المصانع
عمالها ، وأرّبى عدد المتعطلين على ستة ملايين ، وبلغ
الاضطراب غايته ، وخفقت الراية الشيوعية الحمراء علناً
في شوارع المدن ، وعجزت حكومة الديمقراطيين
الاشتراكيين عن معالجة الأزمة ، وتلفت الشعب يئساً
ويسرة يبحث عن زعيم ينقذه مما هو فيه ، حتى وجده
في أدلف هتلر (Adolf Hitler) .

لا تتسع هذه الصفائف لتفصيل القول في تاريخ
هتلر . وحسبنا أن نقول إنه لما رأى ما تقاسيه بلاده
(٢٣ - نتائج)

من المتاعب ، أيقن أن لا نجاة لها إلا إذا أخذت بنظام الحكم
الفاشستي ، الذي أقال عشرة إيطاليا ورفعها إلى مركزها
الحالي . فوضع أساس هذا الحزب ، وسمى هو وأنصاره
بالاشتراكيين الوطنيين أو « النازي Nazi » . وبدأت
حركتهم في بافاريا (Bavaria) ، وحاولت في عام ١٩٢٣
أن تقلب حكومة الجمهورية بالعنف فلم تفلح ، وأخذت
الحكومة الحركة وقضت على هتلر بالسجن خمس سنين .
لكنه أفرج عنه بعد بضعة أشهر ، وأخذ يعمل للوصول
إلى الحكم بالطريق الدستوري . وكانت الأزمة
الاقتصادية سبباً في تقوية الحركة ، حتى إذا وافت
سنة ١٩٣٢ كان للنازي في الريشتاغ ٢٣٠ مقعد ، وحتى
نالوا في الانتخاب ثلاثة عشر مليوناً وثلاثة أرباع المليون
من الأصوات . وفي فبراير من عام ١٩٣٣ عين هتلر
مستشاراً للامبراطورية الألمانية في عهد رياسة هيندنبرج .
ولما مات هذا الرئيس في أغسطس سنة ١٩٣٤ اختارت
أغلبية الشعب الساحقة هتلر رئيساً للدولة ، ومنحته

السلطة التامة التي كان يتوق إليها منذ زمان طويل ،
ونسيت ما يحوم حول ماضيه من شكوك ، ولم ترفيه
إلا رمزاً للدولة الألمانية العظيمة العزيزة المتحدة القوية .
والغاية التي يسمى هتلر لإدراكها في الداخل هي
توحيد ألمانيا وإبلاغها منتهى القوة والعظمة ، وجعل
الشعب الألماني صاحب السيادة الكاملة على بلاده ،
وتطهيره من كل دم دخيل . وللوصول إلى هذه الغاية
قضى هتلر على جميع الأحزاب والنقابات والدول شبه
المستقلة في ألمانيا ، وجعل البلاد كلها دولة واحدة ذات
حكومة مركزية نازية ، وأمة موحدة العقيدة تدين كلها
بالطاعة لرئيسها الأعلى . وتستمد الحركة النازية قوتها
من الطبقات الوسطى الفقيرة ، ومن الزراع وضباط
العهد القديم وأبناء الأشراف القدماء ، والصناع الذين
أوذوا في الأزمة الاقتصادية . وهي شديدة العداء لليهود
الذين تعتقد أنهم كانوا سبب هزيمة ألمانيا ، ولأرباب
المصارف والمضاربين ، وأتباع كارل ماركس الذين كانوا

في اعتقادها يحكمون ألمانيا متحالفين مع اليهود . وتختار
الحركة الهتلرية بتطرفها في العقيدة القومية والجنسية ،
فلا ترى فضلاً لغير الجنس الآري ، وتريد أن تحافظ على
نقاءه ؛ وقد حرم اليهود كل حقوقهم المدنية ، وعرضوا
لأنواع من الاضطهاد المنظم ، ولم يغن عنهم مركزهم
العالمي والمالي حتى اضطر الكثير منهم إلى مغادرة البلاد .
وتعتقد الهتلرية أن الألماني ليس خادماً للدولة فحسب
بل هو عبدها الخاضع ، وهي تنكر الفضائل المسيحية كلها ،
ولا تؤمن بالمبدأ الديمقراطي القائل : إن غاية الدولة أن
تهيئ أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد ،
بل استبدلت به مبدأ آخر هو أن غاية الفرد أن يقدم
أكبر قسط من القوة المادية للدولة . وترى أن واجب
المرأة أن تربي أولاد الأمة ، كما أن واجب الرجل أن
يحارب من أجلها . وأفضل الفضائل في اعتقادها الشجاعة
ومواجهة العدو وتحمل آلام الحرب ، وأفضل ميتة أن
يموت الإنسان في ساحة الوغى مدافعاً عن وطنه .

أما أغراضها الخارجية فهي جمع الألمان كلهم في ألمانيا وخارجها تحت لواء حكومة مركزية واحدة ، وإلغاء معاهدة قرساي التي أذلت الشعب الألماني ، وعدم الاعتراف بمعاهدات لوكارنو ، وتقرير حق الشعب الألماني في التسليح ، ورفع كلمة ألمانيا في شؤون العالم السياسية ، وتوسيع حدود الدولة ، واستعادة المستعمرات التي انتزعت منها في الحرب العالمية .

ويتذرع هتلر بكل وسيلة لبلوغ هذه الأغراض . فلم يكذب يستتب له الأمر في ألمانيا حتى بدأ فيها حكم إرهاب لا يفترق في شدته ووسائله عن حكم بلاشفة روسيا وفاشست إيطاليا ؛ ففضى على كل معارضة ولو كانت من أنصاره ، واضطهد اليهود والديمقراطيين الاشتراكيين والشيوعيين ، وطهر الإدارة من كل الموظفين الذين لا يعطفون على النظام الجديد ، وحل النقابات ، واستبدل بها إدارة حكومية للعمال ؛ وحتى الكنيسة جعل قساوستها من أتباعه ، وأنشأ في البلاد

جاسوسية محكمة استخدمها في القضاء على كل من تحدّثه
نفسه بالتذمر أو الاستياء ، حتى لم يبق في ألمانيا كلها
هيئة دينية أو دنيوية تستطيع أن تقاوم سلطان النازي
أو تؤمن بغير مبادئهم .

وقد نفذ النازي حتى الآن جزءاً كبيراً من برنامجهم
الخارجي . وكان أول نذير بخطة ألمانيا المستقبلية انسحابها
من مؤتمر السلاح ومن عصبة الأمم في عام ١٩٣٣ . وبعد
أن عادت منطقة السار إلى ألمانيا لم يكن باقياً من
الشروط المذلة للشعب الألماني إلا الشروط العسكرية
الخاصة بتحديد قوة البلاد الحربية وتجريد منطقة الرين ؛
وكانت ألمانيا تتحين الفرص للتخلص من هذه القيود .
ففي ربيع عام ١٩٣٥ حينما قررت فرنسا إطالة مدة الخدمة
العسكرية في بلادها ، اتخذت ألمانيا ذلك العمل ذريعة
لإلغاء النصوص الخاصة بالتسليح في معاهدة فرساي ،
وقررت الخدمة العسكرية الإلزامية بعد أن ظلت تتسلح
في السر عشر سنين ، وبرزت أمام العالم دولة عسكرية

في الدرجة الأولى من القوة .

وفي شهر مايو من العام نفسه عقدت فرنسا مع اتحاد جمهوريات الشقييت ميشاقا حرييا ، عدته ألمانيا موجهاً ضدها بالذات ومناقضاً لميثاق لوكارنو ، فاحتجت على عقده وقتئذ ، وصبرت حتى أبرم الميثاق في هذا العام (١٩٣٦) . وأخيراً أتت لها الفرصة التي كانت تتحينها لمقابلة هذا الميثاق بعمل خطير مثله . فلما رأت انهماك الدول في النزاع الإيطالي الحبشي ، ووقوف فرنسا من هذا النزاع موقف التردد ، انتهزت هذه الفرصة السانحة فسيرت فصائل من جيشها لاحتلال منطقة الرين الحرام في ٧ مارس من هذا العام . وكان الهر هتلر في الوقت نفسه يعلن من فوق منبر الريشتاغ موقف ألمانيا إزاء فرنسا وأوربا ، وإنكارها نصوص ميثاق لوكارنو ، وعودة سيادة الشعب الألماني كاملة على منطقة الرين .

واستشاطت فرنسا غضباً من هذا الاعتداء الجديد

على حرمة المعاهدات والمواثيق ، واحتجت لدى الدول
الموقعة على ميثاق لوكارنو ، وطلبت إليها أن ترد
هذا الاعتداء . لكن الدول لم تكن مستعدة لإرغام
ألمانيا على سحب جنودها من منطقة الرين ، وظهرت
بوادر الخلاف في الرأي بين فرنسا وبقية الدول وبخاصة
بريطانيا ، واكتفت العصبة كعادتها بتأجيل النظر
في الموضوع .

وهكذا حطمت ألمانيا آخر الأغلال العسكرية
في معاهدة قرساي ، وحققت سيادتها كاملة في بلادها ؛
فهل تقف عند هذا الحد ؟ كلا إنها لن تكفى بما نالته
لأن برنامج النازي لم يحقق كله . قد لا يكون من
أغراضهم الاشتباك في الحرب مع بريطانيا لانتزاع
صولجان السيادة البحرية أو التجارية من يدها ، كما فعل
وليم هو هنزلرن . وقد لا يكون منها أن يوقدوا نار
الحرب مع فرنسا لينتقموا لأنفسهم أو لينتزعوا منها
الألزاس واللورين . ذلك بأن فرنسا الآن أقوى دولة

حرية في غرب أوروبا ، وقد تبقى كذلك عدة سنين .
لكن من أغراض النازي بلا شك توسيع الدولة بضم
جميع الألمان المقيمين في خارج حدودها إليها . وقد
يتبعون خطة الاستفتاء التي سنتها دول أوروبا في مقاطعة
الساار وأرجعتها إلى أحضان الدولة الألمانية ، فيطلبون
إذا حان الوقت استفتاء الألمان في النمسا وفي سويسرا
الألمانية وفي شلزوج وسيليزيا . ولن يتأخروا كذلك
عن أن ينازعوا البولنديين المجاز البولندي وامتلاك
دانزج (Danzig) . بل إن هذا النزاع قد بدأ بالفعل
(يولية سنة ١٩٣٦) .

لكن يلوح أنهم لن يقدموا من أجل ذلك — في
الوقت الحاضر على الأقل — على حرب شعواء لا يشقون
بنتائجها ، بل يفضلون أن يصالحوا شؤونهم وينظموا
قواهم قبل أن يقدفوا بها في أتون الحرب . ولا بد لهم قبل
ذلك من حلفاء يستعينون بهم عند الحاجة . وقد يجدون
في إيطاليا الفاشستية حليفاً طبعياً لهم إذا استطاعوا

الاتفاق معها على مسألة النمسا ؛ وليس هذا الاتفاق بالأمر العسير . فإذا جذبت ألمانيا إيطاليا إليها ، وأفلحت في ضم النمسا ، تكونت في وسط أوروبا كتلة فاشستية تحول بين فرنسا في الغرب وحلفائها في الشرق ، وانقسمت أوروبا غير البلشفية شطرين : بريطانيا وفرنسا والدول الغربية الأخرى من جهة ، وپولندا ودول التحالف الصغير من جهة أخرى . والروسيا الآن واقفة في الشرق تنظر بعين القلق إلى هذه الاحتمالات المندرة بتجدد الأحلاف المتعادية في أوروبا الشمالية . وقد تصبح هذه الكتلة الفاشستية إذا تكونت حصناً يقي أوروبا شرور البلشفية ، ويحول بينها وبين أغراضها في غرب أوروبا ووسطها ؛ وذلك لأن الفاشستية والبلشفية عدوان لايتفقان في المبادئ والأغراض وإن اتفقا في بعض الوسائل

٤ — حوادث البلقان والشرق الأدنى

لم تخل بلاد البلقان والشرق الأدنى من أحداث هامة في الفترة الواقعة بين يونيه سنة ١٩٣٠ ويونيه سنة ١٩٣٦ ،

وكلها ذات صلة وثيقة بالحرب العظمى ومعاهدات الصلح .
ففي سوريا ولبنان تجدد القلق والنزاع بعد التسوية
التي تمت بين بريطانيا والعراق . ثم هدأت الأحوال
هدوءاً مكنّ السوريين واللبنانيين من جهة والفرنسيين
من جهة أخرى أن يفكروا في طريقة لتسوية المشاكل
القائمة بينهم . ووضع بالفعل مشروع معاهدة صداقة
وتحالف بين فرنسا وسوريا ، وأرسل هذا المشروع
لمجلس النواب السوري . وقد وصفت فيه سوريا بأنها
دولة مستقلة ذات سيادة ، وخولت حق تعيين ممثل لها
في باريس والانضمام إلى عصبة الأمم بعد أربع سنين ،
وحددت مدة المعاهدة بخمس وعشرين سنة تقدم فرنسا
إلى سوريا في خلالها ما تحتاجه من المساعدة والإرشاد .
لكن هذه المحاولة فشلت وسحب المشروع من مجلس
النواب السوري (نوفمبر سنة ١٩٣٣) . وتدور الآن
مفاوضات في باريس بين السوريين والفرنسيين لوضع
تسوية جديدة ؛ وتدل مخايل الأمور على أن هذه التسوية
ليست بعيدة الاحتمال .

وفي فلسطين تجدد النزاع بين العرب من جهة ،
واليهود والحكم البريطاني من جهة أخرى ، وقامت
منذ شهر أبريل الماضى (١٩٣٦) مظاهرات فى نابلس
وبيت المقدس وسائر أنحاء فلسطين احتجاجاً على الهجرة
الصهيونية والاستعمار اليهودى . وتطورت الأمور
تطوراً سريعاً لم يكن متوقعاً ، فانقلبت المظاهرات إلى
ثورة مسلحة عمت جميع أنحاء فلسطين ، وتوالى الهجوم
على المستعمرات اليهودية وعلى القوى البريطانية فى
البلاد ، واستمات العرب فى الدفاع عن كياناتهم ، وكثرت
حوادث الاغتيال والتخريب . وليس هناك ما يدل على
قرب انفراج الأزمة لأن الأحقاد قد بلغت مبلغاً لا يبشر
بقرب هذا الانفراج .

وفي مصر تولت الأمر بعد حبوط المفاوضات
الأخيرة عدة حكومات لا تؤيدها أغلبية الشعب ،
وظلت البلاد هادئة هدوءاً نسبياً فى الظاهر ، ثم تبدلت
السياسة الإنجليزية نحو مصر فجأة فرأيناها فى أواخر

عام ١٩٣٤ أصرح في تدخلها في السياسة المصرية العليا وأشد
رغبة في تغيير النظام القائم وقتئذ . وربما كان مرض
المرحوم الملك فؤاد واضطراب العلاقات الدولية هما سبب
هذا التدخل . ومهما يكن ذلك السبب فقد كانت نتيجته
أن استقالت الوزارة القائمة وقتئذ ، وتألقت وزارة صاحب
الدولة محمد توفيق نسيم باشا التي ألغت النظام القديم ،
وظلت تحكم من غير دستور نحو عام كامل . وكانت
العلاقات بين إيطاليا وبريطانيا قد توترت بسبب المسألة
الحبشية ، ولاح شبح الحرب بين الدولتين وظن أن مصر
ستنساق إليها دون أن يكون للمصريين في ذلك رأى .
وبدا من تصريحات رجال الحكومة البريطانية أن هذه
الحكومة تعارض في عودة الحكم الدستوري ؛ ووقعت
عدة اضطرابات في البلاد ، وطلبت الأمة إلى الزعماء أن
يتحدوا لمعالجة ذلك الموقف . فلبى الزعماء دعوتها ،
وتألقت في ديسمبر من عام ١٩٣٥ جبهة وطنية برياسة
صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا . وعندئذ أمسكت

بريطانيا عن معارضتها في إعادة دستور سنة ١٩٣٣ ،
فأعيد هذا الدستور ، واستقال نسيم باشا ، وألفت
وزارة جديدة برياسة دولة على ماهر باشا مهمتها إجراء
الانتخابات . ولم تر بريطانيا أمام هذا الاتحاد إلا أن تجيب
الجهة إلى ما طلبته من إجراء مفاوضات لتسوية المشكلة
القائمة بين الأمتين على أساس معاهدة سنة ١٩٣٠ ؛ وصدر
في ١٣ فبراير مرسوم بتعيين المفاوضين المصريين .

وبدأت المحادثات بالفعل في أوائل شهر مارس ،
ورؤى أن تحل المشكلتان الرئيسيتان — المشكلة
العسكرية والسودان — بادئ الأمر . ونحن نكتب
هذه السطور في منتصف يولييه بعد أن تم الاتفاق أو كاد
على المسائل العسكرية ، وبدأت المحادثات تدور في مسألة
السودان . ويلاحظ أن الطرفين شديدا الرغبة في الوصول
إلى اتفاق ، تسوى به المشا كل القائمة التي سببت كثيراً
من الأزمات .

وفي بلاد اليونان تولت الحكم بعد عام ١٩٣٠ عدة

حكومات ضعيفة ، لم تنقطع في أيام حكمها القلائل والاضطرابات ؛ وبدأ الرأي العام يميل إلى إعادة الملكية بعد أن قاسى في ظلال الحكم الجمهورى كثيراً من المتاعب والآلام . فاشتد ساعد الأحزاب الملكية ؛ وأخيراً استفتى الشعب اليونانى في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٥ فى نظام الحكم الذى يرتضيه ، فاخترت النظام الملكى أغليبيته الساحقة التى تقرب من الإجماع . وعلى أثر ذلك استدعى الملك من منفاه فى لندن ، وأجلس على العرش فى الخامس والعشرين من شهر نوفمبر بين مظاهر الفرح والابتهاج . ويلوح أن أنصار الحكم الجمهورى لم يعد يخشى بأسهم ، وبخاصة بعد موت زعيمهم كينزىلوس فى مارس سنة ١٩٣٦ .

وفى تركيا انتهزت الحكومة فرصة النزاع الإيطالى الحبشى وإقدام ألمانيا على احتلال منطقة الرين ، فعرضت على الدول الأوربية تعديل مواد معاهدة لوزان الخاصة بالمضيقين . ولم تسلك إلى هذه الغاية السبيل التى سلكتها

ألمانيا ، فتجابه الدول بأمر واقع ، وتعان إلغاء هذه المواد ، وتشرع في تسليح المنطقة ؛ بل فضلت أن تسلك طريق المسالمة والاتفاق . وعقد مؤتمر من الدول الموقعة على معاهدة لوزان في مونترو (Montreau) بسويسرا لبحث هذا الموضوع . وقد وافق المؤتمر (١٨ يولييه) على حق تركيا في تسليح منطقة المضيقين حالا ، وشرعت الجنود التركية في مساء اليوم نفسه في احتلالها ، وستبدأ أعمال التحصين على الفور .

وهكذا نرى معاهدات الصلح تنقض موادها واحدة بعد أخرى . فالدول المغلوبة تحطم الأغلال التي قيدتها بها هذه المعاهدات ، والدول الغالبة التي لم تنلها هذه المعاهدات بغيتها تخرج هي الأخرى عليها ، وتسعى لإدراك أغراضها بالحرب تارة وبالسلم تارة أخرى . والدول الأخرى واقفة موقف العاجز أو المترقب . فهل تكفي السبعة عشر عاما التي مضت بعد الحرب لإزالة ما ولدته من أحقاد ، فيعرض الأمر برمته على بساط

البحث من جديد ؟ أو هل تفضل الدول ترك الأمور
تجرى فى المستقبل كما جرت فى الماضى ؟

وماذا يخبئه المستقبل لعصبة الأمم . لقد أثبتت
التجارب أن العصبة لا تقوى على كبج جراح الدول القوية
إذا ما بدا لها أن تنكت عهدا . فهل تقتدى الدول
الصغرى بالكبرى فتخرج هى أيضا على قرارات العصبة
إذا ما رأت ذلك فى مصلحتها ؟ أو هل تبقى العصبة أداة
فى يد الدول الكبرى ترهب بها الصغرى ؟ أو هل قدر
لهذا البناء العالمى أن ينهار من أساسه ، وتضيع كل
المجهودات التى بذلت لإقامته ، وتذهب بذهابه كل
المؤسسات الدولية التى ترتبط به والتى أدت إلى الإنسانية
أجل الخدمات ؟

لا ندرى ولكن إذا حدث هذا كان كارثة من
الكوارث البشرية ، ودليلا على أن العالم قد نسى ما قاساه
فى الحرب العظمى من أهوال ، وأن الإنسانية لم ترتق
بعد الرقى الكافى . إن العصبة أداة مادية وفكرة معنوية .

أما من حيث هي أداة فقد ثبت أنها أداة عاجزة غير
صالحة ، وأنها خادمة لعدة دول تمدها بالمال وتسيطر
على إرادتها وتسيرها كيفما تشاء . وأما من حيث هي
فكرة فانها من أعظم الأفكار التي وصلت إليها العقول
البشرية فيما تبذله من الجهود لمنع الحروب الطاحنة ، التي
إذا استمرت قضت لا محالة على مدنات الشرق والغرب .
إن العصبية عاجزة وضعيفة ، وإن في قواعدها نقصاً
وعيوباً ؛ ولكن هل من السنن الكونية أن يبدأ الشيء
كاملاً ؟ وهل تعجز العقول التي أنشأت العصبية عن
تكملة ما فيها من نقص أو إصلاح ما فيها من عيوب ؟
ليست قواعد العصبية في حاجة إلى الهدم بل هي في حاجة
إلى الإصلاح والترميم ؛ وجدير بالأساسة أن يحتفظوا
بهذا البناء ويقووا دعائمه ، ويجعلوا إصلاحه أهم أغراضهم
وأكبر أمانهم .

الدليل

العصبة ٣٥٨ ، تقرر الخدمة
العسكرية الالزامية ٣٥٨ ،
تحتل منطقة الرين ٣٥٩
أمان الله : ٢١٠ ، ٢١١ — ٢١٢
أمرتزار : ٢٢٠
الانتدابات : ٨٩ ، ١١٧ — ١١٩
الانقلاب الصناعي : ٢٦
أوروبا — خريطة أوروبا الجديدة :
٩٩ -- ١١٦ ، أوروبا والعالم
غير الأوربي ١٧١ — ٢٣٥
أوراندو : ٦٧ — ٦٨
إيدن : المستر أتنوني وزير بريطانيا
لدى عصبة الأمم ٣٤٦
أيرلندة : ٣١٥ — ٣١٧
إيطاليا — اتحاد إيطاليا : ٨ ، الولايات
التي لم تحرر ٢٣ ، إيطاليا
والحبشة ٣٤٠ — ٣٥١
البابوية : ٥٤
بروكسل — مؤتمر بروكسل : ٢٧٦
بروسيا -- بروسيا الشرقية : ١٠٣
١٠٤ ، بروسيا الغربية ١٠٥
بريطانيا وإمبراطورية البريطانية :
تبدل العلاقة بينهما ، ٢٨٦ —
٣٣٠ ، التطورات الاجتماعية

الإضراب العام : ١٦٢
استاك — السيرلى استاك مقننه :
٢٠٤
الاستعمار والنزعة الاستعمارية :
٣١ ، ٣٦
اسمطس — الجنرال اسمطس : ٩٢ ،
٢٣٢
إشر : مشروع إشر ٢٦١
إفريقية الشمالية : ٢٠٠ ، ٢٠١
أفغانستان : ٢٠٩ ، ٢١٢
الأقاليم : نتيجة التقسيم الجديد ١١٣ —
١١٥
أكرانيا : ٢٠
ألبانيا : ١٣
الألزاس واللورين : ٢٢ ، ١٠٢ ،
١٠٤ ، ٣٦٠
ألمانيا — اتحاد ألمانيا : ٨ ، الطبقة
العسكرية ٣٨ ، الشروط
التأديبية في معاهدة الصلح ٩٢ —
٩٩ ، الأسطول الألماني ٩٨ ،
التطورات الاجتماعية ١٥١ —
١٥٧ ، انضمامها إلى عصبة
الأمم ٢٦٨ ، انسحابها من

- ١٥٧ — ١٦٣ ، تأخرها في
تطبيق العلم ٢٩٥ ، اضمحلال
النشاط - وقوة المفاسدة في أهلها
٢٩٧
الكسر — ثورة الكسر : ١٧٢
البلشفيك — الثورة البلشفية : ٥٢ ،
١٣٦ — ١٤٠
البلطى — الولايات البلطية : ١٩
بلغور — مذكرة بلغور : ١٨٥
البلقان — حرب البلقان : ١٢ ، ١٣
البند لسوارتر : ٢٧٩
يوزن : ١٠٥
بولندا : ١٦ — ١٨ ، ١٠٣ ، ١٠٧
بولى — الأستاذ بولى Bowley :
٩٦
التأمين من البطالة : ١٦٠ ، اتحاد
جمهوريات السفيت الاشتراكية
٢١ ، ٣٤٠
التجارة الحرة : ٣٠ — ٣١
التحالف الثنائى : ٤٠
التحالف الثلاثى : ٤٠
التحالف الصغير : ٤١
التحالف — تجديد نظامه القديم :
١١٢
التحالف الإنجليزى اليابانى : ١٧٣
تحرير المرأة : ٣٠
تركيا : ١٢ ، ١٣ ، ١٠٦ ، ١٢٠
— ١٢٥ ، ١٧٨ — ١٩٩ ،
٣٦٧ — ٣٦٨
التحكيم : ٥٥
ترنت : ١٠٢
ترنسلفانيا : ١٥
تشكوسلوفاكيا : ١٦ ، ١٠٧
التضامن الأوروبى : ٥٤
التعدين — صناعة التعدين فى بريطانيا :
١٦٠ — ١٦١
التعليم : ٤٤ ، ٤٧
التعويضات : ٩٥ ، ٢٤٢ — ٢٤٣
التمثيل النسبى : ١٣٢ — ١٣٥
التوازن الدولى : ٤١ ، ١١٣
تونس : ٢٠١
الثلاثة العظام : ٦٩
الجزائر : ٢٠١
جايكو — اللورد جليكو : ٢٩٣
جنيقا — مؤتمر جنيقا : ٢٧٧
جورج — دافيدلويدي جورج : ٦٨ ،
٧٢ — ٧٥ ، ٩٩ ، ١٥٩ ،
١٨٧
حبيب الله : ٢١٠
الحجاز — أمير الحجاز : ١٨٤ ،
١٩٧
الحرب الإيطالية الحبشية : ٣٤٩ —
٣٥٠ ، الروسية اليابانية
١٧٣ ، الحرب الصينية
اليابانية ٣٣٤ ، ٣٣٧
الحرب : الحرب ليست محتومة ٤ ،

- الأسباب المباشرة للحرب ١١ ،
الحرب لم تحترم بناتاً ٨٦ ،
ديوان الحرب ١٤٦ ، المجلس
الحربي ٣١٧
حق الانتخاب : ١٣٠
الحكم البرلماني — اضمحلاله : ١٦٣
— ١٧٠
الحكومة البريطانية : ٣٠٧
الحماية التجارية : ٣٠
الخدمة العسكرية الانزامية : ٣٨
الخلافة — إلغاء الخلافة : ١٩٢ ،
١٩٨ ، ١٩٣
الديمقراطية : ٤٢ — ٥٣ ، الديمقراطية
الكاملة ١٢٩ — ١٧٠
الدول القومية : ٦ — ١١
الدول يجب أن تنظم على أساس
القومية : ٦ — ٧
الروح العسكرية : ٣٧ — ٤٢
الروح القومية : ٥ — ٢٥
الروسيا : ١٠٧ ، روسيا
والديمقراطية ١٣٥ ، ١٣٦ —
١٤٠ ، التطورات الاجتماعية
١٤٨ — ١٥١
الرين — احتلال منطقة الرين :
٣٥٩
زغولون باشا : ٣٠٢
الساسة ومؤتمر الصلح : ٦٠
سسل — اللورد سسل : ٢٦٥
السكك الحديدية : ١٦٠
السلام — مؤتمر السلام : ٦٠ — ٧٦
معاهدات السلم ٧٥ ، ٩٢
وما بعدها أداة السلام ٢٥١
السلوفاك : ١٦
سوريا : ١٢٣ ، ١٨٨ ، ١٩٤ —
١٩٥ ، ٢٧٩ ، ٣٦٣
سيقر — معاهدة سيقر : ١٩١
سيكس بيكوت : ١٨٦
سيليزيا : ١٠٤ ، ٣٦١
سيمون — لجنة سيمون : ٢٢٣ —
٢٢٥
شلزوج : ٢٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤
الشيعة : ١٧٨
الصرب : ١٢ ، ١٣ ، ١٤
صمويل — السير هيرت صمويل :
١٨٩
صن يات سن — الدكتور : ٢٢٧ ،
٢٢٩
الصين : ٢٤ ، ٣٣٢ — ٣٤٠
الضرائب والحوافز الجمركية : ٢٩ ،
٣١ ، ١١٠ ، ١١١ ، ٢٣٧
٢٩٤ ، ٣٢٧
الضمان المشترك : معاهدة ٢٦٥
العاطفة الطائفية : ٥٠
العالم أسوأ مما كان ١٤٤
العراق : ١٢٤ ، ١٩٥ — ١٩٧
عصبة الأمم : ٦٣ ، ٧١ — ٧٢ ،

كمال — مصطفى كمال باشا : ١٢١ ،
١٩٠

كورفو : ٢٤٤ — ٢٤٥ ، ٢٥٧

كيلوج — ميثاق كيلوج : ٢٤٦ ،
٢٧٠ — ٢٧٣

لاقال : ٣٤٧ ، ٣٤٩

لوييا : ٢٠٠

لورنس — الكولونيل : ١٢٢

لوزان : معاهدة ١٢١ ، ٢٤٢ ،
٣٦٧

لوكارنو — معاهدات لوكارنو : ٢٥٥
٢٦٧ — ٢٦٨ ، ٣٢٠ ،

٣٥٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥١

لينين : ١٤٨ — ١٥٠

ماركس — كارل ماركس : ٤٨ —
٤٩

المالية — النظم المالية الحديثة : ٢٦
مجلس العشرة : ٦٧

محكمة العدل الدولية الدائمة : ٨٥

مراكش : ٢٠٠ — ٢٠١ ، ٢٥٢
المستعمرات البريطانية : ٩

المسلمون : ١٧٧ — ١٨٩

المشاكل : اختلافها بعد الحرب ٣

مصر : ٢٣ ، ١٧٥ ، ٢٠١ —
٢٠٧ ، ٣٦٤ — ٣٦٦

معاهدات الصلح : ٧٥ — ٩١
وفي مواضع أخرى متفرقة ،
يمكن أن تراجعها العصبية وتودع

٧٧ — ٩١ ، ٢٤٠ — ٢٦٠ ،

٢٦٧ — ٣٢٢ ، ٢٨٥ —

٣٣٠ ، ٣٣٧ — ٣٤٥ ، ٣٣٨

— ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ،
٣٦٨ — ٣٧٠

على : شوكت ومحمد علي : ٢٢٠

على ماهر باشا : ٣٦٦

العمل والعمال : ٤٨ — ٥٠ ، ٧٧

— ٧٨ ، ١٥٨ ، ١٦١ ،

وصحائف أخرى متفرقة

غاليسيا : ١٦٠

غاندي : ٢١٩ ، ٢٢٤

الفاشية ١٣٥ ، ١٤٠ — ١٤٢ ،
١٤٣ ، ٣٤٢

فرانز فرديناند : ١١

فرنسا تتولى الزعامة الأدبية في أوروبا :
٢٤٩ — ٢٥٠ ، مصالحتها

في الحبشة ٣٤٢ ، موقفها من

المسألة الحبشية ٣٤٧ ، تحتج على

احتلال منطقة الرين ٣٦٠

فلسطين : ١٢٣ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ،
١٩٥ ، ٣٦٤

قلنا : ٢٥٧ ، ٢٥٨

قنيزيلوس : ٣٦٧

فنلندا : ١٨

فيصل : ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩

القوة : ٣٨ ، ٣٩

كلنصور : ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٩٩

- ٢٣٦ — ٢٨٥
- النساء : تحرير النساء ١٣٠ — ١٣١ ، ٥١
- نسيم باشا : يؤلف وزارة جديدة ؛
ويلغى النظام القديم ٣٦٥
- تقابات العمال : ١٥٨ ، ١٥٩ ، ٢٩٦
- النازي وتقابات العمال ٣٥٧
- نيكارجوا : ٢٧١ — ٢٧٢
- هتلر : أدلف هتلر ٣٥٣ — ٣٦٢
- هلدين : اللورد هلدين ٣١٢
- الهند : ٢٤ ، ١٧٣ ، ٢١٣ — ٢٢٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨
- هيئة العمل الدولية : ٢٨١ — ٢٨٢
- هياسلاسي : إمبراطور الحبشة ٣٤٣ ، ٣٥٠
- والوال : حادثة والوال ٣٤٤ ، ٣٤٥
- ولسن : الرئيس ولسن ٤٦ ، هامش ٨٠ ، ٧٥ — ٧٠ ، ٦٨ ، ٦١
- وليم الثاني : إمبراطور ألمانيا ١٤٢ ، ٩٤ ، ١٨٢
- ويانة Vienna : ٣٠٢
- اليابان : دولة قومية ٩ ، ١١٩ ، ١٧٣
- ٣٣٢ — ٣٤٠
- اليهود : ١٢٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦
- يوان شي كاي : ٢٢٩
- يويين : ١٠٤
- يوغوسلافيا : ١٠٨ — ١٠٩
- اليونان : ١٠٩ ، ١١٠ ، ٣٦٦
- في سكرتارية العصبة ٨٧
- المفاوضات : الفرنسية السورية : ٣٦٣
- المصرية البريطانية : ٣٦٤ — ٣٦٦
- مكتب العمل الدولي : ٩٠
- ملميدي : ١٠٤
- ملتر : لورد ملتر ٢٠٣
- متاجيو — شامز فورد : ٢١٧
- منترو : مؤتمر ٣٦٨
- منرو : مبدأ منرو ٢٥٥ ، ٢٧١ ، ٣٣٨
- منشوريا ومنشوكو : ٣٣٢ — ٣٤٠
- المؤتمر الاقتصادي : ٢٣٧
- المؤتمر الامبراطوري : ٣٢٢
- المؤتمرات الدولية : ٢٨٤
- مؤتمر لاهاي : ٥٥ ، ٥٦
- مؤتمر واشنطن : ٢٦٢ ، ٢٦٤
- مورلي منتو : ٢١٤ ، ٢١٥
- موسوليني : ١٤٠ ، ١٤٢ ، ٣٥١ — ٣٤٠
- موسوليني والحبشة ٣٤٠ — ٣٥١
- الموصل : ١٩٦ — ١٩٧ ، ٢٥٨
- الناحية التأديبية في التسوية : ٩٢ — ٩٩
- النازي : ٣٥١ — ٣٦٢
- النحاس باشا : ٣٦٥
- نزع السلاح : ٨٦ — ٨٧ ، ١١٢ ، ٢٦٠ — ٢٧٤
- النزعة الدولية : ٥٣ — ٧٦ ، ٥٩ — ٩٢
- ٩٢ ، تقدم النزعة الدولية

استدراك

نرجو أن يصحح القارئ هذه الأغلاط المطبعية :

ص	سطر	خطأ	صواب
٥٠	١٣	نحو	نمو
٦٢	١٤	ربع	أربعة أخماس
٩٩	١٣	قضيت	نصت
١٥٦	١٥	مضطرده	مطردة
٣١٢	٥	الدستور	الأسطول